فالسج الشعمون

المحكمة العسك برة للحقامات الدائرة الرابعة

المنعقدة علنا يجهة : مقر المحكمة العسكرية بالجيل الإحمر سعت ١٠٠٠ في ١٠١١ / ٢٠١٧

بصرفك العسميسة العسمسة الهائي رامسي محمد

وعضبوية كسلا التسميد محمد سليمان محمد

المسدم معمد مرسي ذكي

to american de la lacolato

وحضور ممثل النائلة = ماذرم أول ا هشام طمي

ومكسسسدرتارية جساعد اول سامح سلام عمر

- المسدرات الدمّيم الأنسى -

في التضية رقم ١٨٨ ٢٠١٥ ج ع شمال القاهرة

مقيم مكتا : أن صعيد عل الدين - تلا - الملوقية مقرم سكنًا: ش الجمل - بركة السبع - العثوابة مقيم سكنًا : البر الشرقي- شبين الكوم - العنَّهُ فيهُ مقيم سكنا : ميت خاقان - الميين الكوم - المارائية مقيم سكتًا: مسكون [م.اشمون - العتوفية مقيم سكلا: المعراقية - مرالشمهداء - السلوثية مقيم سكنا: زاوية رزين - م متراب - المنوفية سقيم سكنا: السادات - المتوفية مقيم سكنا: العراقية - و الشهداء - العنوفية مقيم سکڻا ۽ زاوية رزين ۽ ۾ منوف ۽ المنزفيا

مقيم سكنا : سدود - ج منوف - المتوفية حقيم سكنًا : منحلفة ٢٠ - مدينة السادات - الطَّنوقية مقيم سكناً ﴿ زَاوِيةَ رَزَانَ - وَمِنْوَفَّ - المِنْوَقِيا حقيم سكتًا : طنيدي- م شبين الكوم - المتوفية مِقْيِم سِكِمًا ! شِ الرشيدي - القصر العيني - القاهرة

مِقْيِم سَكِفًا * مِلْيِج - مِ شَنِينَ الدُّومِ - الْمِنُوفَيةُ مقيم مكلة : مليج - م شنين الكوء - العنوفية مقوم سكفا : الزراعة ٢ - م شيين الكوم - المؤوفية مقيم سكنًا : بخالي - م شمين الكوم - العقو أبياً عقيم سكنا : سليج - م شيبين الكوم - المنوفيا مقيم ممكنا : ملوج - مراسبين الكوم - الملزفية

مغیم سکتا : طفیدی، م شبین الکوم - المار آن مقيم ممكنًا : لتبين الكوم - المتوفية مقيم سكثا : مليج - م شبين الكوم - المتولية مقيم سكنًا : متطقة ١٠ - مدينة السادات - اللِّنوفية

مقیم سکتا : شوشای - م شعون - المتوفیة مقيم سكلاً: البر الشرقي، شبين الكوم - المتوفية مقيم سكنا : ماريج - م شهرن الكوم - المتوفية مقيم سكلًا : شبين الكود - المتوقية

مقيم سكتًا ; مليج - م شيين الكوم - المنوفية مقيم سكنا : يوهة سطانوف - م أشعون - الطُّوفية

مقيم كتا: ابو مشري - بركة السبع - المتؤلية

(March 1800)

13.00 (المارين المتباطئ)

14 -1 (4- 12)

(معارة مل احتياداري) (سعبوس اعتباطی)

(سندي س العقباطي) (سعيوس احتواطي)

(Luck) (- [A].

(المن الماتيوني) (=) E

(1. July ... (مجورس المتواللي)

وورد المريا المناطي) (احدارس احتياطي)

(4,14) (4)(4) (and

> (المارجة) [47.6]

(m) [m) (مد م احتیالی)

(ممبوس اعتبادلي)

(المدرس التقاراطي) (سارسه)

> (- 4) (4,150) 11/2

(سدار مر احتباش) (January mary) ٣- المدعر الصلاح سحمد أحمد البحيري

٥- المد سي السامة محمد على مسالين مبريام

د المدعو الفشي ليب فرج حامد حشاد

٨- المدعر أياسر قطب ابراهيم سيد الحنقي

٩- المدعو ابركة مصود يوسف أبو صليحة

و اله المدعن /محمد أحمد عنبه العربير خليفة

١١- العداءو /عاطف عمرو عبد الغني الهوارئ

١٠- المدنو إسامي صبرى عبد العميد عبد الدايم

وه - المدور إمده على عبد المجيد خفاجي

١١٧ - السدعو المصطلق منعد مصطلان القصاص

١٩- المد ثن الأسامة جمال ابر الموج سعد

١١- المدعو النبي ساني طه شرف

٢٠- الد؛ عنو اللس فوزى السعيد شحاته ز الول

٥٠٠ المدعو إسرو حيد الرحمن عيدالمعافي الليل

مستر المد تو إبلال دهش عيد العاص السقة

٢٠- المد تر السيد على محمد جليان

- ٣ - الون من و المتعبد الرحمين محمد العبد المقاطي

١- المدعر إعلى عبد القادر تسدى عبد الغفار

١- العدين الحمد عبد المليم احمد زين

١- المدعو استطفى عبد الله محمد غابل

٧- المدعر اشريف مختار محمد شاهين

١٠- المدعو إعبد المقصود محمود حميدة

١٢. المدعو الدود محمد عبد المعز سعفان

١ ١- العد عن النس أحمد خليقي احمد ي

١١٨ - المدعو إعلى أحمد خليلي احمدي

٢٠ الدنو إعامر محسن محمد احمدي

٢٢- الددان المصطفى حازم محمود لفاش

ة 1- الناء و إعمالاح عبد العاطى محك يوسف

٠٠٠ الدناع إجمهيب السايد عبد المغنى بولس ٧٧ - الدوشق الشوة عدمت على الشريف

١١٠ النداعو المعد عيد المعكيم اعتدد مطر

٢١- المدعن أولود السيد عبد العزيز عامر هشر

إرتكبوا الأني -

التحمون من الأول حتى القامن عشر و التحمين من القامس و عشرون هتى السابح و المشرون و التحمين من الثلاثون متى النائي و القلائون –

10-000 000

١-شرعو في التخريب العمدي لأموال تُنْبَنَهُ مملوكة لهيئة سكك حديد مصر و هي شريط السكك حديد الكانن بالكيلو ٢٧٠٢٠٠ بزمام مدينة بركة السبع والمخصص للتقع العام بأن قام المستهم الثالث والمتهمين من السادس عشر و حتى الثادر عشر بوضع عبوة مغرقعة بالمكان المذكور مما نتج عنه تعطيلاً لحركة القطار و تجاوزها موعد الوصول المحدد تها بذات الجهة و قد إشتركوا جميعاً في إتفاق جنالي بتداخلهم مع المتهمين من الأول وحتى الخامس عثير و المتهمين من الخامس والعشارون وحتى السابع والعشرون و المتهمين من الثلاثون حتى الثاني والثلاثون في إدارة التنظيم السهري الجماعة الإخوان الإرهابية تحت مسمي لجان العطيات النوعية بمحافظة العنوفية بغرض ارتهاب جنايات النخريب و الإتلاف و حيازة المفرقعات و إستعمالها في نشاط يخل بالأمن العام و الإقتطساد القومي للبلاد و ذلك بأن اتحدت و الصهرت إرادتهم جميعاً في تفجير و تخريب المعتلكات العامة لي في سبيل ذلك ساعدوهم بإمدادهم بوسائل الإلتقال من و إلى أماكن التنفيذ و تصنيع العيوات الهيكالية و الناسقة و المتفجرات و ذلك بتدريب عناصر العمليات الخاصة لجان العمل النوعي و عقد اللقاءات بمحل إقامة المتهم الأول من أجل التخطيط لتتغيذ تلك السنيات و تقديم العون و الدعم المدى لهم و قيام المتهم الخامس عشر بإيواء القائمين على تتعيدها مما ساعدهم على تحقيق أغراض من المرار بالإقتصاد القومي و إشاعة القوضي في البلاد وقد الخذوا الإرهاب وسميلة لتنفيذ أغراضهم إلا أن جريمتهم قد أوقفت بسبب لا دخل لارادتهم فيه وهو إبطال مقعول العبسوة المسذكورة بمعرفة إدارة الحماية المديثة لوزارة الداخلية و على النحو الوارد تفصيلا بالأوراق .

٧- خربوا عمداً أموالا ثابتة هملوكة لوزارة الكهرباء و هي برج كهرباء الضغط العالى رقام ١٠٠ التانن بزمام قربة جنزور و المخصص للنقع العم و ذلك بأن كلف المتهم الثالث المتهمين من السادس عشر و حتى اثامن عشر بوضع عبوتين مفرقعتين بقاعدتيه الخرساتتين فانفجرت إحداهما مما ناتج عنا التغيات الواردة بتقرير معمل الأدنة الجنائية المرفق بالأوراق و التي قاهرت وقفاً لتقادير جهات الاختصاص بعبلغ خمسة عشر ألف جنبها و قد أوقف أثر الأخري لسبب لا دخل لإرادتهم قيه و همو ابطال مفعول العبوة المذكورة بمعرفة إدارة الحماية المدنوة لوزارة الداخلية و قد إشتركوا جميعا في انطل مفعول العبوة المذكورة بمعرفة إدارة الحماية المدنوة لوزارة الداخلية و قد إشتركوا جميعا في انفاق جنائي بتداخلهم مع المتهمين من الأول وحتى الخامس عشر و المتهمين من الخامس والعشرون و حتى الشائي والثلاثون في إدارة التنظيم المسري عشرون و المتهمين من الثلاثون حتى الثاني والثلاثون في إدارة التنظيم المسري المسابع والعشرون و المتهمين من الثلاثون حتى الثاني والثلاثون في إدارة التنظيم المسابع والعشرون و المتهمين من الثلاثون حتى الثاني والثلاثون في إدارة التنظيم المسابع والعشرون و المتهمين من الثلاثون حتى الثاني والثلاثون في إدارة التنظيم المسابع والعشرون و المتهمين من الثلاثون حتى الثاني والثلاثون في إدارة التنظيم المسابع والعشرون و المتهمين من الثلاثون حتى الثاني والثلاثون في إدارة التنظيم المسابع والعشرون و المتهمين من الثلاثون حتى الثانية عليا المراقة المراقة التنظيم المسابع والعشرون و المتهمين من الثلاثون حتى الثانية عليا المنابع والعشرون و المتهمين من الثلاثون حتى الثانية عليا المسابع والعشرون و المتهمين من الثلاثون حتى الثانية المراقة المسابع والعشرون و المتهمين من الثلاثون حتى الشابع و المسابع والعشرون و المتهمين من الشابع والمسابع و العشرون و المتهمين من الشابع و العشرون و المتهمين من الشابع و القبول و المتهمين من الشابع و المسابع و المسابع و العشرون و المتهمين من الشابع و المسابع و المسابع و المسابع و العشرون و المتهم و المسابع و المسابع

لجماعة الإخوان الإرهابية تحت مسمى المان العمليات النوعية بمحافظة المتوفية بغسرض إرتكاب جنايات التخريب و الإتلاف و حيازة المسارة المستعملها في نشاط يخل بالأمن العلم و الإقتصاد القومي للبلاد وذلك بأن إتحدت و الصهرت إرادتهم جميعاً في تفجير و تخريب الممتلكات العامة و في سبيل ذلك ساعدوهم بإمدادهم يوسائل الانتقال من وإلي أماكن التنفيذ و تصنيع العسوات الهيكلية و الناسقة والمتفجرات وذلك بتدريب عناصر العمليات الخاصة لكافة لجان العمل النوعي و عقد اللقاءات بمحل إقامة المتهم الأول من أجل التخطيط انتفيذ تلك العمليات و تقديم العون و الدعم المادي فهم و غيام المتهم الخامس عشر بإيواء القائمين على تنفيذها معا ساعدهم على تحقيق أغراض من إطرار بالإقتصاد القومي و إشاعة الفوضي في البلاد وقد إتخذوا الإرهاب وسيلة لنتفيذ أغراضهم و عنى بالإقتصاد القومي و إشاعة الفوضي في البلاد وقد إتخذوا الإرهاب وسيلة لنتفيذ أغراضهم و عنى المتحدد القومي و إشاعة الفوضي في البلاد وقد إتخذوا الإرهاب وسيلة لنتفيذ أغراضهم و عنى

- ٣-حازيا و احرزوا وصنعوا مادة مفرقعة نترات الأمونيوم مختلطة بإحدي أصناف المواد البتروليه
 الوقودية لإنتاج مفرقع الأنفونترات الأنومنيوم و كان ذلك يسدون تسرخيص مسن الجهسة المختصسة
 و على النحو الموضح تقصيلاً بالأوراق .
- ٤- استعملوا المادة المبينه بالإتهام السابق وكان ذلك بقصد تخريب المباتى و المنشأت المعدد للصائح النعام المذكورة بالإتهامات السابقة و كان من شأن ذلك الإستعمال تعريض حياة المواطنين ومعتلك اتهم للخطر و على النحو الموضح تقصيلا بالأوراق

المنهمون من الأول حتى العشرون و المنظمين من الفامس و عثرون حتى السائع و عشرون و المنهمين من الفلائون حتى الثاني و الفلائون

المحروا عدداً أموالا ثابتة مملوكة لوزارة الكهرباء و هي البرج رقم ١٨ الكانن بزمام قرية ميت مؤسس بمركز شبين الكوم و المخصص النفع العام و ذلك بأن كلف المتهم الخامس المتهمين من السادس عشر و حتى العشرون بوضع عبوتين مفرقعين بقاعدتيه الخرسائلين فاتفجرت إجداهما مما نتج عنه التلوات الواردة بتقرير معمل الأدلة الجنائية المرفق بالأوراق و التي قدرت وفقاً لتقدير جهات الإختصاص بمبلغ ثلاثة ملايين جنيها ، وقد أشتركوا جميعاً في اتفاق جنائي بتداخلهم مع المتهمين الأول حتى الفسس عشر و المتهمين من الخامس و العشرون حتى السابع و العشرون و الثلاثون حتى الثاني و الثلاثون في الدارة التنظيم العري لجماعة الأخوان الإرهابية تحت مسمى نجسان العمليات النوعية بمحافظة في المنوغية بغرض إرتكاب جنايات التخريب و الإتلاف و حيازة المفرقعات و استعمائها في نشساط بخسل بالأمن العام و الإقتصاد القومي تلبلاد وذلك بأن إنددت و انصهرت إرادتهم جميعاً في تفجير و تخرسب بالأمن العام و الإقتصاد القومي تلبلاد وذلك بأن إنددت و انصهرت إرادتهم جميعاً في تفجير و تخرسب المعتلكات العامة و في سبيل ذلك ساعدوهم بإمدادهم بوسائل الانتقال من وإلى أماكن التنفيذ و تصريب

المواقعة المواقعة

العبوات الهيكانية و الفاسقة والمتفجرات وذلك بتدريب عناصر العمليات الخاصة لكافحة لجان العصل النوعي و عقد اللقاءات بمحل إقامة المتهم الأول من أجل التخطيط تتنفيذ تلك العمليات و تقديم العون و الدعم المادي لهم و قيام المتهم الخامس عثر بإيواء القالمين على تنفيذها مما ساعدهم على تحقيق أغراض من إضرار بالإقتصاد القومي و إشاعة القوضي في البلاد وقد إتخذوا الإرهاب وسعيلة لتنفيد اغراضهم و على النحق الوارد تقصيلا بالأوراق ،

- ٢ حازوا و أحرزوا عدد سلاحين ألبين المبيئين بالأوراق مما لا يجوز الترخيص بحيازتهما و على النحو الموضح تفصيلاً بالأوراق .
- ٣-حازوا و أحرزوا البندقية المبينة بالأوراق و كان ذلك دون الحصول على الترخيص اللازم من الجهنة المختصة و على النحو الموضح تفصيلاً بالأوراق ،
- ٤-حازوا و احرزوا وصنعوا مادة مفرقعة نترات الأمونيوم مختلطة بإحمدي أصناف المحواد البتروليمه الوقودية لإنتاج مفرقع الأنفونترات الألومنيوم و كان ذلك بدون ترخيص من الجهة المختصمة و علمي النحو الموضح تقصيلاً بالأوراق .
- ه استعملوا المادة المبيئة بالإتهام السابق و كان ذلك بقصد تخريب المباتى و المنشأت المعدة للصالح العام المدكور و بالإتهامات السابقة و كان من شأن بلك الإستغمال تحريض حياة المدواطنين و ممتلك انهم المخطر وعلى النحو الموضح تقصيلا بالأوراقي .

المُمْعُونَ مِنَ الأولَ حَتَى السَادِس عَشَرَ وَ التَّامِنَ عَشَرَ وَ الْأَمْمِينَ مِنَ الطَّامِينَ الطَّيْرِونَ حَتَى السَابِعِ والعَشْرُونِ وَ النَّهُمِينَ مِنَ المُلاثونِ حَتَى النَّاتِي وَ المُلاثونَ

- وضعوا النيران عمداً بأموالاً ثابتة معلوكة نهيئة سكك حديد لوزارة الإتصالات وهسى كبينه التليسون رقم ٢٣ الكاننة بمنطقة بشاير الخير بمدينة شبين القوم المخصصة للنفع العام بأن قام المتهمين السلاس عشر و الثامن عشر بإضرام النيران بها عما نقع عنه التلفيات المبينة بالأوراق و التي قدرت وفقاً لتسدير جهات الإختصاص بمبلغ تسعة آلاف و ثلاثمانة و ثلاثة و ستون قرشاً وقد بشتركوا جميعاً في إتفاق جنائي بتداخلهم مع المتهمين من الأول حتى الخامس عتبر و المتهمين من الخامس و عشرون حتى السابع و عشرون و المتهمين من الثلاثون حتى الثاني و الثلاثون في في إدارة التنظيم السري نجماعة الإخوان الإرهابية تحت مسمى لجان العمليات النوعية بمحافظة المتوفية بغرض ارتكاب جنايات التخريب و الإتلاف و حيازة المفرقعات و إستعمالها في نشاط بخل بالأمن العام و الإقتصاد القومي للبلاد وذلك بان الحدث و الصهرت إرادتهم جميعاً في تفجير و تخريب الممتلكات العامة و في سبيل ذلك ساعدوهم بإم دادهم وسائل الانتقال من وإلى أماكن التنفيذ و تصنيع العبوات الهيكلية و التاسفة والمتفجرات وذلك بتحريب بوسائل الانتقال من وإلى أماكن التنفيذ و تصنيع العبوات الهيكلية و التاسفة والمتفجرات وذلك بتحريب

م اص العديدة

عناصر العمليات الخاصة الكافئة اجان العمل اللوعي و عقد اللقاءات بمحل إقامة المستهم الأول مسن أحسل التخطيط لتنفيذ تلك العمليات و تقديم العون و الدعم المادي لهم و قيام المستهم الخسامس عشر بالبواء الفائمين على تنفيذها مما ساعدهم على تدفيق أغراض من إضرار بالإقتصاد القومي و إشاعة الفوضي في البلاد وقد اتخذوا الإرهاب وسيلة نتنفيذ أغراضهم و على النحو الوارد تفصيلا بالأوراق .

المتجمون من الأول حتى السادس عشر و المتجمون الثالث و عشرون و القامن وعشرون والقاسع و عشرون المتجمون من الخامس والعشرون حتى السابع والعشرون و المتجمون من القلائون حتى الثاني و الثلاثون .

التعليد الله المنافع الموالا ثابتة مملوكة لهيئة سكك حديد مصر و هي شريط السكك الحديدية الكهائن بالكيلو ٢٧ الواصل بين محطتي البتاتون و كفر البتاتون و المخصص ثلثفع العام بان قام العتهاين السادس عشر و الثالث و عشرون و الثامن وعشرون و التاسع وعشسرون بوضع إطارات الكاوتش المستعلة بالمكان المذكور معا نتج عنه تعطيلا لحركة خمسة قطارات و تجاوزها موعد الوصول المحدد نها بذات الجهة و قد إشتركوا جميعاً في إتفاق جنائي بتداخلهم مع المتهمين من الألاثون حتى الخامس عشاد و المتهمين من الثلاثون حتى الثاني و الثانة و في في إدارة التنظيم السري لجماعة الإخوان الإرهابية تحت مسمى لجان العمليات النوعية بحافظة المنوفية بغرض إرتكاب جنايات التخريب و الإنلاف و حيازة المفرقعات و إستعمالها في تشاط يخل بالأمن العام و الإقتصاد القومي للبلاد وذلك بأن إتحدت و انصهرت إرادتهم جميعاً في تفجير و تخريب الممثلكات العامة و في سبيل ذلك ساعدوهم بإمدادهم بوسائل الانتقال من والى تمكن التنفيذ و تصابع العبوات المهيكانية و الناسفة والمتفجرات وذلك بندريب عناصر العمليات الخاصة نكافة لجان العمل النوعي و عقال النقاءات بمحل إقامة المتهم الأول من أجل التخطيط لتنفيذ تلك العمليات و تقديم العون و الدعم المادي لهم و قيام المتهم الخامس عشر بإبواء القانمين على تنفيذها مما ساعدهم على تحقيق أغراض من إنسارا وقد إنخذوا الإرهاب وسيلة لتنفيذ أغراضهم و على التحدو بالورد تفصيلاً بالأوراق .

۲-استعرضوا القوة و لوحوا بالعنف و التهديد فيما بينهم بان قام العتهماين السادس عشر و الشالث و العشرون والثامن و العشرون والتاسع والعشرون بزرع عبوة هيكلية بذات الجهة المستكورة بالإلهام السائف و قد اشتراكوا جميعاً في إتفاق جنائي مع المتهمين من الأول حتي الخامس عشر و العتهمين من الأحامس و عشرون حتى السابع وعشرون و المتهمين من الثلاثون حتى الثاني و الثلاثون نحو تحريض المتهمين اعضاء ثجان العمل الثوعي بمحافظة المتوقية على ترويع المواطنين و تخويفهم والحاق الأذي شمادي و الدعنوي بهم و ساعدوهم بتدريبهم على تصنيع العبوات الهيكلية و كيفية زرعها و رصد الأهداف

is the heari

و التدريب عليها مما ترتب عليه تكدير الأمن و السكينة العامة بذات الجهة و تعطيل حركة القطارات و قد تمت الجريمة بناء على ذلك الإتفاق و تلك المساعدة و على النحو الموضح تفصيلاً بالأوراق .

التشمون من الأول هتى السادس عشر و السابح عشر و الحادى و العشرون والرابح و العشرون والتشمين من القامس و العشرون حتى السابح والعشرون و التهمين من الثلاثون حتى الثاني و الثلاثون

المنية شين الكوم غلي مدينة طنطا و المخصص النفع العام و ذلك بأن كلف المتهم الكاس المتهمين الرابع و عشر و السابس عشر و السابع عشر و التاسع عشر و الحادي و عشرون والثاني و عسرون و الرابع و عشرون بوضع النيران به مما تتج عنه الثلقيات الواردة بتقرير معمل الأملة الجنتية المرفق بالأوراق و التي قشرت و فقا تنقير جهات الإختصاص بمبلغ أربعة آلاف و ستمائه جنيها ، و قد إشتركوا جميعاً في إتفاق جناني بتداخلهم مع المتهمين من الأول حتى الخامس عشر و المتهمين من الخامس و عشرون حتى السابع و عشرون و المتهمين من الأول حتى الخامس عشر و المتهمين من الخامس و عشرون حتى السابع و عشرون و المتهمين من المدابع النوعية بمحافظة المنوفية بغرض إرتكاب جنايات التخريب و الإسابق الإرهابية تحت سممي لجان العمليات النوعية بمحافظة المنوفية بغرض إرتكاب جنايات التخريب و الإسابق حيازة المفرقةات و إستعمانها في نشاط يخل بالأمن العام و الإقتصاد القومي للسبات وناسك بسأن إتحدت و المتهموت إرادتهم جميعا في تقبير و تخريب الممتلكات العامة و في سبيل ذلك سماعتوه م بإمدادهم بوسائل الاستهرات إرادتهم جميعا في تقبير و تحريب الممتلكات العامة و في سبيل ذلك سماعتوه م بإمدادهم بوسائل الاستهال من وإلي أماكن التنفيذ و تصنيع العبوات الهيكاية و الناسفة والمتفجرات وذلك بتربب عناصر العليات الخاصة لكافة لجن العمل النوعي و عقد اللقاءات بمحل إقامة المتهم الأول من أجال التخط بط لتنفيذ تاك العمليات و تقديم المون و الدعم المادي لهم و قيام المتهم الخامس عشر بإيواء التهوي على النحو الوارد تقصيلاً بالأوراق.

٧-سرقوا الأسنحة الأميرية وجهاز الإتصال اللاسلكي المبينين وصفاً و توعياً و كما بالأوراق المعلوكة نورارة الداخلية و المسلمة على سبيل العهدة الشخصية لأفراد نقطة كمين القاصد الكائن بالطريق المسؤدي مسن مدينة شبين الكوم بمحافظة المنوفية الى مدنية طنطا بمحافظة الغربية وكذا الهواتف المحمولة المبيلة وصفا و نوعا و كما بالأوراق و المعلوكة لذات الأفراد و كان ذلك حال تواجدهم بالكمين العذكور بأن كنف الملهم الخاسس المتهمين الرابع عشر والسادس عشر و السايع عشر و الحادي و عشرون و الثاني و عشرون و الثاني عشرون والرابع و عشرون بمباغثة أفراد الكمين المذكور و تهديدهم باستخدام ما بحوزتهم مسن سملاح عشرون والرابع و عشرون بمباغثة أفراد الكمين المذكور و تهديدهم باستخدام ما بحوزتهم مسن سملاح بغرض الإستيلاء على الأشياء العهدة المذكوره سئفاً ، و قد إشتركوا جميعاً في إتفاق جنائي بتداخلهم مع المستهمين من الأول حتى الخامس عشر و المنهمين من الخامس و عشرون حتى السمابع وعشرون و

م رخوالدیکه

المتهمين من الثلاثون حتى الثاني و الثلاثون في في إدارة التنظيم السري لجماعة الإخوان الإرهابية تحت مسمى لجان العمليات التوعية بمحافظة المنوفية بغرض إرتكاب جنايات التغريب و الإسلاف و حيازة المفرقعات و إستعمالها في تشاط يخل بالأمن العام و الإقتصاد القومي للبلاد وذلك بأن إتحدت و الصهرت إدادتهم جميعاً في تفجير و تخريب الممتلكات العامة و في سبيل ذلك ساعدوهم بإمدادهم بوسائل الاتقال من وإلى أساكن التنفيذ و تصنيع العبوات الهركاية و الناسفة والمتفجرات وذلك بتدريب عناصر العميات الخاصة نكافة لجان العمل النوعي وعقد اللفاءات بمحل إقامة المتهم الأول من أجل التخطيط لتنفيذ تلك العمليات و تقديم العون و الدعم المادي تهم و قيام المتهم الخامس عشر بإبواء القائمين على تنفيذها مما ساعدهم على تحقيق أغراض من إضرار بالإقتصاد القومي و إشاعة الفوضي في السبلاد وقد إتقادوا الإرهاب وسيلة تتنفيذ أغراضهم و على اللحو الوارد نفصيلاً بالأوراقي .

- ٣- حازوا و احرزوا أدوات زجاجات مولوتوف مما تستخدم في التعدي على الأشخاص دون مسوع من من الضرورة الشخصية أو الحرفية و على اللدى الوارد بالتحقيقات.
- ١٠- حازو و أحرزوا السلاح الألي المبين وصفاً و نوعاً بالاوراق مما لا يجوز الترخيص بحيازته و على النحو الموضح تقصيلاً بالأوراق .
- حازوا و أحرزوا البندقية المبيئة وصفاً و نوعاً بالأوراق بغير ترخيص وفي غير الأحـوال المصـرخ بهـا
 قانونا و على النحو الموضح تفصيلا بالأوراق .
- - وحيث طالب ممثل النباية العسكرية المحاضر بالجلسة تطبيق مواد الاتهام .
- حيث اعلى المتهمون جميعا بميعاد جلسة المحاكمة وحضر كلا من الثالث والمسادس والمسابع والشامن والتاسع والثامع والثامع والثامع والتاسع والتأسع والمشرون والخامس عشر والمادس عشر والمادس عشر والثاني والثلاثون ودارت كافة الإجراءات في حصور هم والعشرون والعشرون والعادي والثلاثون والثلاثون ودارت كافة الإجراءات في حصور هم

وبيدا المعكدة

ومن ثم فقد اضحى الحكم الصادر قبلهم حضوريا وتخلف كلا من الاول والثانى والرابع والخامس والعشرون والحادى عشر والثانث عشر والناسع عشر والتاسع عشر والعشرون والعشرون والعشرون والثانى المضرون والثانى المضرون والثانث والعشرون والسابخ والعشرون والثامن والعشرون والتاسع والعشرون والثلاثون عن الحضور بعد إعلامهم بميعاد الجلسة على محل اقامتهم الثابت بالاوراق وورد للمحكمه ما يفيد عدم الاستدلال عليهم وتم تسليم صوره من الاعلامات الى جهه الاداره وارسال كتاب مسجل بعلم الوصول خلال المده القانونيه على موطنهم مثبت فيه صور الاعلامات بميعاد الجلسة التي سلمت الى جهه الاداره ولسم يحضروا فقررت المحكمه إجراء محاكمتهم غيابياً عملا بنص المادة ٧٧ من قانون القضاء العسكرى ومن ثم بات الحكم الصادر في حقهم غيابيا.

- وطلب الدفاع الحاضر مع المتهمين جميعاً بالتلبية براعتهم مما نسب البهم يقر ار الإتهام.

١- عدم إختصاص المحكمة ولانيا بنظر الدعوى.

٢- عدم دستوريه المبواد ١٠١/هـ، ٣٧٥ مكرر ١٩٧٥ مكرر اعقوبات، ١٦، ٩٥ من الدستور.

- وطلب الدفاع الحاضر مع المتهم الثالث

- عدم اختصاص المحكمة بنظر الدجوى لمخالفتة احكام القانون والدستور.
- وبطلان تحقيقات النبابه العسكرية لعدم مواجهتها للمتهم بالاتهامات المسندة إليه.
- وبطلان محضر تحريات الامن الوطنى المحرر بمعرفة الرائد/ محمد صلاح لعدم صلاحيتها ومخالفة مجريها للقانون واصطناعه لدليل القيض على المتهم قبل صدور الاذن .
- ويطلان القبض والتفتيش والدليل المستمد من التفتيش وما تلاه من إجراءات لحصول القبض والتفتيش في تاريخ سابق على صدور الاذن .
 - وبطلان اعتراف المتهم حال كونه وليد إكراه مادى ومعنوى.
 - مبطلان عدم دستوريه المادة ٨٤ عقوبات.
- بطلان إجراءات التحقيق لمخالفاتها نص المادة ١٢٤ أج لعدم حضور محامى مع المتهم اثناء التحقيقات.
- بطلان التحقيقات لعدم عرض المتهم على الليابه المختصه خلال ٢٤ ساعه بالمخالفة للمادة ٣٦ أج.
 - معدم دستوريه المادة ٢٦ عقوبات لمخالفاتها تصوص المواد ٥٥، ٥٥، ٥٠ من الدستور.

وسر المحكمة

وانتفاء اركان الاتهامات

" وطلب الدفاع الحاضر مع المتهم السابع

- بطلان التدريات لكونها غير مطابقه الواقع والحقيقه وعدم جديتها وعدم صحتها وعدم معرفه مصدرها وابتنائها على الاستنتاج والتلقيق .
- بطلان إذن التبابة العامه لابتئانه على تحريات غير جادة وغير صحيحه ومخالفه للواقع ولكونه لاحقا على إجراءات القبض والتفتيش .
 - وبطلان استجواب المتهم لعدم حضور معامي معه وما ترتب عليه من إجراءات.
- بطلان أمر الإحالة لابتنانة على اسس غير صحيحة وعدم كفاية الادلة بالدعوى وإنتفاء صلة ادله النبوت بالاتهامات المسندة الى المنهم ومخالفتها للثابت بالاوراق والقصور الشديد بالتحقيقات.
- بطلان شهادة مجرى التحريات لتناقضها وتعارضها وعدم منطقيتها لكونها بنيت على الإستنتاج وليس المساعده وعدم اقصاحه عن مصدر تحرياته وانتفاء حق التجريم عن نهمة الاتفاق الجنائي المنصوص عليه بالمادة ٤٨ عقوبات
 - وعدم وجود أحراز تم ضبطها مع العتهم.

- وطلب الدقاع الحاضر مع المتهج الثامن .

- مبطلان وانعدام التحريات التي اجراها الرائد / محمد صلاح الضابط بقطاع الأمن الوطئي لعدم جديتها وعدم كفايتها وعدم صحتها واعتمادها على مصدر سرى مجهول.
 - وبطلان إذن الليابة العامه لإبتثانه على تحريات باطله ومنعدمه.
- بطلان احتجاز المتهم لاكثر من ٢٥ يوم بالمخالفة لنص العادة ٣٦ أج و بطلان ما ترتب على ذلك من اجراءات.
- بطلان استجواب المنهم بتحقيقات النيابة العامه لعدم حضور محلمي بالمخالفة لنص الماد : ١٢ أج .
- وبطلان القوال المنهم بتحقيقات نيابة امن الدولة لوقوع إكراه مادى ومعنوى على المنهم متمثل في التعذيب والاحتجاز الباطل .
- وقوامه بطلان كافه الإجراءات التي باشرتها نيابه امن الدوله تعدم إختصاصها وان الثيابة المسكرية هي المختصه بالتحقيق في هذه الوقائع طبقا للمرسوم بقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٤٤.

- جبطلان قرار الاحاله لمخالفته نص المادتين ١٦٠ ، ٢١٤ أج كون الاتهام الاول المسند للمتهم الانضمام لجماعه اسست على خلاف احكام القانون .
 - وانتفاء اركان كافه الاتهامات المسنده للمتهم
- •عدم دستوريه المادة ١٠٢ /هـ من قانون العقوبات لمخالفتها نصوص المواد ٥ ، ٩٠ ، ٩٩ ، ١٨٤ ، ١٨٤ ، ١٨٤ من الدستور .

- وطلب الدفاع الحاضر مع المتهم الثاني عشر .

- وبطلان القيد والوصف المقدم به المتهم
- وبطلان استجواب المتهم تمخالفته المادتين ٣٦ ، ١٣١ أج.
- بطلان التفتيش لمخالفته نص الماده ١٥، ٩٦ أج الخاص بتفتيش المنازل.
- وبطلان إذن النيابه لإبتنائه على تحريات غير جديه وحرر بعد القبض على المتهم.
 - وبطلان القبض والتفتيش لإنتفاء حالة التلبس ولمخالفته الماده ٥٠ دستور.
- وبطلان التحريات واتعدامها لبطلان شهادة مجريها تعدم إقصاحه عن المصدر السرى .
 - وانتفاء اركان الاتهامات المسندة للمتهم وإنتفاء الغرض الارهابي
- وانقطاع صنة المتهم بالوقائع والاحراز وطلب الدفاع الحاضر مع المتهم السادس عشر والسابع عشر .
- بطلان إجراءات التحقيق مع المتهمان لعدم حضور محامي معهما اثناء التحقيق بالمخالفة لنص المادة ١٢٤ اج .
 - وبطلان الإعتراف المنسوب للمتهمان لانه وليد إكراه مادي ومعنوى.
- وبطلان إجراءات القبض. لاته دون إذن من النبابه العامه وفي غير حالات التلبس وان تأريخ القبض هو ١٠١٥/٤/٢ والاذن الصادر بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢٠.
 - وبطلان التحريات وعدم جديتها وعدم كفايتها وإخفاء المصدر السرى.

- وطلب الدفاع الحاضر مع المتهمان الرابع والعشرون والخامس والعشرون .

- وبطلان الإذن الصادر بالقبض والتقتيش لإبتنائه على تحريات غير جديه .
- بطلان الإذن الصادر بالقبض والتغتيش لحصول القبض قبل صدور الاذن.
- وبطلان تحقيقات النيابة العامه لعدم حضور محامى مع المتهمان بالمخالفة لنص الماده ١٢١ ابج

- ه خنو تحقيقات النبابه العامه من الاسباب التي يخشي منها ضباع الادنيه في استجواب المنهم الخامس والعشرون.
 - وبطلان التحقيقات وقصور التحقيقات النيابه وعدم وجود مواجهه بين المتهمين.
- مبطلان الاقرارات الصادره من المتهمان الثالث والسادس عشر على المتهم الرابع عثر كونها وليد اكراه مادى ومعنوى .
 - وبطلان إعتراف المتهمان امام النيابه العامه
- انتفاء جرام الاتفاق الجنائي وإثنفاء صور الاشتراك بالتحريض والاتفاق والمساعدة في
 حق المنهمان.

وطلب الدفع الحاضر مع المتهم السادين والعشرون :

- وبطلان الاذن الصادر من النيابة العامه بضبط وتفتيش المتهم لعدم جدية التحريات.
- وبطلان الاثن الصادر من النبابه العامه بالقبض وتقتيش المتهم لصدوره بعد إلقاء القاض
 على المتهم بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢٩ .
 - وبطلان اعتراف المتهم كونه وليد إكراه مادي ومعنوى .
- ويطلان تحقيقات النبابة العامه لقصورها وعدم اثبات واقعه التعذيب والإحتجاز وعدم اجراء مواجهه بين المتهمين وانتفاء جريسة الاتفاق المتصوص عليها بالماده ٩٦ عقوبات والتخريب بالماده ٩٥ عقوبات
 - ه عدم الطباق القيد الوارد بأمر الاحاله.
- هيطلان استجواب المتهم لعدم عرضه على النيابه العامه خلال ٢٤ ساعه بالمخالفه للص المادة ٣٦ اج.

وتنفء جريمة الحيازة والاحراق للاسلحة واللذائر وانتفاء صلة المتهم بالاحرال

وبعد تلاوة قرار الإتهام وسماع الدعوى على اللحو الوارد تقصيلاً بمحضرها المرقق.

- ولما كان من المقرر في نطق مبدأ شرعيه الجرائم والعقوبات لا يتقيد القاضى إلا بما نص عليه القداون المنافقية التكييف القائوني الذي ترفع به الدعوى فلبس من شأنه ان يمنع القاضي من تغييره متسى رأى الواقعة المعروضة عليه بعد تمحيصها تربد الى وصف قالوشي اخر مطابق للقانون وقد تأكد هذا المبدا فحسى المادة المدافقين المادة التي نصت على ان للمحكمة ان تغير في حكمها الموصف القانوني للقعل المسند للمنهم وليس تغيير المحكمة التغير في حكمها الموصف القانوني للقعل المسند للمنهم وليس تغيير المحكمة التكييف القانوني للواقعة محض رخصة لها بل هو واجب عليها قعلي المحكمة ان تقحص الواقعة

در الهن المحكور

المطروحه عليها بجميع اوصافها وان تطبق عليها نصوص القانون تطبيق صحيحاً (نقض ٨ يونيــه ؟ ١٩١٠ سنة ١٥ ق رفع ١٩)

- وتعديد التكييف الفانون للواقعه من خلال إنقاص بعض عناصرها لا يتعين في هذه الحاله تنبيه المتهم اللي هذا التعديل لامه في صالحه (نقض ٢٢ مارس ١٩٧٠ سنة ٢٢ ق رقم ١٠٣٠)
- ولا تنتزد المحكمة بلغت نظر الدفاع الى التكبيف القانوني الجديد مادام متضمنا في الواقعه المرفوعيه لمه الدعوى (نقض ٣٠٠ إبريل ١٩٥٦ سنة ٧ ق رقم١٩٦)
- ولا تلتزم المحكمه بتنبيه الدفاع اذا استندت في تغيير وصف الجريمة الى استبعد بعض عناصصر الواقف الاجرامية المرفوعه بها الدعوى (تقض ٢٧ نوفمبر ١٩٥٦ سنة ٧ في رقم ١٣٣)
- ولا طنرم المحكمة بالنبية الدفاع اذا كان كل ما فعلته المحكمة هو مجرد تصحيح لبيان كيفية ارتكاب المجريمة بما لا يغير وصفها واتما لكي تستبين المحكمة الصورة الصحيحة التي وقعات بها المجريمة (نقض ۱۰ فيراير ۱۰۶۰ سنة ۱۰ ق رقم ۱۰۰)

ومما سبق ذكره فقد قامت المحكمة باستعمال حقه المخول بمقتضى المادة ٢٠٠٨ اج والمادة ٢٥ من قالون القضاء الصبكرى وقامت بتصحيح الاتهامات الوارده بامر الاحاله ثبيان كيفية ارتكاب الجسرام السورده لله وقامت بالعاص بعض عناصر الاتهام التي ثبت للمحكمة الله لا محل لها يامر الاحاله على اللجو الاتي المحكمة الله المحل المحكمة الله المحلمة ال

البيتيهمون جميعا -- البيتيهمون علمي ٢٠١٥ ، ٢٠١٥ بجهة جمع ع

"الشعركو في اتعاق جناس الغرض عنه ارتكاب جرائم التغريب العمدى للملشات والمرافق العاملة وتخريب الممتلكات لعمه وفي سبيل ذلك اتفقوا فيما بينهم من اجل تنفيذ تألّق العمليات الارتكاب الجرائم المنصسوص عنيه بالماده ٩٦ من فانون العقوبات وذلك بهدف. الخلال بالأمن العم والعشر الرابالاقتصاد القلومي للسلاد والشاعة الموضى فيها والتخذوا الارهاب وسيئه لتنفيذ اغراضهم والتحدث الرادتهم على الرتكاب الجرائم الوراده الوراده المراسمة على الراكاب الجرائم الورادة المراسمة على الراكاب الجرائم الورادة المراسمة على الراكاب الجرائم الورادة المراسمة على الراكاب المراسمة المراس

المتهمين من الأول إلى الخامين عشر ومن الخامين و العشرين ومن الشحون الى السابع و العشرين ومن الشحون الى الشاني و الثلاثون: -

- درو مادة مفرقعة نترات الأمونيوم مختلطة باحدي أصناف المواد البترونية الوقودية لإنتاج مفرقع الانفونة الدرونية المختصة و على النحو الموضح تفصيلا بالأوراق.
- ۲ حازوا سلاح الى (سنادق اليه) المبيئه وصف و لوعا بالاوراق والتى لا يجهوز التسرخيص بحيازتها
 و على النحو العوضح تقصيلا بالأوراق

and any

- ٣-حازوا بنادق خرطوش المبيئه بالأوراق وكان ذلك دون الحصول على الترخيص السلام سان الجهاه
 المختصه وعلى النحو الموصح تقصيلا بالأوراق.
- خاروا ذخيرة مما تستخدم في الاسلحة النارية العششخنة والغير مششخته والتي لا يجوز الترخيص
 بحيازتها وعني النحو الموضح تفصيلاً بالأوراق.
- د-حازو، أدوات رُجاجات مولئوف مم تستخدم في التعدي على الأشخاص دون مسوغ من الضرارة الشخصية أو الحرفية و على النحو الوارد بالتحقيقات.
 - المتهمين الثالث و السادس عشر و السابع عشر و الثامن عشر:-
- 1- شرعو في النحريب العمدي الأموال ثابتة معنوكة لهيئة سكك حديد مصر و هي شريط السبكك حداد الكسن بالكيثو ١٧٠٢٠ بزمام مدينة بركة السبع و المخصص تلاقع العام بأن قاموا بوصع عبوة معرفعة بالعكان المذكور مما نتج عنه تعطيلاً لحركة القطارات و تجاوزها موعد الوصول المحدد نها بذات الجهة وكان دلك بقصد الإضرار بالاقتصاد القومي تتبلاد إلا أن جريمتهم اوققت لسبب الا دخال الرادتهم فيه وهو ابطال مفعول العبود المذكورة بمعرفه اداره الحماية المدنية لوزاره الداخلية و على النحو الوارد تقصيلا بالاوراق .
- * خربوا عمدا أموالا ثبتة مملوكة لوزارة الكهريبة و هي برج كهرياء الضغط العالي رقب ١١٤ الكانت بزمام قربة جنزور و المخصص للنقع العم و ذلك بأن كلف المتهم الثالث المتهمين من السادس عشر و السابع عشر و الثامن عشر بوضع عبوتين مفرقعتين بقاعدتيه الخرساتتين فإنفجرت إحداهما مستج عنه التلفيات الواردة بتقرير معمل الأدمة الجنائية المرقبق بالأوراق و التبي قسدرتها جهات الاحتصاص بمبلع خمسة عشر الف جنبها وكان ذلك بقصد الإضرار بالاقتصاد القبومي للسبلا و أحد اوقف أبر الاخري لسبب لا دخل لإرادتهم فيه و هو أبطال مفعولية بمعرفة إدارة الحماسة العدنية لوزارة للمحلية و على النحو الوارد تفصولا بالأوراق .
- ٣- حازوا و احرروا مادة مفرقعة نثرات الأموسوم مختلطة باحدي أصناف المواد البتروليه الوقودية لإنتاج مفرقع المغونترات الألومليوم و كان ذلك بدون ترخيص من الجهة المختصة و عتى التحو الموضح تفصيلا بالاوراق
- ٤- استعملو ، المعادة المبينة بالاتهام السعيق وكان ذلك بقصد تخريب العبائي و المنشات المعدد الصالح العام العدم المدكورة بالإتهامات السعيقة و كان من شأن ذلك الإستعمال التعريض حياة المواطنين وممتاكاتهم للخطر و على النحو الموضح تقصيلا بالأوراق.

المتهمين السندس عشر والسابع عشر والدّمن عشر والتسبع عشر والعشرون :-

- خربو، عمد الموالا ثابتة معلوكة لوزارة الكهرياء و هي البرج رقم ٩٨ الكانن بزمام قربة ميت موسلي بمركز شبين الكوم و المخصص للنفع العام و ذلك بان وضعوا عبوتين مفرقعتين بقاعدتيه الخرسانكين وتفجيرهما مما نتج عنه التلفيات الواردة بتقرير معمل الأدلة الجنائية للمرفق بالأوراق و التي قددت وقف لتقيير جهات الاختصاص مبدليا بمبلغ ثلاثة علايين جنيها وكان ذلك منه بقصد الاضرار بالإفتصاد القومي و إشاعة القوضي في البلاد على النحو الوارد نفصيلاً بالأوراق .
- حازى سلاح الى (بنادق اليه) المبيئه وصفاً و نوعاً بالإوراق والتى لا يجوز الترخيص بحيارتها و على النحو الموضح تقصيلا بالأوراق.
- حزوا و حرزوا بناءق خرطوش المبينه بالاوراق وكا ذلك دون الحصول على انتسرخيص السلام مان
 سجهه المختصه وعلى النحو الموضح تقصيلا بالأوراق.
- عازوا و حرزوا وصنعوا مادة مفرقعة نترات الأمونيوم مختلطة بحدي أصناف المدواد البتروليله
 الوقودية لإنتج معرقع الألفونترات الألومنيوم و كان ذلك بدون ترخيص من الجهة المختصلة و على
 المحو الموضع تقصيلا يالاوراق .
- ستعسوا المادة المبينة بالإتهام السابق وكان ذلك بقصد تخريب المباتي و المشأت المعدة للصالح العام السلكورة بالاتهامات السبيقة و كان من شان ذلك الإستعمال لتعريض حياة المواطنين وممتلكاتهم للخطر و على اللحو الموضح تفصيلا بالاوراق.

- المتهمين السابس عشر والثَّامن عشر :--

وضع النيران عدا بأموالا ثابتة معلوكة لوزارة الإتصالات وهي كبيئه التليفون رقم ١٣ الكامنة بمنطقة بشير الخير بعدينة شبين الكوم العخصصة للنفع العام بأن اضرعوا النيران بها معا نتج عنه التلفيات المبينة بالاوراق و التي قدرت وفق لتقدير جهات الإختصاص بمبلغ تسلعة آلاف و ثلاثمائية و ثلاثية و ستون جنيها وستون قرشا وكان ذلك منه يقصد الإضرار بالإقتصاد القربي و إشاعة المفوضلي في البلاد على النحو الوارد تقصيلاً بالأوراق.

- استهمين السيادس عشر والتالث والعشرون والثامن والعشرون والتسمع والعشرون:
- ا وضعو النيرين عدد باموالا ثابتة معلوكة نهيئة سكك حديد مصر و هي شريط السكك الحديدية الكالن و الناوي و الناوي و المخصص للنفع العام بان قاموا بوضع بالنوي و ٧٠ الوصل بين محطتي البتانون و كفر البتانون و المخصص للنفع العام بان قاموا بوضع طارات المشتعلة بالمكان المذكور مما بتج عنه تعطيلاً لحركة خمسة قطارات و تجاوزها موعد

٧.

ر بس المعتكمات

الوصول المحدد له بدات الجهة وذلك بغرض الاضرار بالإقتصاد القومي و إشاعة الفوضي في السلاد و عشى النصور الوارد تقصيلا بالأوراق .

١- استعرضو القوة و لوحوا بالعف و التهديد بان قاموا بزرع عبوة هيكلية بذات الجهة مما ترتب عليه ترويع المواطنين و تخويفهم والحاق الأذي المعنوي بهم و ترتب على ذلك تكدير الأمن و السكيئة العامة و تعطيل حركة القطارات و على النحو الموضع تفصيلاً بالأوراق.

المتهمين الرابع عشر والسادس عشر والسابع عشر والتاسيع عشر والحدادي والعشرون والثاني والعشرون والثاني

- ١- خربوا عددا بمولا ثمنة تنبعة لوزارة الداخلية و هي مبني نقطة كمين القاصد الكاتن على الطريق المؤدي من مدينة شبين الكوم بسي مدينة طنط و المخصص للنقع العام بأن وضعو النيران به مصائمتج علمه التنفيات طواردة بتقرير معمل الأدلة الجنانية العرفق بالأوراق و النسي قسدرت و فقعاً لتقسدير جهات الاحتصاص بمبلغ اربعة الاف و ستماته جنيه وكان ذلك منهم بغرض الإضهار بالإقتصاد القاعمي و إشاعة الفوضي في البلاد و على النحو الوارد تقصيلاً بالأوراق .
- سرقو السحة الأميرية وجهاز الإتصال اللاسلكي المبينين وصفاً و نوعاً و كما بالأوراق العملوكة لوزارة الدخلية و المسلمة على سبيل العهدة الشخصية الأفراد لقطة كمين القاصد الكائن بالطريق المادي من مدينة شبين الكوم بمحافظة المنوفية الي مدنية طنطا بمحافظة الغربية وكذا الهوائف المحمولة المبينة وصف و موعد و كم بالاوراق و المملوكة لذات الأفراد و كان ذلك حال تواجدهم بالكمين المستكور بالن بعنوا قراد الكمين المذكور وقاموا بشهديدة م بالسخدام ما بحوزتهم من سلاح بغرض الإسستيلاء على الشبء العهدة المذكور سنفا وتمكنوا بثلك من سرقة الاسلمة و الاشياء سائفه البيان بنيه تملكها وكالن نظريق الكوري الكوري المؤود المنافية المسلمة و الشياء سائفه البيان بنيه تملكها وكالن عطريق الكراه وعلى النَّجو المؤورة تقصيلاً الأوراق .
- ٣- حازو، و احرزوا ادوات زجاجات مؤلونوات مم تستخدم في التحدي على الاستخاص دون مساوغ من الضرورة الشخصية أو الحرفية و على اللحو الوارد بالتحقيقات
- عازوا و حرروا سلاح ألى (بنادق اليه) السبينه وصفاً و نوعا بالاوراق والتي لا بجور النرخيص بحيارتها
 و على النحو الموضح تفصيلا بالأوراق
- ه حدر و حدر و بنادق خرطوش المبينه بالاوراق وك ذلك دون الحصول على الترخيص اللازم من الجهه المختصة وعلى النحو الموضح تقصيلا بالأوراق،
- ١٠- حازوا و حرزوا لخيرة مم نستخدم في الاسلحة موضوع الاتهامين الرابع والخسامس والتسر الا بجسور الترخيص بحيازتها وعلى النحو الموضع نفصيلا بالافراق،

الفقرة الاولى ، ١٠٠ (د) ، ١٠٠ (هـ) ، ١٦٢ ، ١٦٠ ، ١٠٠

حبث أن واقعات الدعوى حسيم استقرت في يقبن المحكمة وإطمأن إليها وجداتها مستخلصة ملن سسر الأوراق وما أجرى فيها من تحقيقات وما دار بشانها بالجلسات تتحصل في أنه غضون علمي ٢٠١٠ ، ٢٠١٥ بجهه محافظة المنوفيه توصلت الاجهزة الامنيه الى قيام قيادات تنظيم جماعه الاخوان المسلمين الارهابية بحياء الجهاز السرى للتنظيم تحت مسمى (لجان العمليات النوعيا) وتكليفه بتنفيذ وقاسع الاغتيالات والاعمال العدانية ضد نظام الدوله واجهزتمه مسمتغلين فسي تنفلذ مخططاتهم العماصر الشبابيه المنتمين للتنظيم يتقسيمهم الى خلايا عنقوديه من خلال بعض المسمأيات لحركات تحدل طابع السرية لصعوبه كشف اعضائها وتوجهاتهم واتتمانتهم وذلك بغرض اشاعه لجاله الفوضى بالبلاد الإسقط مؤسسات الدولة والتخذوا من الارهاب سبيلا الى ذلك وتنفيذا لهذه التوجيهات الصادرة من قيادات الجماعة الارهابية الهاربين بالخارج أدار ذلك التنظيم المرى للجان العمليات النوعيه كلا من المتهمين الاول المدعورعلى عبد القادر شندى عبد الغفار والثائي المدعو الحمد إعبد الحليد احمد زين والثالث المدعو إصلاح محمد أحمد البحيرى والرابع المدعو السامة محمد عالمي حساتين سويلم والخامس المدعو الهائي لبيب فرج هامد حشاد والعمايع المدعو اشريف مختار محمد شاهين واستامن المدعو إياسر قطب إيراهيم سيد الكنفي والعاشر المدعو إمحمد أحمد عبسد العزاسر خليفة والحادي عشر المدعو /عاطف عمرو عبد الغنى المهواري والثاني عشر المدعو /عبد المقطبود محمود حميدو والثالث عشر المدعو /أحمد محمد عيد المعز سعفان والرابع عشسر المسدعو اسلامي صبرى عبد الحميد عبد الدايم والخمس والعشرون المدعو عمرو عبد السرحمن عبدالشالحي خليل

والسادس والعشرون المدعو بصهيب السيد عبد الغشى يونس والسايع والعشارون المدعو الحماد محمد عنى الشريف والشلائون المدعو /عبد الرحمن محمد عبدالعاطى الصقا بغرض ارتكساب جنايات المتذريب والاتلاف وحيازة المقرقعات واستعمالها في نشاط يخل بالامن العام والاقتصاد القومي للبلاد واشتركوا في اتفاق جناني الغرض منه ارتكاب الجرائم سالفة البيان بان انتحدت ارادتهم على ذلك وساعدوا باقى المتهمين بالمعوثات المادية والسليه فشرع المتهمين الثالث المدعو/ صلاح العمل البحيرى والسادس عشر المدعو /أنس أحمد خليفي أحمدي والسابع عشر المدعو مصطفى ساعد مصطهر القصاص والثمن عشر المدعو /على أحمد خليفي أحمدي في التخريب العمدي الاموال ثابته ممتوكة أنهينة سكك حديد مصر وهو شريط السكة الحديد الكائن بالكيلو ١٧.٣٠٠ بزمام مدينه بركلة السبع والمخصص للنفع العام بان قاموا بوضع عبوة مقرقعه بالمكان سالف البيان مما نستج عناه تعطيل محركة القطارات إلا ان جريمتهم أوقفت لسبب لا دخل لإرادتهم فيه وهو ابطال مفعول العباوة بمعرشة ادارد الحماية المدنيه وقام المتهمين سائقي الذكر بالتخريب العمدى المسوال تابتسه معلوكات الورارة الكهرباء وهي برج الضغط العالى رقم ٧٤ بزمام قرية جنزور والمخصص للنفع العدم سان فاموا بوصع عبوتين مفرقعتين بالقاعدتين الخرساتيتين فإنفجرت إحداهما مما نستج عنسه التلفيانات المواردد متقرير معمل الادلم الجنائية واوقف أثر العبوة الاخرى لسبب لا دخل لارادتهم فيه وهو الطال مفعول العبوة بمعرفة اداره الحماية المدليه وقد التخذوا الارهاب وسديله لتنفيذ غرضهم وحاروا واحرروا وصنعوا مادة معرفعه (نترات الامونيوم) بدون ترخيص واستعملوها يقصد تخريب المبالي والمنشات المعدد للصالح العام وكان من شأن ذلك تعريض حياة المواطنين وممثلكاتهم للخطر كمأ قام العدّهدين الخامس المدعو /هاشي لبيب فرج حامد حشاد والسادس عشر المدعو رأنس أحمد خلية لل حددي و سابع عشر المدعو المصطفى التعد مضطفى القصاص والثامن عشر المدعو اعلى أحاسد خليفي احمدي والتاسع عشر المدعو راسامة جمال إبراهيم سعد والعشرون المدعو اعامر مصابن محمد أحمدى بالمتقربيب العمدى الاموال ثابته معلوكة لوزارة الكهربء وهى البرج رقسم ٩٨ التانن برسم فريبة ميث موسني مركز شبين الكوم والمحصص للنقع العام بان وضعوه عبدوتين مقدر فأحتين بهاعدتين الفرسسيتين وتفجيرها معانتج عنه التلفيات الوارده بتقرير معمل الادله الجنائية وحالمزوا و حرزوا بنادي البه وبنادق خرطوش وحازو واحرزوا وصنعوا مفرقعات (مادة تتسرات الامونيلوم) وتخلطوها باحدى المواد البشرولية الوقودية لانتاج مفرقع الانفونشرات الألومنيوم وكان ذلك سيدون

with the last of

1000

ترخيص واستعملوا المادة سالفة البيان بقصد تخريب المبائي والمنشأت المعده للصالح العام وكان أبن شنن ذلك تعريض حياة المواطنين واموالهم للخطر واستعرارا لمشروعهم الاجرامي قسم المتهملين السندس عشر المدعو أنس أحمد خليقي أحمدي والثامن عشر المدعو /على أحمد خليفي أحميلاي بوضع النبران عمدا بموال ثابته مملوكة لوزارة الاتصالات وهي الكابينة رقم ٢٣ الكاننية بمنطقالة بشاير الخير شبين الكوم والمخصصة للنفع العام بان اضرموا فيها النبران مما نتج عنه التلفيات الجتي قدرتها جهت الاختصاص والمرفقه بوراق الدعوى كما قام المتهمين السادس عشر المدعو أنسبس الحمد خليفي أحمدي والثالث والعشرون المدعو / مصطفى حازم محمود زناتي والتسامن والعشسرون المدعو بالل محمد عبد العطى السقا والتاسع والعشرون المدعو السيد عثى محمد جلبان بوضاع النبران عمدا باموال ثابته ممتوكة لهيئة سكك حديد مصر وهي شريط السكك الحديديه الكسائن ك ٧١ الواصل بين سحطة البتانون وكفر البتانون والمخصص للنفع انعام بان وضعوا إطارات كاوائش واشعو فيها سنيران مما نتج عنه تعطيل لحركة خمس قطارات وتجاوزها موعد الوصول وتم المماد الحريق بمعرفة الحمايه المدنيه واستعرضوا القوه ولوحوا بالعنف بزرعهم عبوه هيكلية بذات اللهه سنلفة البيان مما ترتب عليه تكدير الامن والسكينة العامه وتصميما مستهم علسي ارتكسب الاعملال العدسية بنبد الممتلكات وافراد وزارة الداخلية قام كلا منهم المتهمين السادس عشر المسدعو أنباس الحمد خليفي أحمدي والرابع عشر المدعو سامي صيبوي عبد الحميد عبد السدايم والسسايع عشاس المدعو مصطفى سعد مصطفى القصاص والتائيغ عثير المدعو/ سامى جمال ابراهيم سعد والحادى و العشرون المدعو الس سامي طه شرف و إلثاني والعشرون المدعو/ الس فوزى السيد شهاته رغلول والرابع والعشرون المدعو اصلاح عبد العاطئ مجمد يوسف بالتخريب العصاي لاموالا ثابله شبعه نوارة الداخليه وهي مبنى نقطه كمين القصد الكائن على الطريق المؤدى من مدينه شابين الكود الم مدينة طنطا والمخصص للنفع العام بان قاموا باضرام النبران قبه وتنج عن دلك التلفيات الوارده بتقرير معمل الادله الجنانية المرفقة بالاوراق كم بآغتوا اقراد قوة الكعين وسرقوا الاسالحة الاسيرية وجهاز الارسال اللاسلكي والمعلوكين لوزارة الداخليه بنية تعلكها كما سرقوا الهواتاف المحمولة المملوكة لإفراد الكمين والمبيئة بالاوراق بان استولوا عليها منهم بالقوة وحازوا واحرأزوا زجاجت مولوتوف وينادق اليه وبنادق خرطوش ونخيرة مما تستخدم في الاسلحة سالفة البيان وأكان ئلك بدون ترخيص،

- كد نسبت النيابة العسكرية الى كلا من المتهمين المعادس المدعو المصطفى عبد الله محمد قابل و التاسع المدعو بركة محمود يوسف أبو صليحة والخدمس عشر/ محمد على عبد المجيد خفيا و الحادى و الثلاثون المدعو بركة محمود يوسف أبو صليحة والخدمس عشر/ محمد على عبد المجيد خفيا و الحادى و الثلاثون المدعو بوليد السحيد عبد العزيز عمر خضر الهم اشتركوا في اتفاق جناني الغرض منه ارتكاب جنيست التخريب والاتسافة وحيازة المفرقعات و استعملها في نشاط يخل بالامن العام والاقتصاد القومي للبلاد بأن اتحدت إرادتهم مع احربين و انصهرت جميعا في تفجير و تخريب الممتلكات العامه وفي سعيل ذلك ساعدوا المتهمين الذكر بامدادهم بوسائل الانتقال من وإلى اماكن لتنفيذ و تصنيع العبوات الهيكليسة والنسفة والمسجر ت وذلك بندريب عناصر العمليات الخاصة لكافة لجان العمل النوعي و عقد اللقاءات من تجل التخطيط لتنفيذ على التنفيذ مم ساعدهم على تحقيق اغراضهم من إضرار بالاقتصساد القـومي وبشـعه الفاضي قي البلاد و اتخذوا الارهاب وسيئه لتنفيذ اغراضهم وحررت محاضر تلك الوقـانع وباشـت النوبة العمد النحمه التهت السكرية للاختصاص التي التهت السي إحالية العمد المتحدية العسكرية للجنابات بالقيود و الاوصاف الوارده بقرار الاتهم.

وحبت الراقعة على النحو السالف بيانه قد قام الدليل على صحتها وثبوت اسناده في حق كلا من المتهم الاول المدعو رعلى عبد القادر شندى عبد الغفلي المدعو المامة محمد عبد الحليم أحمد زيسن والثالث المدعو اصلاح محمد أحمد البحيرى والأرابع المدعو السابع المدعو السريف مختر محمد شاهين والثامن والخمس المدعو هاني لبيب فرج حامد حشالا والسابع المدعو الشريف مختر محمد شاهين والثامن المدعو بياسر قطب سيد ابراهيم الحنفي والعاشر المدعو المحمد أحمد عبد العزيز خليفة والحددي عشر المدعو اعبد العزيز خليفة والحددي والثالث عشر المدعو المحمد محمد عبد الفني الهواري والثاني عشر المدعو اعبد المقصود محمود حميدي والثالث عشر المدعو المحمد محمد عبد المعز سعفان والرابع عشر المدعو اسمى صيرى عبد الحميد عبد الديم والشامن عشر المدعو المصطفي ساعد مصطفى القصاص والشمن عشر المدعو المحمد خليفي أحمدي والسابع عشر المدعو المصطفى سامي طه شرف والثاني والعشرون المدعو اعام محمد أحمدي والحدي والخادي والغشرون المدعو العشرون المدعو المسلون المدعو المسلون المدعو المحمد المدعو المسلود والحدي والثاني والعشرون المدعو المسلود المدعو المسلودي المدعو المحمد المدعو المسلود المدعو المحمد والمعلود والمامة محمد المدعو المحمد والمحمد والمحمد

د . . - به سویه

والخامس والعشرون المدعو/عمسرو عبسد السرحين عبدالشسافي خليسل والمسادس والعشسران المدعو صهيب المديد عبد الغنى يونس والسابع والعشرون المدعو /أحمد محمد على الشريف والثامن والعشرون المدعو بالسيد على محمد جلان والشارون المدعو بالسيد على محمد جلان والشلاثون المدعو به كلا من المدعو / أحمله والشلاثون المدعو بعبد الرحمن محمد عبدالعطى تأسيسا على ما شهد به كلا من المدعو / أحمله محمد شعبان ، الخفير النظامي / محمود محمد أبو العزم ،هاني ابراهيم ذكي سليمان الديب ، عالمه سمير مبروك ، الملازم أول/ حالد محمد صلاح و ماورد بمحضر الضبط المحرر بمعرفة رائد /كمسل اليزيد محمد على حوام ، الرائد / محمد صلاح و ماورد بمحضر الضبط المحرر بمعرفة رائد /كمسل مصطفي وما شهد به المدعو /هشام محمد بدر الدين وما ورد بمذكرة التحسري المحسرية بعقرفي الإدارة العامة لتحقيق الانكام الرائد محمد صلاح الضابط يقطع الامن الوطني و ما جاء يتقرير الإدارة العامة القصد و مساحاء بتقرير أسن أحمد خليفي احمدي و المتهم / صلاح محمد أحمد البحري و المتهم إصهيب السيد عبد المحتيم بالسن أحمد خليفي احمدي و المتهم إصلاح عبد العاطي محمد بوسافي والمتهم عمرو عبد الرحمن عبد الشافي خليل بتحقيقت نباية أمن الدوله العليا

حيث شهد لمدعو احمد محمد شعبان أنه توجه إلى الارض الزراعية المعلوكة له و الكانن بها برج الكهرب المقيد بشأن تلفياته القضية رقم ٢٠١٤/٦٤٣١ إداري بركة السبع أنه توجه اللي المكن المذكور إثر تلقيه اتصال هاتفي من مجهول بوجود جسم غريب مربوط بقعدة البرج وتبين له و جود حسد غريب ببحدي القواعد الخرساتية للبرج المذكور لم يتم تفجيره ووجود تلفيات بسنات البرج نتيجه تفجير عبوة متفجرة بقاعدة خرسائية لخري به مما ادي إلى سقوط البرج المذكور نتيجة ذلك الانفجار مما ادي إلى سقوط البرج المذكور نتيجة مركز شبين الكوم.

حيث شهد كلا من الخفير النظمي محمود محمد ابو العزم ،هائي ابراهيم ذكي سليمان السديب ، علف سمير مبروك الله حال تكليفهم خدمة بنقطة كمين القاصد فوجنوا بقيام سنة أشخاص ملتم بن ومدججين بالاستحة النارية يقومون بإقتحام الكمين عن طريق شل حركتهم باستخدام ما بحوزتهم من السلحة تارية و خرطوش و الاستيلاء على الطبنجة الخاصة بالأول و هاتفه المحمول وكهذا الجهيار

الدسلكي الموجود بالكمين المذكور و الاستيلاء على الاسلحة الاميرية عهدة الاخيرين و أعقبو ذلك ببضرام الذار سلتقطة المذكورة .

حيث شهد المحرّم أول خائد محمد الدميطي الضابط بإدارة الحماية العدنية بشبين الكوم بتاقيه لاغ من شرطة النجدة معاده وجود حريق ينقطة مرور القاصد و بالتوجه إلى مكان البلاغ المدكو تبين له صحة البلاغ حيث تمكن و القوة المرافقة له من إلحماد الحريق كما اضاف بضلو المشهمين / أنس أحمد حليفي أحمدي ، بلال محمد عبد العاطي السقا ،السيد على محمود جليان ، مصطفى حازم محمود زئاتي بإضرام النيران على شريط السكة الحديديه بالكيلو ٧٧ والموصل بدن محطني الباتون و كافر الباتون و كذا قيامهم بوضع جسم غريب بذات المكان و المقيد بشائها القضية في مدركة الدواصلات بذات الجهة .

حيث شهد الدقيب أسامة احمد إيراهيم مغتش مغرقعات بإدارة الحماية المدنية بمدرية امن المنوفية الله بقحص الجسم الغريب الدقيد بشائه القضية رقم ١٥/٥/٥٠ إداري مركز شبين الكوم تبين الله عسارة عن بطارية دراجه نارية سوداء اللون ١٢ فولت ٧ امبير ملفوفة بشسريط لاصل ومئبت به مجموعة من الأسلاك و تبين خلوها من المواد المغرققة تعاليين له وجود إطار سايارة مشتعل على قضيان السكك الحديدية بذات الجهة ،

حيث شهد المدعو أبو البزيد محمد على حوام ناظر محطة سكك حديد البتالون أنه تلقي إخطسان من سابق الفطار رقم ٢٠٥ يتضمن إشتعال النيران على شريط السكك الحديدية بالكيلو ٢٠٧٧ بين محطس البانون و كفر استون و بالانتقال الي المكان سالف البيان تبين وجود إطار سسيارة مشستط ووحود جسم غريب مما تسبب في تأخير و تجاوز عدد خمسة فطارات عن المبعاد المقرر لوصولهم حيث شهد الرائد محمد صلاح ضابط بقطاع الامن الوطني من أن تحرياته قد توصيلت الساستطلاع قبادات التنظيم الاخواني الهاريين لإسناد تشكيل لجنة العمليات النوعية بمحافظة المنوفية الفيادي التنظيم الاخواني الهاريين لإسناد تشكيل لجنة العمليات النوعية بمحافظة المنوفية عبد العليم الاخواني الهاريين الإسنادي عبد الغفار و يعونه عضوي التنظيم الاخواني المدوني عبد الحليم حمد زين والاخواني هاني لبيب فرج حامد حشاد و الذي استد اليهما مسسوليه إختيار و التقاء العدصر التي تم ضمها إلى تلك اللجان و تقسيمها إلى عدة خلايا عنقودية للرصد الأمني عرف منا لجان فرصد و التنفيذ و تصنيع المواد المغرقعة ، وتخزين الاسلمة و أخدري الإسوء الأمني العناصر المنضمة و كذ فيم المتهم مصلاح أحمد محمد البحيري بمسلوليه نحنة الرصد و يعاونه العناصر المنضمة و كذ فيم المتهم مصلاح أحمد محمد البحيري بمسلوليه نحنة الرصد و يعاونه و يعاونه

ح - مل رتيز التعكم

فيها المنهد أسامة محمد على حسلين سويلم و يتولى عناصرها رصد ضسباط و أفراد الشرطة و القوات المسلحة و رجال القضاء المزمع استهدافهم بعمليات ارهابية و قيام المنهم /هاني لبيالي فرج حامد حشاد بمسلولية لجنة التنفيذ و مهمتها تنفيذ العمليات العدائية المخطط الأرتكابها ، ومل أعضائها المنهم / أنس أحمد خليفي أحمدي و المنتهم/ محمد سنعيد أحمد محمد سالم أو المنهم مصطفى حازم محمود الزناتي و المنهم /عمرو عيد الرحمن عبد الشافي خليل . و العستهم مصطفى سعد القصاص ، و المتهم / صهيب السيد عبد الغني يونس ، و المتهم احمد محمد على الشريف ، و المتهم أنس فوزي السيد شحاتة زغلول ، و المتهم عامر محسن محمد أحمدي لم المتهم صلاح عبد العاظي محمد يوسف ، و المتهم/ على أحمد خليفي ، و المتهم /أنس سامي طله شرف . و المنهم إسمامة جمال ابراهيم سعد و المنهم / بسلال محمسد عبد العساطي السفا ، و المنهم السيد على و المنهم / عبد الرحمن محمد عبد العاطي السقا وأضاف بإسفاد مسئولية تصنيل و اعداد العبوات المفرقعة إلى المتهم / مصطفى عبد الله محمد فاضل وأضاف بإسناد مسلولية توفيل الاسلحة الالبة و الحرطوش إلى المنهمين / سامي صبري عبد الحميد ، شريف مختار محمد شاهيل . باسر قطب سيد ابراهيم ، محمد أحمد عبد العزيز خليقة ، عطف عمرو عبد الغني الهواري ، علد المقصود محمود حميدة ، أحمد محمد عبد المعز سعفان و أسند السيهم مسلولية إخفساء الاسلطة المستخدمه عقب الانتهاء من إرتكاب العمليات الارهابية و أضاف بقيام المتهم على عبد القادر شندلي عبد العفار بعقد الاجتماعات اللقاءات التنظيمية لعناصر التنظيم بمحل إقامته وا إلتي يتم خلالها الاتعالى و الاعداد و التخطيط لتنفيذ بعص العمليات الارهابية بمحافظة المتوفية..

وما جاء بمحضر الضبط المحرر بمعرفة رائد /كامل مصطفى - الضابط بقطاع الامن الوطلى - أله نقذا لقرار الضبط و الاحضار لعضو التنظيم الاخواني / شريف مختار محمد تبين حيازته لعدد جهازين مؤقت زمني و التي توضع على العبوات المفجرة المستخدمة في تخريب المنشات العامة كم اصاف بضلوع كلا من المتهم / صلاح محمد البحيري ، و المتهم / أنسس أحمد خليفسي أحمدي و المتهم مصطفى سعد القصاص . و المتهم / على أحمد خليفي أحمدي بوضع عبود ناسم فة على شريط السكة الحديدية تمدينة بركة السبع و المقيد بشانها القضية رقام ١٠١٥/٣٤٧ جانح موكز بركة السبع .

حيث شهد المدعو /هشم محمد بدر الدين رئيس حركة قطسارات بركة السبيع بمحضر جمع الاستدلالات الله تم العثور على جسم غريب على قطبان السكك الحديدية بالكيلو رقم ١٧.٢٠ مما ادي إلى تخير و تجاوز عدد ثلاث قطارات بموعد الوصول المحدد لها كما أضاف بضلوع ذت المتهمين سالفي الذكر بتكليف من المتهم , صلاح محمد أحمد البحيري يوضع عبوتين متفجرتين بلقواعد الخرسانية ببرج الكهرباء رقم ٤٧ بقرية جنزور و التي الفجر أحدهما دون إنفجار الاخسري مما أدي إلى وقوع بعض التلفيات بالبرج المذكور و المقيد بشأنها القضية رقم ١٠١٤ ١٤١١ اداري مركز بركة السبع .

وما جاء بعذكرة التحري المحررة بمعرفة الرائد / محمد صلاح ضابط بقطاع الامن الوطني من أن تحرياته قد وصنت إلى إضطلاع قيادات التنظيم الاخواتي الهاربين لإستاد تشكيل لجنة العمليات سنوعية بمحافظة العلوفية لقيادي التنظيم الاخواني اعلى عبد القادر شندي عبد الغفار ويعاونه عضوى التنظيم الاخوائى أحمد عبد الحليم أحمد زين ، الأخواني هاني لبيب فرج حامد حشاله و الذي أسلد إليهما مستولية إختيار و انتقاء العناصر التي تم ضمها إلى تلك اللجان و تقسيمها إلى عدة خلايا عنقودية تجنب للرصد الأمنى غرف منها لجان الرصد و التنفيذ و تصنيع المواد المفرقعة و تخزين السلحة و أخري الإيواء العناصر المنظمة و كذا قيام المتهم اصلاح احمد محمد البحراري بمستولية نجنة الرصد و يعونه فيه المتهم / أسامة محمد على حستين سويلم و يتولى عناصر إما رصد ضبط و أفراد الشرطة و القوات المسلحة و رجال القضاء المزمع استهدافهم بعمليات إرهابيلة و قياد المنهم هائى لبيب فرج حشاد بمسئولية بُجِنة النتفيذ و مهماتها تنفيذ العمليات العدائيلة المخطط لارتكابه و من أعضائها ومن أعضائها المتهم / أنس لحمد خليفي أحمدي و المتهم/ محمد سعيد أحدد محمد سالم و المتهد /مصطفى حارم محمود الزناتي و المتهم عمرو عبد الرحمن عبد الشافي خليل ، و المتهم مصطفي سعد القصاص ، و المتهم / صهيب السيد عبد الفتسي يونس . و المنهم مدمد على الشريف ، و المنهم رأنس فوزي السيد شحاتة زغلول ، و المستهم عدمار محسن محمد احمدي ،و المتهم صلاح عبد العلظي محمد يوسف ، و المتهم/ على أحمـد خليفـي . و المنهم انس سامي طه شرف ، و المنهم / أسامة جمال بيراهيم سعد و المنهم / بلال محمد عبله العاطى السق ، و المتهم / السبيد على و المتهم / عبد السرحمن محمد عبد العاطى السعة أو و أضاف المشد مسلولية توفير الاستحة الألية و الخرطوش إلى المتهمين إسامي صليري عبلد

سحميد . شريف مختر محمد شاهين ، ياسر قطب سيد إبراهيم ، محمد أحمد عبد العزير خليف . عاطف عمرو عبد الغني الهواري ، عبد المقصود محمود حميدة ، أحمد محمد عبد المعز سعفان و استد البهد مستولية إخفاء الاسلحة المستخدمة عقب الانتهاء من إرتكاب العمليات الارهابية و أضاف بقيم المتهم على عبد القادر شندي عبد الغفار بعقد الاجتماعات اللقاءات التنظيمية لعناصر التنظيم بمحل إقمته و التي يتم خلالها الاتفاق و الاعداد و التخطيط لتنفيذ بعض العمليات الارهابية بمحافظة المنوفية .

ما جاء متقرير الإدارة العامة لتحقيق الادلة الجنائية أن ببجراء المعاينة لواقعة الفجار عبوة متفجرة اسفل برج كهرباء الضغط العالي رقم ٤٧ بقرية جنزور و المقيد بشألها القضية رقم ١١٤/٦٤٣١. ١ اداري بركة السبع أن الحادث وقع نتيجة إنفجار عبوة مفرقعة جري تشكيل حاويتها محلياً من المعدن و تحتوي عبوتها الأساسية على كمية من مادة نترات الأمونيوم المفرقعة شديدة الانفجار – و المقيد بالبند رقم ٧ من قرار وزير الداخلية بشأن العواد في حكم المفرقعات – و جري تفجيرها كهرباليسا براسطة دائرة مؤقت زمني .

وما جاء بتقرير الإدارة العمة لتحقيق الادلة الجنائية أن ببجراء العاينة لواقعة إنفجار عبوة متفجرة اسفل برج كهرباء الضغط العالي رقم ١٨ بقرية جنزور و العقيد بشانه القضير فع ١٦٣٨ من ١٥٠١ جنح مركز شبين الكوم أن الحادث وقع نتيجة إنفجار عبوة مفرقعة جري تشكيل حاويتها معنيا من المعدن و تحتوي عبوتها الأساسية على كمية من مادة نتيات الأمونيوم المفرقعا شديدة الانفجار و المقيد بالبند رقم ٧٩ من قرار وزير الداخلية بشأن المواد في حكم المفرقعات و جري تفجيره كهربائيا براسطة دائرة مؤقت زمتي .

كما جاء بالتقرير المعاينة لتلقيات البرج المذكور المرفق بالأوراق و المنسوب الي قطاع الخطاوط و الكبلات بالشركة المصرية لنقل الكهرباء أن التلقيات ناجمة عن واقعة تفجير البرج المذكور هي سقوطه نتيجة تفجير قواعده و تدميره بالكمال وتدمير عازلات و مناولات البرج و حدوث تلقيات بالمواصفات و التي بنغت قيمتها مما يقارب ثلاثة ملايين جنية. وصدي بتقرير قسم المفرقعات أنه بمعاينة ما تم العثور عليه من جسم غريب بشريط سكك حديد وسركة السبع المقيض بشانها القضية رقم ٢٠١٥/٣٤٢٥ جنح بركة السبع أنها عبوة هيكلية عباره عن ماسوره حديدية من الصلب مغلقة من الجهتين و مثبت بها دائرة كهربائية متصلة ببطارية .

وما جاء بتقرير الأدلة الجنائية العرفق بالأوراق أنه بإجراء معنينة واقعة حرق كمين نقطة القاصد المقيد مشانيه القضية رقم ٢٠١٥/٣٩٣٥ كا جنح قسم شبين الكوم أنه بقحص موقع الحادث تبين ال المحريق شبه نتيجة بصال مصدر حراري سريع ذو لهب مكشوف كلهب عود تيقب مشتعل او ورقيم مشتعله بعد سكب كمية من مادة الجازولين و هي من المواد المعجلة على الإشتعال

كم جاء بتقرير المعاينة لذات نقطة الكمين سالفة البيان أن قيمة التلفيات النجمة على الأعمال النخريبية اللاحقة به بلغت أربعة ألاف و ستمالة جنية فقط لاغير .

وصحه بكتب مدرية امن المنوفية ان السلاح المسلم للخفير النظامي / علظف سلمير بدوي والمكلف خدمه ينقطة كمين الفاصد بتاريخ ٢٠١٥/٣/١١ و هو سلاح خرطوش ماركة اكار يحمل في المكلف خدمه ينفت الكمين عن ذات في المكلف خدمه بذات الكمين عن ذات اليم هو و أن السلاح المسلم للخفير الهاشي إبراهيم ذكي المكلف خدمه بذات الكمين عن ذات اليم هو و هو بندقية خرطوش ماركة أكار بحمل رقام ٢٥٥٥٥٥ وأن السلاح المسلم الأملين النبرطة ومحدود محمد ابو العزم هو طبنجة حلوان تحمل رقم ١٠٢٥٥٢ و المسلم المراب النبرطة ومحدود محمد ابو العزم هو طبنجة حلوان تحمل رقم ١٠٢٥٥٢ و المسلم المراب المسلم المراب النبرطة ومحدود محمد ابو العزم هو طبنجة حلوان تحمل رقم ١٠٢٥٥٢ و المسلم المراب المسلم المراب المسلم المراب المسلم المراب المسلم المراب المسلم المراب المراب المراب المراب المسلم المراب ال

وم جاء بافادة الشركة المصرية للإتصالات العرفقة بالأوراق أن قيمة التلفيات الناجمة عن حرق شبينة التنبقون رقم ٢٣ كابل ١ بناهية شبين الكوه بلغث تسعة الاف في الإتمانسة وثلاثسة و سستون جنبها و ستون قرشه.

حيث اقر المتهم /انس أحمد خليفي أحمدي بتحقيقات نيابة أمن الدولة العليب انه في غضور عسطس /٢٠١٠ نم تكليفه من قبل المتهم/مصطفى حازم زناتي في تشكيل مجموعة نوعية تضمخ المنهمسر مصطفى سعد القصاص ، بلال محمد عبد العاطي ، السيد على محمود جلبان وذلك لتنفيات عمليات التفريب و التثويج بالعنف و التهديد و منها وضع إطارات الكاوتشوك المشتعل علي عصبان السكك الحديدية الموصلة فيما بين محطتي شبين الكوم و البتاتون مقصدر تعطيسل حركة القصاص المحطة كهرباء شبيل القطارات و فيحه بوضع عبوة متفجرة بمساعدة المتهم مصطفى سعد القصاص بمحطة كهرباء شبيل كوم الأأنه حاب أثر ها دون إفجارها وكذا قيامه بإضرام النيران بكلينة تليفون الكائنة بمساكن بشبر الحير بشبين الكوم و اضاف انه في غضون نوفعير /٢٠١٤ تم تم تكليفه من المتهم /صداح محمد الحير بشبين الكوم و اضاف انه في غضون نوفعير /٢٠١٤ تم تم تكليفه من المتهم /صداح محمد

- A THE HARD

البحيري بوضع عبوتين متفجرتين أسفل برج الكهرباء لبضغط العالي بزمم قرية جلزور حبث تسلم منه العبوتين المذكورتين وقام بزرعها بعساعدة المتهم مصطفي سعد القصاص و تمكن من تفجيل أحدهما دون الأخري و كذا تكليفه بوضع عبوتين ناسفتين أسفل عامود كهرباء ضغط متوسط فيمل سين مركن شبين الكوم و قرية جنزور حيث تسلمها منه و زرعهما بمساعدة المستهم المسذكوان و تقجيرها من نتج عقه التلفيات بالبرج المستكور و أضاف بسدات أقوالسه تكليفه مسن قبل المدعو هاتي لبيب فرج حشاد و المتهم /صلاح محمد البحيري ضم بعض العاصر إلى مجموعته ومنهم المتهمين :أنس فوزي السيد شحاته سامي صبري عبد الحميد عبد السدايم ،أسسمه جمال ابر اهیم سمد حیث تسلم منه بندقیتین آلیتین و الحری خرطوش و عبوتین ناسفتین قام بزرها سلم البرج الكانن بقرية ميت موسى بمساعدة المتهم / مصطفى سعد القصاص و تقجير هما مما أدي إنسلى تقجير البرج المذكور كم أضاف بإعتراقه إستهدافه لكمين القاصد بمركز شبين الكوم وإضرام النيرائي بمحتوياته و الاستيلاء على تسليه الأفراد المكلفين بالخدمة عليه كسان ذالك منه فسي غضول مارس ٢٠١٥ بمساعدة كلا من المتهمين بمصطفى القصاص مسامى صبري ،انس قوزي ،اسمامة جمال مستقلين ثلاثة دراجات نارية للانتقال من وإلى مكان تنفيذ العملية الخطط لها عن طريق تكليفة المديم صلاح عبد العاطى أبو يوسف برصد الطريق و قيام المديم مصطفى سعد القصاص باضرام النيران بمسني الكمين بإستخدام مادة البنزين و قيام بإقي المتهمين بالستيلاء على سلاح عهدة الافرال المكلفين خدمة بذات الكمين و هي عبارة عن بندقيتين خرطوش و طينجة و جهاز للاسلكي كما اصاف باستباضه عبوة منفجرة من المتهم اصلاح البحيري و تكليفه للمتهم المصطفى سعد القصاص مرعها على قضبان السكك الحديدية بمحطة قطارات بركة السبع إلا أنه خاب الرها دون إنفجار. حيث اعترف المتهم صلاح محمد أحمد البحيري بتحقيقات نيابة أمن الدولة الطيسا من قيامه الالضماء إلى لجان العمليات الثوعية واتم تكلفه بتنفيذ بعض تلك العمليات والتوليه مسلولية تحديا الاعداف المزمع تخريبها و كذا إعداد العبوات المستخدمة في تنفيذ تلك العمليات و أضاف بتصريعا سعص العبوات المفرفعة و تسليمها للمتهم أنس أحمد خليقي و التي قام الاخيسر بزرعها بابراج المدهرماء والشريط السكك الحديدية ببركة السبع واقيامه برصد تحركات قلوات الشارطة بأماكن تنفيذ تلك العمليات .

حبت الأمر المتهم مسهيب السيد عبد الغنى يونس بتحقيقات نيابة أمن الدولة العلب من عضويته بحدي اللجان النوعية لجماعة الإخوان الارهابية و تكليفه بتنفيذ بعض العمليات النوعية عن طريق تأمين أماكن تنفيذ ورصد تحركات الشرطة في اتجاه تنفيذها .

حبث اگر المتهم مصطفي سعد مصطفي القصاص بتحقيقات نيابة أمن الدونه العليا من انضامه الاحدي الجسعات المسلحة التبعة انتظيم جماعة الأخوان الارهابية بغرض استهداف قوات الشرطة و الجيش و تحريب منشاتهما و المنشأت العمة و منه اشتراكه مع المتهمين : أنس خليفي ، ب السعم محمد السقا ، سيد جليان في تعظيل حركة سير القطارات ببركة السبع عن طريبق وضع اطارت السيرات و اضرام النيران بها و كذا اشتراكه مع المتهم / انس احمد خليفي في إسماط الديرات الكهرباء الضغط العالى و ذلك عن طريق زرعهما لعبونين متفجرتين اسفل برج التهربء المستكول و تكليف المتهم صلاح البحيري بمراقبة الطريق حال تنفيذهما كما أضاف باشتراكه مع المتهم أنس حليفي في وضع عبوتين متفجرتين أسفل أعمدة الكهرباء بشبين الكوم أحداهما بقرية ميت موسى كما اضاف بقيمه بزرع عبوة متفجرة على شريط السكك الحديدية ببركة السبع في مرس , ١٠١٥ و ذلك مخليف من المتهم أنس خليفي في مرس , ١٠١٥ و ذلك المتكمرة المتكورة كد أضف بإشكراكه مع المتهم / صلاح البحيري بان تحصل منه على العبود و يوسف أنس شرف و أخرين في التعدي على افعراد الشميطة العدنية المعينيين في المتكورة وهاتف محمول و جهاز المتكمد و سرقة الأسلحة الخاصة بهم عبارة عن بندقيتين خرطوش و طبنية وهاتف محمول و جهاز المتكمي و بشغال النيران بمقر الكمين حال الأنتهاء من تنفيذ علياتهم و طبنية وهاتف محمول و جهاز الأسلكي و بشغال النيران بمقر الكمين حال الأنتهاء من تنفيذ و بنائق خواش من علي عن طريق تهايد هولاء الأفراد المستخدام ما بحوزتهم من أسلحة نبرية المية و بنائق خواش .

حيث افر المكلفين بالخدى عملياتها النوعية برستهداف و اقتحام نقطة كمين القاصد و الإستيلاء على تسليل الأعراد المكلفين بالخدى عملياتها النوعية برستهداف و اقتحام نقطة كمين القاصد و الإستيلاء على تسليل الأعراد المكلفين بالخدمة حيث تمثل دور د بتأميل الطرق حتى تمام التنفيذ و مغادرة المكان المذكور حيث اعترف المتهم بيسس قطب إبراهيم أحمد بتحقيقات ثيابة أمن الدوله العلي من بشستراكه فسي عمليات المجان النوعية بجماعة الأخوان الارهابية و ذلك من خلال اشتراكه في تخزين أسلحة نارياة عبارة عن اربع بنادق خرطوش و بندقية آليه لدي المتهم /عبد المقصود محمدود حميدو و ذلك بنكليف من المتهم /عمرو عيد الرحمن خليل .

حيث أقر المنهم , عمرو عبد الرحمن عبد الشافي خليل من عضوية للجان الفاعليات بجماعية الاحوال الارهبية وتكليف بدمجها معلجته العمليات النوعية و إشتراكه في بعض المهام النوعية عن طريق نقل بعض الأسلحة النارية و ذخائرها و مادة النترات المتفجرة للمخزن الخاص بالمتهم / باسر قطب سيد إبراهيم

وحيث الله من المقرر بشأن جريمة الاشتراك في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب جرائم التغريب العمدى للمنشأت والمرافق العامه ان يكون هناك اتفاق ويوجد الاتفاق متى عقد العزم بين شخصين او اكثر واتحدت ارائتهم على العمل والعزم يقتضى وجود إراده ثابته مقرره فلا يكفى وجود اماتى و تهديدات بل بجب توطيد العزم على العمل اى على ارتكاب جريمة من الجيرانم المنصوص عليها بالمادد ٩٠ من قانون العقوبات او اتخاذها وسيئة للوصول الى الغرض المقصود من الاتفاق الجندى ويمكن اثبت ذلك يكافه طرق الاثبات والسلوك المادى في هذه الجريمة المنصوص عليها بالفقرة الشنيه من المادة ٩٠ عقوبات هو التشجيع بالمعاونه الماديه او المالية على ارتكاب الجرائم سائلة الشيان ويجب ان يكون مقدم المعونة يعلم الغرض الذ سوف تستخدم فيه وصور ارتكاب جريمة من الجرائم سائلة البيان ونو لم تحدد بعد هذه الجريمة وإن يكون موافقاً على تحديد ذلك الغرض.

وحبت أنه من الادله سالفة البيان فقد إطمأنت المحكمة الى توافر اركان الاتهام الاول المسلم للمتهمين لاول الدعو على عبد القادر شدى عبد الغفار والثاني المدعو الحمد عبد الحليم أحمد زيل والثانث المدعو المداع المدعو المامة محمد على حسانين سرويم والثانث المدعو الماني لبيب قرح حامد حشاد والسابع المدعو المدعو المدعو الماني لبيب قرح حامد حشاد والسابع المدعو المدعو المدعو الماني فطب سيد ابراهيم الحنفي والعشر المدعو المحمد احمد عبد العزيز خليفة والحدادي عشر المدعو المعدد عبد المقصود محمود حمياو والثالث عشر المدعو أحمد محمد عبد العز سعفان والرابع عشر المدعو الممامي صبري عبد الحمد عبد الدابيم والسادس عشر المدعو المس أحمد خليفي أحمدي والسابع عشر المدعو المصطفى المدعو المسابع عشر المدعو المسابق المدعو المسابق عشر المدعو المسابق المدعو المسابع المدعو المسابق المدعو المدعود الم

والخدمس والعشرون المدعو عمرو عبد الرحمن عبدالله افي خايل والسددس والعشرون المدعو مصيب السيد عبد الغنى يونس والسابع والعشرون المدعو المحمد على الله المدعو مصيب السيد عبد العاطى السقا والتاسع والعشرون المدعو المسيد عنى الشمرية والثمن والعثرون المدعو المدعو المدعو عبد الرحمن محمد عبدالعاطى السقا ركتا ودليلا وذلك مماسبق سرده من الالمه بخنص مؤاها أن المتهمين سافى الذكر اشتركوا في اتفاق جناني الغرض منه ارتكاب جرانه المتحدى للمنشات والعرافق العامة وتخريب الممتلكات العامه بان الفقوا فيم بينهم على ارتكاب الجرانم المنصوص عليها بالماده ٢٩ من قانون العقوبات بهدف الاخسلال بالامن العالم والمدت والاقتصاد القومي للبلاد واشاعه الفوضي فيها واتخذوا من الارهب وسيله تتنفيذ اغراضهم واتحدت الدتهم على ارتكاب الجرام الوارده بأمر الأحاله مع علمهم بالغرض من هذا الاتفاق ورغم علمهم بان مسلكهم هذا مجرم ومعاقب عليه قانونا الا الله النجهة ارادتهم الى اليانه وتحقيق النتيجه المترتب عليه مما يتعين معه ادانتهم عنه عملا بنص المساده ٢٠/٢ أج ومن شم عقابهم بمقتضى عليه مما يتعين معه ادانتهم عنه عملا بنص المساده ٢٠/٢ أج ومن شم عقابهم بمقتضى المهواد ٣٠ من قانون العقوبات.

وحبث سد من المقرر ان القصد الجنائي في جريمة احراز المفرقعات بدون رحصه او مساوغ سرعي يتحقق دامما متى ثبت علم المحرز بان ما يحرزه مفرقع ولا ضرورة بعد ذلك لإثبات ثبته في استعمال المفرقع في التخريب والاثلاف وايضاً القصد الجنائي في جريمة إحراز المفرقعات يتحقيق داما عنى يثبت على المحرز بأن ما يحرزه مفرقع ولا ضرورة بعد ذلك لإثبات ثبته في اسمتعمال المفرق في التخريب و الاثلاف كما ان القصد الجنائي لا شأن له بالباعث على الاحراز والثابت من الاوراق أن ممتهمين حازوا واحرزوا وصنعوا مواد مفرقعه واسمتعملوها بقصد تخريمه المبائي والمنشات المحدد للصالح العام وكان من شأن ذلك تعريض حياة المواطنين وممتلكتهم للخطى .

وحيث الله من المقرر ان جريمة حيازة واحراز اسلحة ناريه مششخته او غير مششخته والدخانر المستخدمة في تلك الاسلحة فانه يكفى لقيامها مجرد الحيازة والاحراز المادى طالت او قصرت مدته وايدا كان الباعث عليه ولو كانت لامر عارض تلك الجريمة لانتطاب سوى القصد الجناني العم وهو الحيازة والاحراز عن علم واراده وأنه يكفى ان يبسط الجاني سلطان على الاسلحة والتحاذر ولم تكن في حيازت المادية ولم كان ذلك وبمطالعة ماديات الدعوى نجد ان المتهمين جميعا قد حازوا واحرزوا الاسلمة والذخائر موضوع الدعوى عن علم وإراده دون ترخيص قانوني او مسوغ شرعي لذلك .

وحيث انه من الادله سائفة البيان فقد إطمأنت المحكمة الى توافر اركان الاتهامات الثالي والثال والرابع والخامس والسادس والسابع المستدين الى كلا من المتهمين الاول المدعو إعلى عبد القسادل شندي عبد الغفار والثاني المدعو أحمد عبد الحليم أحمد زين والثائث المدعو اصلاح محمد أحمل البحيرى والرابع المدعق السامة محمد على حسانين سويلم والخامس المدعو اهاتي لبيب فسرج حامل حشاد والسابع المدعو اشريف مختار محمد شاهين والثامن المدعو إياسر قطب سحيد إبسراهيم الحنف والعاشر المدعو المحمد أحمد عبد العزيز خليفة والحادي عشر المدعق إعاطف عمرو عيد الغني اللهواري والثاني عشر المدعو رعبد المقصود محمود حميدو والثالث عشر المدعو /أحمد محمد عبد المعز سلعفال والرابع عشر المدعو إسامي صبري عبد الحميد عبد الدايم والخامس والعشرون المسدعو إعمسرو عب الرحمن عبدالشافي خليل والسادس والعشرون المدعو اصهيب السميد عبعد الغنسي يسونس والمسلبط والعشرون المدعو أحمد محمد على الشريف والثلاثون المدعورعبد الرحمن محمد عبدالعاطي السقا ركنا ودليلا وذنك مما سيق سرده من ادنه يخلص مؤداه أن المتهمين سالفي الذكر حازوا واحرزوا بالذات والواسطة مادة مفرفعه - تترات الامونيوم - مختلطه بإدى اصناف المواد البترونيـــه الوقوديـــه لانـــــ مفرقع ١٠ الانقوات الألومىيوم - كما ورد بتقرير الادله الجنائية واستعملوها قسى تخريسب المباتي والمنشأت المعدد للصالح العام وكان من شأن ذلك تعريض حياة المواطنين وممتلكاتهم للخطر وكان ذلسائه بدون ترخيص يأن حاز واحرز بالذات المتهمين الثالث والسلاس عشر والثامن عشر بناء علسي انفاقهم الجنعى وحاروا واحرزوا بالواسطة باقي المتهمين اسلحة نبريه بنادق اليه وبنادق خرط وش ونخيرتها دون ترخيص وكذا ادوات مما تستخدم في الاعتداء على الاشخاص (مولوتوف) وكان تلسك مستهم دون مسوغ من الضرور د الشخصية او الحرفية واستعملوها في ارتكب الجراتم الوارده بأمر الاحالب ورغب علمهم بان مسلكهم هذا مجرم ومعاقب عليه قانونا الااته اتجهت ارائتهم للي اتباتسه وتحقيق النتيجا المسرنية عليه مما يتعين معه ادانتهم عنه عملا بنص المادة ٤ - ٢/٣ أج ومن ثم عقابهم بمقتضى المسوالا ١٠٠٠ . ١٠١ ج الفقرة الاولى . ١٠١/١، ٢ ، ١/٩هـ من قانون العقوبات والمواد ١/١ . ٢٥ . ٢١ ٣ ، ٣ . ٥ . ، ٣ من العالون رقم ٢٩ السنة ١٩٥٤ وتعليلاته والبند رقم ٧ من الجدول رقدم (١) والنند رغم ب من القسم الاول والثاني بالجدول رقم ٣ الملحق بالقانون والمعدل بقرار وزير الدنخلية رق ٢٥٠٠ لسنة ٢٠٠٧ والبند رقم ٢٠، ٧٩ من الجدول بشأن المواد المفرقعمه بقرار وزير الداخليم رقم ۲۲۲۵ لسفة ۲۰۰۷،

مسيح وتبعي المحكمة

حيث آنه من المقرر ان جريمة التخريب العمدى هي جريمه ماديه ذات حدث ضار والتخريب معناد اراله او انقاص قيمة الاملاك العامة او المباني والاموال وعلى ذلك فإن السلوك المكون للجريمة كم حدده نموذجها في قاعده التجريم هو التخريب اى استخدام العلف على الاشياء بحيث تتغير وتنشوه وتتعبر معالمها وتصبح غير صالحه لملاستعمال الكامل الذي كانت مخصصه له ويتوافر الظرف المشد شي هذه الجريمة إذا حدث الفعل في زمن هياج اوقفته بقصد احداث الرعب بدين الناس او اشدعه الفوضي ويحكم على الجاني في جميع الاحوال بدفع قيمة الاشياء التي خربها .

حيث سه من الإدله سنفة البين فقد إطمانت المحكمة الى تواقر اركان الاتهام السبع المسند المنتهم التبلث والاتهام الثانى المسئد الى المنتهمين السادس عشر المدعو /أنس احمد خليقى أحمد والسبع عشر المدعو /مصطفى سعد مصطفى القصاص والثامن عشر المدعو /على أحمد خليف احمدي ركك ودليلا وذلك مما سبق سرده من ادله يخلص مؤداها ان المنهمين مالفى الذكر شرعوا في التخريب العمدي لاموال ثابته مملوكة لهبلة سكك حديد مصر وهي شريط السكه الحديد الكاني الكيلو ١٠، ١٧، ١٠ برمام مدينه بركة السبع - والمخصص للنقع العام بأن قاموا بوضع عبوة مفرقع المحكان السكور مما نتج عنه تعطيلا لحركة القطرات وتجاوزها موحد الوصول المحدد الها بدات الحيه و وقف الرجيمتهم لسب لا دخل لإرادتهم فيه وهو ابطال مفعول العبوة بمعرفه ادارة الحمية عنيه و وقف الرجيمتهم لسب لا لخضر وتعطيل سيرها ورغم علمهم بان مسلكهم هذا مجرم ومعاقب سلامة بحدي وسائل النقل البريه الخطر وتعطيل سيرها ورغم علمهم بان مسلكهم هذا مجرم ومعاقب عبيه قانونا النجهت برادتهم الى اتبائه وتحقيق النتيجه المترتبه عليه والتي خاب اثرها بسبب ابطال معمول العبود مما يتعين ادانتهم عنه عملا بلص المادة ٤، ١٠ لا أنج ومن ثم عقبهم بمقتضى المدوا معمول العبود مما يتعين ادانتهم عنه عملا بلص المادة ٤، ١٠ لا أنج ومن ثم مقتبهم بمقتضى المدوا

حيث انه من الاداء سالفة البيان فقد إطمأت المحكمة الى توافر الركان الاتهاء الثامن المسند المسند المسند المسند المدعو رصلاح محمد احمد البحيرى والاتهام الثالث المسند الى المتهمين السادس عشير المدعو رائس حمد خليفي أحمدي والسابع عشر المدعو مصطفى سعد مصطفى القصاص والشيار عشر المدعو على احمد خليفي أحمدي ركنا ودليلا وذلك مما سبق سرده من ادله يخلص مؤداها المستهمين سائي الذكر خربوا عمداً اموالا ثابته مملوكه لوزاره الكهرباء وهي برج الضغط العالى رقاله الكانة برمام فريه جنزور والمخصص للنفع وذلك بأن كلف المتهم الثائث المتهمين السادس

حر المراسبه

عشر والسبع عشر والدمن عشر بوضع عبوتين مفرقعين بقاعدتيه الفرسانية فانفجرت احداها سما نتج التنفيات الوارده بتقرير مصلحة الادله الجنائية والتي قدرته جهات الاختصاص بمبلغ خمسة عشر الف جنيها وكان ذلك منهم بقصد الاضرار بالاقتصاد القومي للبلاد واوقف اثر العبوة الثانيسة سبب لا نخل لارادتهم فيه وهو ابطال مفعولها بمعرفه ادارة الحماية المدنية بوزارة الداخلية ورغم علمهم بان مسلكهم هذا مجرم ومعاقب عليه قانونا اتجهت ارادتهم السي البائسة وتحقيسق النتيجة المترشية عليه وهو تخريب قاعده البرج الخرسانية واثلاف خط الكهريساء المغدد و لقريسة جنزول والفظاع الكهرباء عنها مما يتعين ادائتهم عم ذلك عملا بنص الماده ٢/٣٠١ أج وعقابهم بمقتض المواد ٨٩ مكرر ١٩٠٤ مكرر من قانون العقوبات.

وحيث أنه من الادله سالفه البيان فقد اطمانت المحكمه الى توافر اركان الاتهامين الرابع والخامس المسدين الى المتهميل السادس عشر المسدع أنسس أحمد خليفي أحمدى والسمايع عشب المدعو مصطفى سعد مصطفى انقصاص والثامن عشر المدعو /على أحمد خليفي أحمدى ركنا ودليلا ودلله مما سبق سرده من ادنه يخلص مؤداها ان العتهمين سالفي الذكر حازوا واحرزوا مادة مفرقع ودلك مما سبق سرده من ادنه يخلص مؤداها ان العتهمين الموقد الوقوديه الانتاج مفرقع الانفوا النسرات الاي منبوم - واستعملوها بان قاموا بوضعها على شريط السكك الحديده بالكيلو ١٧٠٠ بزما الاي منبوم - واستعملوها بان قاموا بوضعها على شريط السكك الحديده بالكيلو ١٧٠٠ برمام قريه الجنزور وكان الدينه بركه السبع واسفل الفاعده الخرسانية المباني والمنشات المعده للصالح العام وكان من شال ذلك تعريض حياة المواطنين وممتلكاتهم المخطر ورغم علمهم بام مسلكهم هذا مجرم ومعاقب من شال ذلك تعريض حياة المواطنين وممتلكاتهم المخطر ورغم علمهم بام مسلكهم هذا مجرم ومعاقب عنب غانود الا انه اتجهت الادتهم الى اتباعه وتحقيق النتيجه المترتبه عليه مما يتعين معه ادائسته عليه بنص المادة ١٠٠٤ الله والمنبئ المواد ١٠٠١ المنتون رقم ١٩٠٤ الغفرة الاولى ١٠٠١ المناس المواد المفرقعه بقرار وزير الدخليه رقم ١٠٠٤ المناق المناون رقم ١٩٠٤ المغية ١٩٥٤ وتعديلات بتسن المواد المفرقعه بقرار وزير الدخلية رقم ١٠٠٧ المناق المفرقعة بقرار وزير الدخلية المناه الممالة المفرقعة المؤرادة المفرقعة بقرار وزير الدخلية المناه المهادة المفرقة المفرقعة المقرار وزير الدخلية المناه المهادة المفرقة المفرقعة المؤراد وزير الدخلية المناه المهادة المفرة المفرقعة المؤراد وزير الدخلية المهادة المهادة المؤردة المؤرقية المؤراد وزير الدخلية المناه المهادة المهادة المهادة المؤردة المؤرقة المؤراد المؤردة المؤردة المؤردة المؤردة المؤردة الدخلية المؤردة المؤر

وحيث أنه من الادله سالقه البيان فقد اطمانت المحكمة الى توافر اركان الاتهام السادس العسند الى المسهمير اسادس عشر المدعو إنس أحمد خليفي أحمدي والسابع عشر المسدعو المصلطقي سلعا مصطفى القصاص والثمن عشر المدعو اعلى أحمد خليفي أحمدي والاتهام الثاني المسلد اللي المديمير الدسيع عشر المدعو اسممة جمال إبراهيم سعد والعشرون المدعو اعامر محسسن محمد

احددی رکنا ودنیلا و دلت مد سبق سرده من ادله یخلص مؤداه ان المتهمین سالقی الذکر خربوا

والمخصص المنفع العام بأن قاموا بوضع عبوتين مقرقعين بقاعدتين الخرسانيتيل ونقحيرها مما نتج عنه التلفيات الوراده بتقرير معمل الإدله الجلانية وقدرتها جهات الاختصاص بمبدق لاثه ملايين جنيها وكان ذلك منهم بقصد الاضرار بالاقتصادص القومي للبلاد واشاعه الفوضي وادر ذلك مني انقطاع الكهرباء واتلاق خط الكهرباء المعذى لقريه ميت موسى ورغم علمهم بان مسلكهم شن مجرم ومعاقب عليه قانونا اتجهت ارادتهم الى البائه وتحقيق اللتهجه المترتبه عليه مما يتعبيل ادانتهم عن ذلك عملا بنص الماده ٤٠٣/٢ أج وعقابهم بمقتضى المحواد ٨٩ مكرر من قانون العقوبات.

وحيث آنه من الادله سافة البيان فقد اطعائت المحكمة الى توافر اركان الاتهامات السابع والثامل والتاسع والعاشر المسندين الى المتهمين السادس عشر المدعو /تس أحمد خليفي أحمد ي والسابغ عشر المدعو مصطفى سعد مصطفى القصاص والثامن عشر المدعو /على أحمد خليفسي أحمد ي لاتهامات الدائث والرابع والخامس والسادس المسلدين الى المتهمين التاسع عشر المدعو /أسامة حسل الراهيم سعد والعشرون المدعو /عامر محسن محمد أحمدي ركنا ودليلا وذلك مما سبق سرده من ادله يحسص مؤداه أن المتهمين سائفي الذكر حازوا واحرزوا بالذات والواسطة اسلحة تاريب سادق اليه وبنادق خرطوش دون الحصول على الترخيص الازم من الجهة المختصة ومادة مقرقعة المدت الامومنيوم - بنرت الامونيود - مختلطة بحدى الاصناف البتروئية الوقودية لانتاج مقرقع الالفولترات الالومنيوم - واستعملوا المادة المبيئة سلفا في تخريب برج الكهرباء وقم ١٩٨ الكائن يزمام قربة ميت موسس مركز شبين الكود مما الى اللاف خط الكهرباء وانقطاع الكهرباء عن القرية وكان ذلك من شائة مرخ حيدة الموطنين ومعاقب علية قلونا المادة المبيئة الى اتباته وتحقيق النبيجة المترتبة علية مما يتعين ادائتهم عن ذلك عم المواد ١٠١/ ١٠١٠ الحالية الالوليسي ١٠١٠ الرد من القانون رقم ١٩٩ السنة ١٥٩ بيستة ١٩٥ المدد ١٠٠٠ الحد من المواد المدر المواد المدر المناف والمنافي والمنافي والمواد الهرب من القانون رقم ١٩٩ السنة ١٩٥ ومعانية بالمدر المدر المدر المواد المدر المدر المنافي والمائن بالجدول رأم ومعانية بالمدر المدر المن القسم الاول والمائن بالجدول رأم ومعانية بالمدر المدر الم

مر . . ب رتباق الساكوة

المندق بالفاتون وتعديلاته والبندين ١٠، ٧٩ من الجدول بشأن المواد المرفقه بقرار وزيـــ الدندئيه رقم ٣٢٢٥ نسنة ٢٠٠٧.

وحيث انه من المقرر ان القانون عبر عن الركن المادي للجريعة المنصوص عليها في المادة ٢٥ ممرر بقولة كل من وضع نارا ولم يستلزم شروطاص معينة في المادة العلنهية التسي تستخدم في وصع النار ولا في الطريقة المادة التي يحصل بها الحريق والقصد الجناني يتحقق في هذه الجريمة منى تعمد الجاني وضع النار في الشئ وكان عالماص أن الشئ معلوك لغيره بغض النظر عما يكون لدية من باعث إذ لا تؤثر البواعث على قيام الجريمة والمقصود بالعمد هذا هو توصية الاراده الحتي الى وضع النار في المكان ال باعث علية سواع كان القصد من ذلك هـ و مجسر الى وضع النار في المكان وضع النار في المكان وسيلة تتحقيق اي قصد آخر ويمطالعة ماديسان حراق المكان لا المتهمين السادس عشر والثامن عشر اضرموا النيران في كايينة التليفون رقم (٣) الكانة بمنطقة بشاير الخير والمعلوكة لوزارة الاتصالات مما نتج عن ذلك تلفيات قدرتها جهات الكانية بمنطقة بشاير الخير والمعلوكة لوزارة الاتصالات مما نتج عن ذلك تلفيات قدرتها جهات الكانية بمنطقة بشاير الخير والمعلوكة لوزارة الاتصالات القومي.

وحيث أنه من الادنه سالفه البيان فقد اطمانت المحكمة الى توافر اركان الاتهام الحدى عشر المدعو المصطفى المسابع عشر المدعو النس أحمد خليفى أحمدى والسابع عشر المدعو المصطفى المصطفى القصاص والثامن عشر المدعو اعلى أحمد خليفى أحمدى ركة ودليلا وذلك مما سبق سرده من ادله يخلص موده ان المتهمين سالفى الذكر وضع النيران عمدا بموال ثابته مملوك وزاره الانصات وهي كابينه التليفون رقم ٢٣ الكاننة بمنطقة بشاير الخير بمدينة شهبين الكو والمخصصة النفع العام واضرما النيران فيها مما نتج عنه التلفيات الواردة بتقرر الادلمة الجنانية والتي قرتها وكان والتي قرتها جهات الاختصاص بمبلغ تسعة الاف وثلاثه واللائه وستون جنيها وستون قرشا وكان دلا منهما بقصد الاضرار بالاقتصاد القومي للبلاد وتتج عن ذلك انقطاع الاتصالات بسهب اتلاف المسلك الموصلة ورغم علمهما بان مسلكهما هذا مجرم الجهت ارادتهم الى اتيانة وتحقيق النتيجا المترسة عليه مما يتعيل ادانتهم عن ذلك عملا بنص المدد ١٠٠٤ أج وعقابهم بمقتضى المادتين

وحيث أنه من الادله سالفه البيان فقد اطمانت المحكمة التي توافر اركان الاتهام الثاني عشر المسند ألى المنهم السندس عشر المدعو /أس أحمد خليفي أحمدي والاتهام الثاني المسند للمتهمين الثالث

الت الوديمة

والعشرون المدعو مصطفى خازم محمود زناتى والثامن والعشرون المدعو إبلال محمد عبد العاطى السفا والتسع والعشرون المدعو السيد على محمد جلبان ركنا ودليلا وذلك مما سيق سرده من ادله يحلص مؤداها ان المتهمين سالفى الذكر وضعوا النيران عمدا ياموال ثابته مملوكه لهيئة سكا حديد مصر وهي شريط السكة الحديد ك ٧٧ الواصل بين محطه البتاتون وكفر البتانون والمخصص للنفع العام بأن قموا بوضع إطرات الكاوتش واشعنوها بالمكان المذكور مما نتج عن ذلك تعظيلا لحركة خمسه قطارات وتجاوزها موعد الوصول المحدد لها بذات الجهه وكان ذلك منهما بقصالاضرار بالاقتصاد القومي للبلاد واشاعه الفوضي ورغم علمهما بان مسلكهما هذا مجرم ومعاقب عليه قانونا الا الله اتجهت ارادتهم الى اتبائه وتحقيق النتيجه المترتبه عليه الأمر الذي يتعين ادانتها عر ذلك عمد بنص المدده ٢٥٧ / ٢٥٠ مقدم م فانون العقوبات.

وحيث أنه من الادله سالفه البيان فقد اطمائت المحكمه الى توافر اركان الاتهام الثالث عشر المسند المسته السادس عشر المدعو /أنس أحمد خليفى أحمدى والاتهام الثالث المسند المستهين الثالث أو العشرون المدعو مصطفى حازم محمود زناتى والمثمن والعشرون المدعو/بلال محمد عبد العاطى أسمه والتاسع والعشرون المدعو السيد على محمد جليان ركنا ودثيلاً وذلك مما سبق سرده من الله يخص موداها أن المتهمين سائفى الذكر استعرضوا القوة ولوحو بالعنف والتهديد فيما بيشها بل قموا بزرع عبوة هيكليه على شريط السكة الحديد ك ٧٧ الواصل بين محطمه البتانون وخفر البتانون مما ترتب على ترويع المواطنين وتخويفهم والحاق الأذى المعلوى بهم وترتب على ذلك تشير الامن والسكنة العامه وتعطيل حركة القطارات ورغم علمهما بان مسلكهما هذا مجرم ومعاقب عدير الامن والسكينة العامه وتحقيق النتيجه المترتبه عليه مما يتعين ادانتهم عن ذاك عملا بستص مجهت ارادتهم الى اتبنه وتحقيق النتيجه المترتبه عليه مما يتعين ادانتهم عن ذاك عملا بستص المدد ٢٠٠١ الح وعقابهم بمقتضى المادتين ٣٧٥ مكرر/ أمن قانون العقوبات.

حبث الله من المقرر ال جريمة التخريب العمدى هي جريمه ماديه ذات حدث ضار والتخريب مطام الله او القاص قيمة الاملاك العامة او المباتى والاموال وعلى ذلك فإن السلوك المكون للجريمة كما حدده نموذجها في فاعده التجريم هو التخريب او استخدام العنف على الاشياء بحيث تتغير وتتشموه وتتعير معلمها وتصبح غير صالحه للاستعمال الكامل الذي كانت مخصصه له ويتوافر الظرف المشدد قى هذه الجريمة اذا حدث الفعل في رُمن هياج اوقفته بقصد احداث الرعب بسين النساس او الساعه الفوضى ويحكم عنى الجانى في جميع الاحوال بدفع قيمة الإشباء التي خربها .

وحيث انه من المقرر ان جريمة السرقه بالاكراه هي اختلاس شئ منقول مملوك تلفير والاختلاس هي سئب حيازة الشئ بدون رضاء مالكه او حائزة ويتحقق ذلك يكل فعل مادى يأتيه الجانى ويترتب عنيه بخراج الشئ من حيازة المالك وإدخاله في حيازة اخرى سواء كانت حيازة الجانى او غيرت ويترتب على ذلك ان يقوم الجانى بالسيطرة الفعليه على الشئ ومناشرة سلطات المالك عليه والحيازة المقصودة هنا الحيازة الكامله ولم يعرف الشارع الإكراد المقصود في باب السسرقه ولكن محكمة النقض عرفته بأنه يشمل كل وسيله قسرية تقع على الاشخاص التعظيل قوة المقاومة او اعدامها عندهم تسهيلا للسرقه وبجب لاعتبار الاكراه ظرفا مشدداً السرقه ان يكون موجها ضد الاشسخاص عمال العنف او الاعتداء التي تقع على الاشياء وتكون مصحبه للسرقه لا تعد اكراهاص وسواء كان الاكراد موجها ضد الشخص المالك للشئ المستولى عليه ام غيره فالسارق الذي يعتدى على حال الاوقعة فيضربهم بعد مرتكباً لجريمة السرقه بالاكراد وثما كان ذلك ومن مطالعة مندب بدعوى نجد ان المتهمين سرقوا الاسلحة وجهاز اللاسلكي المملوك لوزارة الداخليه والتسادب حين مكنو من اعدام مفاومتهم لهم وتمكنوا بذلك من الإسلحة الغارية في وجوههم واعتدوا عليهم حتى تمكنو من اعدام مفاومتهم لهم وتمكنوا بذلك من الإسلحة الغارية على الاسلحة وحهاز اللاسلكي والمحدولة المعلوكة لافراد الكمين .

وحيث أنه من الاثبة سالفه البيان فقد اطمائت المحكمة أبي توافر الاكان الاتهام السابع المسند السنهم الرابع عشر المدعو/سامي صبرى عبد الحميد عبد الدايم والاتهام الرابع عشر المسند للمتهم السندس عشر المدعو /أنس أحمد خليفي أحمدي والاتهام السابع عشر المسند للمتهم التاسع عشر المدعو أنسامة جمال إبر أهيم سعد والاتهام الشائي المساند السي المتهمين الحدي والعشرون المدعو أنس فوزي السيد شحاته زعلول والرابع والعشرون المدعو أنس فوزي السيد شحاته زعلول والرابع والعشرون المدعو أنس فوزي السيد شحاته زعلول والرابع والعشرون المدعو إصلاح عبد العاطي محمد يوسف ركنا ودليلا وذلك مما سيق سمرده مسن الله يخلص موداما أن المتهمين سالفي الذكر خربوا عمداً اموالا ثابته تابعه لوزارة الداخليه وهي مبني يقطه كمين القاصد المتمركز على الطريق المودي من مدينه شبين الكوم الى مدينة طنطا والمخصص للقطه كمين القاصد المتمركز على الطريق المودي من مدينه شبين الكوم الى مدينة طنطا والمخصص للقطه كمين وضعوا النيران به مما نتج عنه التلفيات الوارده بتقرير معمل الادله الجنائية والتسل

The state of the s

قدرتها جهات الاختصاص بمبلغ اربعه الاف وستمانة جنيه كان ذلك منهما بفرض الاضرار بالاقتصاد القومي للبلاد والشاعة الفوضي ورغم علمهما بان مسلكهما هذا مجرم ومعاقب عليه قاتوناً إلا أنه النجها اراستهم الى اتبائه وتحقيق النتيجة المترتبة عليه مما يتعين ادائتهم عن ذلك عملا بسنس المدد ٢٥٢ مكرر من قانون العقوبات.

وحيث آنه من الالله سائعه البيان فقد اطمانت المحكمه الى توافر اركان الاتهام الثامن المسند المتهم المتهم المتهم المسند المتهم المستد المنهم المستد المنهمين المدعو المستد المنهمين المدعو المستد والاتهام الثالث المستد الى المتهمين المددى والمشرون المدعو المستد والاتهام الثالث المستد الى المتهمين المددى والمشرون المدعو المستد والمشرون المدعو المستدين المدعو المستدين المنهم والمستدين المنهمين سالم والرابع والمشترون المدعو رئيلا وذلك مما سبق سرده من الله يخلص مؤداه المستهم المستدين المالور المستدين المناهم المستدين المناهم المستدين المناهم المستدين المناهم المستدين المناهم المستدين المناهم المستدين والمنهوا المستدين والمنهوات المستدين المناهم المستدين والمنهوات المستدين المناهم المستدين المستدين والمناهم المستدين المستدين المناهم المستدين المستدين المناهم المستدين المس

وحيث الله من الادله سالفه البيان فقد اطمالت المحكمة الى توافر الركان الاتهامات التسميع و العاشير والمحادى عشر والثانى عشر والثانى عشر والثانى عشر والثانى عشر والثانيع عشر المستدين المسادين السي المستدين السي المستدين السي المستدين السي المستدين السي المستدين السي عشر المستدين السي عشر المستدين السي عشر المستدين السي عشر المدعو السي عشر المدعو السي عشر والثانى عشر المستدين الى المتهم التاسع عشر المدعو المنامة جمال إبراهيم سمعد والاتهامات الرابع والمقسامين المدعو المستدين الى المتهمين الحدى والعشرون المدعو / الس صامى طه شسرف والشالي والعشرون المدعو / الس صامى طه شسرف والشالي والعشرون المدعو / الس عامى طه شسرف والشالي والعشرون المدعو المسلح عبد العسمى مديد بوسف ركد ودليلا وذلك مما سبق سرده من ادله يخلص مؤداها ان المتهمين سالفي الذكر حازوا

واحرزوا زجاجات مولوتوف مما تستخدم في الاعتداء على الاشتخاص دون معسوغ من الضرورة الشخصية او الحرفية وبنادق اليه وبنادق خرطوش ولخيره مما تستخدم في الاسلمة سألفه البيال وكان ذلك منهم دون المحصول عنى الترخيص اللازم من الجهة المختصة ورغم علمهما بال مسلكهما هذا مجرم ومعنقب عبيه قاتونا اتجهت ارادتهم الى اتبانه وتحقيق النتيجة العترتبة عليه مما يتعين ادانتهم عن ذلك عملا بنص الماده ٢٠٤٠ أج وعقابهم بمقتضى المواد ١١١، ٢٥٠، ٢/٢٠ ، ٣ ، ٥ من القانون رقام عملا بنص الماده ١٠٥ وتعديلاته والبند رقم ٧ من القسم الاول والشامي بالجدول رقم ٣ المنحق بالقاتون وتعديلاته.

اما بشأن ما اثاره دفاع المتهمين من دفع قوامه عدم المتصاص المحكمة والاتيا بنظر السدعواي قمردودا عليه ان البين من مطالعه نص الماده ٩٥من الدستور نجد اتها تقضى بأن العقوبة شخصية ولا جرمية ولا عقوبه إلا بناءا على فانون ولا عقب الاعلى الافعال اللاهقه على تاريخ نفاذ القانوان والمادة ٢٠١ منه تنضمن اختصاص القضاء العسكرى وجاء بعدها يبين القيانون اختصاصيات القطاء الحسكري الأخرى ومن ثم فالبين من نص المادة ٩٥ من الدستور اتم قصد بها القوانون الجزانية العقابيه لا القوانين التي تنظم الاجراءات والسيم اذا كانت ثلك الاجراءات لا تتعلق بمواعله معينه قد يترتب عليها ضبع حقوق الاشخاص وليس من الفعل والمنطق والمجرى العادى للامور إن بكون هذاك فعلا مبحا ثم يصدر قانون يجرم هذا الفعل ويعاقب من ارتكبه قبل النجريم فهذا مخالف للطبيه البشريه والمجرى الطبيي للامور وعلى ذلك فالمشرع الدستوري لم يقصد القواتين الاجراليلة الد لا يعقل ن يقوم الشخص على النكاب جرم ما لعلمة المسبق الله سيحاكم امام القضاء العادي والا بقدمطى ارتكابه ادا علم اله سيحاكم المأضاع العسكرى اي ان علم المتهم المسبق بالجهه التلي سيحاكد مسها ليس له الله في تجريم الفعل أو الباحثة ولم كان ذلك والبين من القسانون رقسم ٢٦١١ لسنة ٢٠١١ الما جاء متضمنا تعديلاً اجرائيا مؤقت دون ان يتضمن تجريما الفعال كانت في الاصل مباحه الا يغلط عقوبات موجودة فعلا ومن ثم فقد جاء وفق صحيح الدستور والا مخالفة فيه والقانول سالف البيان وهو فانون يطابق الدستور طافأ لنمادة ٢٠٤ منه قد اسند للقضاء العسكري الاختصاط بحرائم الني ترتكب ضد المنشأت العامه او المسكرية او الشرطية او من في حكمها وواقعه الدعولي ارتكيت عدد موالا ثابته ومنشأت خصصت للمنفعه العامه وهي ابسراج كهربساء مملوكسة لسوزاراة الكهرباء وسكك حديديه ممثوكه للدوله وكابينة تليقونات مملوكه لوزارة الاتصالات وكان القصد مدل

التعدد أبد التعكيه

دلك شاعه الفوضى والاضرار بالاقتصاد القومى ويث الرعب بين الناس ومن ثم فختصاص القضاء العسكري بنظر تلك الدعوى هو اختصاص اصيل طبق للدستور ويكون الدفع في غير محله ويتعان طرحه وعدم التعويل عليه.

- اما بشال ما اثاره دفاع المتهمين من دفع قوامه عدم دستوريه المواد ١٠٢/هـ ، ٣٧٥ مكسر ٣٧٥ مكرر أمن قانون العقوبات ٩٦،٩٥ من الدستور فمردودا عليه اته من المقرر ان المحكمه الموضوع مطنق التقدير في وقف نظر الدعوى المنظوره وتحديد ميعاد لرقع الدعوى بعد الدسستورلية اد الله من المقرر قانونا وفق نص الماده ٢٩ من القانون رقم ٤٨ لسنه ١٩٧٩ باصدار قانوان المحكمة الدستورية العنيا من اته إذا دفع احد الخصوم اثناء نظر الدعوى امام احدى المحاكم أو الهيدت ذات الاختصاص القصائي بعدم اللستورية نص في قاتون او لاتحه ورأت المحكمة او الهيئالة ال المدهيع جدى اجلت نظر الدعوى وحددت لمن اثار الدفع بعدم دستورية موعد لرفع الدعوى ولها في فرر جديه الدفع وكونه منتجا والازم للفصل في الدعوى من عدمه كما ان هذا النص التي البيان قله حاء منسفا من القاعده القانونية المقررة بموجب نص المادة ١٦ من قانون السلطة القضانية رقاء سنه ١٩١٢ المعدل من ان محكمه الموضوع وحدها هي الجهه المختصه بتقدير جديه السدفع بعظم السستورية والامر بوقف الدعوى المنظوراد المامها وتحديد ميعاد ندفع الدعوى بعد اندسستورية وهلو بالتالي امر جوازي لها متروك لعطلق تقديره شريطة أن يَقِيمُ قصائها في هذا الشان عنسي استبال سمعة كما أنه من المقرر قانون وفقا لنص المادة ٧٦ مل الدستؤير أنَّه الإجريمة والا عقوبه الابتصل في قَانُونَ ولا عقاب الا على الاقعال الاحقة لصدور هذا القَانُونَ الدُّيِّقَ بِنْص عليها مما يدل على ال لكل جريمة ركن ماديا لا قوام بغيره ويتمثل في فعل او امتناع عن فعل وقع بالمخالفه للص عقابي معصحا بذلك عن أن ما يركن إنيه القانون الجناني ابتداءا من جوازه ولواهيمه همو ماديمة الفعل والمؤحدة على ارتكابه الجابيا كان هذا الفعل ام سلبيا ذلك ان العلائق التي ينظمها القانون في محال عضيقه عشر المخاطبين باحكامه محورها هي الافعال ذاتها في علامتها الخارجيه ومظهرها الواقعيل و خصائده الماديه اد هي مناط النائيم وعلته هي التي يتصور اثباتها ونقيها وهي التي يتم التعبيل عشى صومها بين الجرامم بعضها البعض وهي التي تديرها محكمه الموضوع على حكم المعقل لتقييمها س أنه في مجار توافر القصد الجنائي لا تعز المحكمة نفسها عن الواقعة محل الاتهام التي قام الدليل عليها وتنفي من خلال عناصرها عما قصد الجالى حقيقه من وراء ارتكابها وبالتالي فسإن الجريمة

ملحم أب المعاشع

تعكس من خلال عناصره تعبيرا خارجياً ومادياً عن اراده واعيه فالقانون الجناني وإن اتفسق معع غيره من القوالين في تنظيمه لبعض العلاقات التي يرتبط بها مع الافراد فيما بينهم إلا ان القانون الجناني يفرقها في اتخاذ العقوبه اداه لتقويم ما يصدر عنهم من افعال نهاهم عن ارتكابها وهو بذلك يتفيا ان يحدد ما لا يجوز التسامح فيه من مظاهر سلوكهم وان يسيطر عليها يكون قبولها اجتماعيا مسكنا ما دامت تنفق مع مبادئ الشريعة الاسلامية عملاً بنص العادتين ٢ ، ٢١٩ من الدستور.

وبذء، على ما تقدم وكان الأصل في النصوص التشريعية هو افتراض تطابقها مع احكام الدستور الرحملة على قرينة الدستورية ويتعين بالتالي إعمالاً لهذا الافتراض وكشرط مبدني لالفاذ محتواد ال كون المطاعن الموجهة الى هذه اللصوص جلية في معناها وواضحة الدلالة على المقصود منها لا يحيطها الشحهيل أو يكتنفها العموض بما يتعين على من ابدى هذا الدفع ان يبيين على وجه التحديد ما وقع منه منافي لاحكم الدستور الامر الذي ترى معه المحكمة والحال كذلك أن الدفوع بعدم دستورية هذه المواد الفة البيان عير جدي ولم يقصد به إلا تعطيل القصل في الدعوى ومن ثم تقتلي المحكمة برقض هذه الدفوع تاسيسا على ما تقدم به من اسباب مما حد بالمحكمة الى طرح هذا الدفع وعدم التعويل علية .

وحبث المه بشأن ما اثاره دفع المتهم الثائث من دفع قوامه بطلان القبض تصدور الاذن بعد القدم الفبص عبى المتهم فمردودا عليه أنه بمطالعه ماديات الدعوى يبين ان رئيس نيابة امن الدوله العليا السيد شريف عماد عون اصدر اذا بالضبط القضائي للمختصين يقطاع الامن الوطني بضبط وتفؤش شخصي ومحال اقامه المتحرى عنهم والوارد اسمائم بالمحضر وعددهم اثنين وثلاثون فتحرى عنهم ومن بيئيد المتهم الثالث يتريخ ٢٠/٤/٥١٠٠ بمطالعه المحضر المحرر بمعرفة الرائد / كما المصطفى الصبط بقطع الامن الوطني يبين انه قام بتنفيذ الاذن ضد المتهم الثالث في ١٥٤٠ م ١٥٠٠ والشبت ان مدة تنفيذ الاذن ثلاثون يوما تبدأمن ٢٠/٤/٥١٠ الامر الذي يؤكد صدحة تنفيذ الاذن طرحه وعدم التعويل عليه.

وحيث اله بشان ما اثاره دفاع المشهم الثالث من دفع قوامه يطلان تحقيقات النبابه العساعرية لعالم مواجها للمشهد بالاتهامات المسلده إليه فمرسوداً عليه الله بعطائعه ماديات الدعوى نجد ان النباسة العساء حرث التحقيق مع المشهم وواجهته بالاتهامات والادله الواردة بالاوراق قم ارسالت الاوراق

الى النبية العسكرية للاختصاص والتى اثبت ذلك في محضرها وقامت باصدار امر الاحاله ومرفسق به قائمة بادله الثبوت وفقا لما تقضى به المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية وقد جاء ذلك وفق صحيح القانون الامر الذي حدا بالعجكمة الى طرحه وعدم التعويل عليه.

· وها بشأن ما اثاره دفاع المتهم الثالث من دفع قوامه بطلان محضر تحريات الامن الوطئي المهرر بمعرفة الرائد/ محمد صلاح لعدم صلاحيتها ومخالفة مجريها للقانون واصطناعه للدليل للقبض عالسي المنهم قبل صدور الاذن بذلك فمردودا عليه اته من المستقر عليه ان تقدير جدية التحريات وصعتها وكفايتها الاصدار إذن من النيابه العامه هو من المسائل الموضوعيه التي يوكل الامر فيها الي سلطة التحقيق نحت اشراف محكمة الموضوع واذا كان ذلك وكانت المحكمه تطمئن لجدية وصحه التحريات التي اجريت بمعرفه الرائد/ محمد صلاح الضابط بقطاع الامن الوطني والذي جد في إجرائها وصلولا الى حقيقة مبتغاه ولما كان الثابت من الاطلاع على ماديات الدعوى ان الاذن الصادر من رئيس نهابة امن الدوله العلب بتاريخ ٢٠١٥/٤,٢٢ بضبط وتفتيش محل اقامه المستهم بناءا على تحريبات صحيحة وجديه وتوافرت في التحريات الشروط المحددة قانونا ان يكون رجل الصبط القضائي قد إعلم من محرباته واستدلالاته أن جريمة معينه جناية أو جنحه قد وقعت من شخص معين وأن تكون الدلائل المصبوطة والإمارات الكافية والشبهات ضد هذا الشخص ببرر التعسرض تحريته أو حرمهة مسكنة في سبيل كشف مدى اتصاله بتلك الجرائم والثابث اله تم تنفيذ الاذن بتساريخ ٢٨/٤/١٥ إ. ٢ حائل المده القانونية المحدد بالالن بثلاثين يوما من تاريخ ٢٠١٥/٤/٢٣ وقد جاء ما استقر عناسة التقتيش للمسكن المتهم وما صبط بمسكنه من عبوات لتصنيع المفرقعات وسبالغ ماتيه مسن عسلات مختلفة واوراق تنظيمية قد جاء معززا تصحة تحرياته علاوة على اعتراف المنهم وقيامه بتمثيل الجرائم بالمعايث التصورية التي اجريت بمعرفه النبابه العامه جاءت تؤكد ان الدليل غير مصطنع عما نعى الدفاع الامر الذي حدا بالمحكمة الى طرحه وعدم التعويل عليه.

والما بشال ما اثاره دفاع المشهم الثائث من دفع قوامه بطلان القبض والتغتيش والدليل المستمد مسن لتفتس وما تلاه من إجراءات لمحصول القبض والتفتيش في تاريخ سابق على صدور الاذن فعردودا عليه الله معالمه ماديات معوى ان الاجراءات تعت وفق صحيح القاتون وان الاذن صدر من النيابة العامه عيمه سيمه من الدولة العليا بتاريح ٢٠١٥ ٤/١١ مدة ثلاثين يوما وتام تنفيذ الاذن وضابط المضوطات المحررة على نمة الدعوى بمنزل المتهم بعد إلقاء القبض عليه بتاريخ ١٥/١/١٥ ٢

See Die

وقد خلت الاوراق مما يثبت عكس ذلك ويتوافق بما نعى به دفاع المتهم الامر الذى حدا بالمحكمة الى طرحه وعدم التعويل عليه.

واما بشان ما شاره دفع المتهم الثالث من دفع قوامه بطلان اعتراف المتهم حال كونه وليد إكراه مادي ومعنوى فمردود؛ عليه ان المحكمه إطمألت الى اعتراف المتهم بتحقيقات النيابه العامه واللي قيامه بتمثيل الجرائم امامها وفق المعاينه التصوريه المرفقة باوراق الدعوى وقد خلت الاوراق اللي عاميشيل الجرائم امامها وفق المعاينه التصوريه المرفقة باوراق الدعوى وقد خلت الاوراق اللي عابية ما يشير وقوع ثمة إكراه مادى أو معنوى على المتهم وان اعترافه جاء وفق اراده واعيه حره الامراف حدا بالمحكمة الى طرحة وعدم التعويل عليه.

واصابشان ما الثارد دفاع المتهم الثالث من دفع قوامه بطلان عدم دستوریه الماده ۱۸ من قدون العقوبات فمردود؛ علیه بأن المحكمة قامت بتصحیح الخطأ المادی بقسرار الاتهام وقامت بداف المادة ۱۸ عقوبات المقضى بعدم دستوریتها من اهر الاحالم الحر الذی حدا بالمحكمة اللي طرف وعدم التعویل علیه.

والما الشأن ما الله والما والمائهم الثالث من وقع قوامه بطلان إجراءات التحقيق لمخالفتها للماده الماده الماده الماده في غير حالة التلبس وحالة السرعه بسبب الخوف من ضياع الادله لا يجوز للمحقق في حلى الله في غير حالة التلبس وحالة السرعه بسبب الخوف من ضياع الادله لا يجوز للمحقق في المستجوب او يو جهه بغيرة من المتهمين او الشهود إلا بعد دعوة محامية للحضور إن وحد وعلى المائهم ان يعلن اسم محاميه بتقرير يكتب في فلم كتاب المحكمه الى مامور السجن كما يجوز لمحاميه ان يتولى هذا الاقرار او الاعلان ومفد ذلك ان المشرع استمد ضمانه خاصه لكل منهم في جنيه هي وجوب دعوة محميه إن وجد لحضور الاستجواب او المواجهة إلا ان ذلك مقروط بان يكون المائهم علم اسم محاميه يناظريق الذي رسمه القانون وقد استثنى المشرع من مشروط بان يكون المائهم علم اسم محاميه يناظريق الذي رسمه القانون وقد استثنى المشرع من ذلك حالتي التلبس والسرعة بسبب الخوف من ضياع الادلة وتقدير ذلك متروك للمحقق تحب رقبة محكمة الموضوع غبادا افرته فلا يجوز مصادرتها في عقيدتها او مجادلتها فيما التهت اليه وحد كان ذلك وكان الثابت من مطانعة تحقيقت النيابة العامه نجد ان المحقق قام بندب دفاع عصور مع المتهم وهود محامي معه لحضور التحقيق ومن ثم فإن استجواب المتهم قدد تام وفلق المحمون بعد صديح القنون وتلتفت معه المحكمه عما الناره الدفع في هذا الشان .

ولما بشأن ما شرد دفع المتهم الثالث من دفع قوامه بطلان التحقيقات لعدم عرض المستهم على النيابة الدختصة خلال ٢٤ ساعة بالمخالفة للمادة ٣١ أج فمردودا عليه بائه بالاطلاع على ماديات الدعوى نجد أن المتهم ثم إلقاء القبض عليه يوم ٢٠١٥/٤/٥ وتم عرضه على نيابة أمن الدولة العي في ذات اليوم رغم التحقيق معه بالنيابة في الثامنة مساءاً من يوم ٢٨/٤/٥ وبالك تمرص المتهم على النيابة العامة وفق صحيح القانون خلال ٢٤ ساعة من إلقاء القبض عليه مساعد من المتهم على الثارة الدفاع في هذا الشأن .

وصبشان ما اثاره دفاع المتهم الثالث من دفع قوامه عدم دستوریه الماده ۸۱ عقوبات لمخانفتها نصوص المواد ۵۱ ، ۵۰ ، ۵۰ ، ۵۰ من الدستور فمردودا علیه ان ذلك الدفع قد جاء مجهلاً لم یبین المعصود منه خاصه و ان امر الاحاله قد خلا من ورود تنك الماده من بین مواد الاتهام الامر الذي طرحته المحكمة جانبا و نم تعول علیه.

وس بسن ما اثاره دفع المتهم الثانث من دفع قوامه انتفاع اركان الاتهامات فمسرودوا عليه المحكمة اطمات الى توافر اركان الاتهامات المسنده للمتهم ركناً ودليلا وذلك من واقع ادله دامغة لها اجله الثبت بالاوارق اوردتها المحكمة في اسبابها حال استادها الاتهامات الى المتهم المذكور وسلف الامر الذي حدا بالمحكمة الى طرح هذا الدفع وعدم التعويل عليه.

وحيث بشال ما الدودة عليم المعابع من دفع قوامه بطلان التحريات لكونها غير مطابقة للواقع والمحققة والمحققة وعدم جديتها وعدم صحتها وعدم معرفة مصدرها وابتقلها على الاستثناج والتلفيليق فسردودا عليه ان المحكمة اطمالت الى تحريات الرادد / محمد صلاح الضابط بقطاع الامن اللوطني والها حات مؤكدة ومسايره لماديات الدعوى في كفاة تقصيلاتها وعتسانده لا يشوبها ثمة عموض او شاقض يستعص على الموانمة والتي البتت ضلوع المتهم السابع في البيرانم المعددة اليه فلى الاحالة واستعماله لسيارة هيونداي البنترا سوداء اللون في تنفيذ الجرائم ونقل الاسلحة والادوات للمشهمين ولما كن تقدير التحريات من اطلاقات محكمة الموضوع الامر الذي طرحت معه المحكمة الموضوع الامر الذي طرحت معه المحكمة الموضوع عليه ولم تعول عليه.

و ما بيس ما اشره دفاع المتهم السابع من دفع قوامه بطلان إذن الذيابة العامه الابتنائه على تحرابات عبر جاده وغير صحيحه ومخالفة للواقع ولكونه لاحقا على إجراءات القبض والتفليش فمردودا عبه المحكمة بطمانت الى جديه التحريات التى أجريت وترتاح اليها كونها صريحة وواضحه وتصادق

ريد النظم

من احراها وان تقدير الدلائل على صلة العنهم بالجريمة ومبلغ كفايتها يكون براء لمجرى التحريات عدت رقابه سلطة التحقيق والنبابة العامة إطمأنت الى جدية التحريات وشحص مجريها ومن شم استصدرت الأثن المنعى عليه بتاريخ ٢٠١٥ / ١٥ وتسم تنفيلة الاثن بضلط المستهم وتفتيشه بنرسخ ١٥ ١٠ ومعه عدد الثين جهاز تايمر يستخدم في العبوات المفجره وسيارة لصف نطل رقم ١٥٠٧ نقل المنوفية وخطوط تليفون ومبالغ مالية وتأشر من رئيس نيابة امسن الدولسة بدوم ١٥ ٢٠١٠ بعرض المنهم على نبابة شمال الفهرة العسكرية وتعث جميع الاجراءات وفق صديح وهي المو عبد القانونية لذا سايرت المحكمة النبابة العامة وانخذته من اجراءات الامسر السذى حدا بالمحكمة النبابة العامة وانخذته من اجراءات الامسر السذى حدا المحكمة النبابة العامة وانخذته من اجراءات الامسر السذى حدا المحكمة النبابة العامة وانخذته المنابة المراءات الامسر المنابق وعدم التعويل علية.

وحيث بشان ما اثره دفع المتهم السابع من دفع قولمه بطلان استجواب المتهم لعدم حضور محتمى معه وما ترتب عليه من اجراءات فمردوداً عليه ان تلك الماده تنص على انه في غير حالة التناسب وحمة السرعه بسبب الخوف من ضباع الادله لا يجوز للمحقق في الجنايات ان يستجوب او يوالههه بغيرة من المتهمين او الشهود الا يعد دعوة محامية للحضور إن وجد وعلى العتهم ان يعلمن السحم محاميه بنقرير يكنب في قلم كتاب المحكمه الى مامور السجن كما يجوز لمحاميه ان يتولى هذا الاقرار او الاعتن ومفاد ذلك ان المشرع استمد ضمانه خاصه لكل متهم في جنايه هي وجوب دعوة محاميه إذ وجد لحضور الاستجواب او المواجهه إلا ان ذلك مشروط بأن يكون المستهم علم المحميه بالطريق الذي رسمه القانون وقد استثنى المشرع من ذلم حائتي التلبس والسوعه بسبب الحوف من ضباع الادله وتقدير ذلك متروك للمحقق تحت رقابة محكمة الموضوع فيذا اقرته في يجوز مصارتها في عقيدتها او مجادلتها فيم التهت إليه ولما كان ذلك وكان التأبيت من مطاقعة يجوز مصامي معه لحضور على المتهم وجود محامي معه لحضور فكر والرهية ومن ثم فبن استجواب المتهم قد تم وفق صحيح القانون وتلتفت معه المحكمه عما السارد الدفاع في هذا الشأن .

وه بشال ما شاره دفاع المتهم السابع من دفع قوامه بطلان امر الاحاله لإبتنانه على اسس غير صحيحه وعدم كفاية الادله بمدعوى وإنتفاء صله ادله الثبوت بالتهم المستدة الى المتهم ومخالفتها للتساد في القصور الشديد بالتحقيقات فمردوداً عليه ان النبابة العامه والنبابة العسكرية هي

August Carlo

خصم شريف في الدعوى وقد جرت التحقيقات وواجهت المتهم بالاتهامات المساندة اليه وبأدابه الدعوى التي اطمأنت اليها المحكمه والتي بلغت الي حد الكفاية لاحالة المتهم للمحكمة والتي إطمالت البها من خلال التحقيقات النهائية التي اجرته المحكمة من سماع شهود الاثبات وتقرير الادابه بدعوى والتهت الي إدائه المتهم تأسيسا على الادلة السابق سردها وهي كفايسة بعد ان محصلته المحكمة عن بصر وبصيرة وإطمأنت الي ثبوتها في حق المتهم وإرتاح اليها ضميرها مستخلصة من المحكمة عن بصر وبصيرة وإطمأنت الي ثبوتها في حق المتهم وإرتاح اليها ضميرها مستخلصة من المحكمة والادلة المثبتة بالدعوى وفي اسباب المحكمة الامر الذي طرحت معه المحكمة المحكمة الامر الذي طرحت معه المحكمة هذه الدفع ولم تعول علية.

والما بشان ما الله دفاع المتهم السابع من دفع قوامه بطلان شهادة مجسرى التحريات للتناقض وتعارضها وعدم منطقيتها لكونها بنيت على الاستئتاج وليس المشاهدة وعدم اقصاحه عن مصدر تحرياته فمردودا عليه ان المحكمه إطمأنت الى شهادة مجرى التحريات الرائد / محمد صداح المام قدساء الحكم بهيئة مغايره وأنها جاءت مسايره ومؤكدة لماديات السدعوى في كافيه تقصيباتها لا يسومها فيه عموض او تناقض يستعص على الموالمه وإن كان دفع المتهم السابع للم يبين في عدر قصريحه هذا التناقض المزعوم وجاء الدفع مرسل يحمل على الدفع الصريح الذي يجهب الدنيا مشير الى التناقض المقصود وإطمأنت المحكمه الى ما سطره مجرى التحريسات وان المسدة التسي مشغر قها من تحريات كافيه وقد اباح القانون له عدم الاقصاح عن مصدره السرى حفاظا على حياته وجاءت تحرياته صريحه لا لبس فيها ولا تناقض ولا تعارض كما نص دفع المتهم الامر الذي حدادا بالمحكمه الى طرح هذا الدفع وعدم التعويل عليه.

وصبشن ما شاره دفاع المتهم السبع من دفع قوامه التفاع حتى التجريم عن تهمة الاتفاق الجنائي المنصوص عليه بالمادة ١٨ عقوبات للقضاء بعدم دستوريتها فمردودا عليه أن المحكمة استخدت حقة السنور لها بمقتضى المادة ١٥ من فاتون القضاء العسكرى وقامت بحذف المادة ١٨ من بسين مواد الاتهاد للقضاء بعدم دستوريتها بالدعوى رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠١ في ٢٠١/١/١ إلا أن جريمة الالمواد الاتهاد الموادد بامر الاحاله وردت بمقتضى المادة ٩٦ من قانون العقوبات الامر الذي حددا بالمحكمة الى طرح هذا الدفع وعدم التعويل عليه.

الله بشال ما شاره دفاع المتهم السابع من دفع قوامه عدم وجود احراز تلم ضريطها ملع الملهم في العبادات في دورات عليه المتهم تم ضبطة بتاريخ ١٠١٥/٦/٨ وبحوزته عدد ٢ تايمر بستخدم في العبادات

المفجره وتم موجهته بتحقيقات النيابه العامه بها اما الاسلحة والذخائر والادوات فلا يشترط ضبط السلاح لاستاد جريمه الحيزة والاحراز للمتهم يكفى ان تطمئن المحكمه ان المتهم كان يحوز ويحرز السلاح او ذخيرة طالت المدة ام قصرت وانه كان يبسط سلطاته عليه سواء بالذات او الواسطه وقد طمالت المحكمة الى ذلك من واقع الادله السابق سردها الامر الذي حدا بالمحكمة الى طهرح هذا الدفع وعدم التعويل عليه.

اما بشان باقى الدفوع التى دفع بها دفاع المتهم السابع فهي من قبيل الدفوع الموضوعيه التى تقف عنها المحكمة وإطمائلت عنها المحكمة إذ أنها تدور جميعا حول التشكيك في أدلة الإثبات التى وثقت قبها المحكمة وإطمائلت البها ذلك أنه من المقرر أن المحكمة ليست ملزمة بمتبعة دفع المتهم الموضوعي والرد على تال شبه بثيرها الدفع على بستقلال إذ أن الرد مستفاد من أدلة الإثبات سائفة الذكر والتى إطمأنت اليا المحكمة وعونت عليها في التدليل على ثيوت الإنهام.

و ما سند ما اثاره دفاع المشهم الثامن من دفع قوامه بطلان القبض والتقتيش لوقوعها قبل صدور اذن السابه العامه وبطلان ما تلاه من إجراءات مترتبه على ذلك فمردوداً عليه الله بمطالعه ماديات الدعوى نجد ان ادن النبابة العامه الصدر بضبط وتقتيش ومسكنه صدر بتاريخ ۲۰۱۹/۱۲ وشم تنفيد الاذن وضبط المنهد بتاريخ ۵۰٬۵۰۰ بمعرفة الرائد/ محمد صلاح وقد خلت الاوراق مما يثبت عكس ذئبك كما نعى دفاع المتهم الامر الذي حدا بالمحكمة الى طرح ذلك الدفع وعدم التعويل عليه.

وحيث بشن ما اثاره دفع المتهم الثامن من دفع قولمه بطائل والعسائل التحريسات التسى اجراف الرائد محمد صلاح الضابط بقطاع الامن الوطنى لعدم جديتها وعدم كفايتها وعدم عدم صحتهاواعتدها على مصدر سرى مجهول فمردودا عليه ان المحكمه اطمائت التي تحريات الرائد محمد صلاح نه جات مسايره ومؤكدة لماديات الدعوى في كفاة تفصيلاتها ومتسائده لا يشاويها ثملة غماوض و تنافض يستعص على الموالمة وانها جاءت كافيه تحت رقابة سلطة التحقيق التي إطمائت اليوسايرتها المحكمة في ذلك كما إطمائت المحكمة لشخص مجريها وما أثبته في محضيره من ورائعتهم في ذلك كما إطمائت المحكمة الشخص مجريها وما أثبته في محضيره من ورائعتهم في ذلك كما إطمائت المحكمة الموالم بطلان إذن التيابة العمه الابتنانه على تحريات بطله ومنعدمه فمردودا عليه أن المحكمة إطمائت الي جديه التحريات التي أجريت وترتاح إليها كونها صريحة وواضحه ومصدق من اجراها وإن تقدير الدلائل على صلة المتهم بالجريمه وتبلغ كفايتها صريحة وواضحه ومصدق من اجراها وإن تقدير الدلائل على صلة المتهم بالجريمه وتبلغ كفايتها

- الم رتبت المركب

يكور براءة لمجرى التحريات تحت رقبه سلطة التحقيق والنباية العامه إطمأنت الى جدية التحريات وشحص مجريها ومن ثم استصدرت الأذن المنعى عليه بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢٢ وتم تنفيذ الاذن بطبط المتهد في ٥/٥،٥/٥ وفق صحيح القاتون لذا سايرت المحكمة النبايه العامه واتخذته من اجراءات الامر الذي حدا بالمحكمة الي طرح هذا الدفع وحدم التعويل عليه.

وسه بشان ما شرد دفع المتهم الثامن من دفع قوامه بطلان احتجاز المتهم لاكتر من 70 يوم بالمخالفة لنص المادة 71 مج وبطلان ماترتب على ذلك من إجراءات فعردودا عليه اتبه بعطاله ماديات الدعوى نجد ان الاذن الصادر بضبط المتهم وتقتيشه صدر بتاريخ 70/6/77 وتم إلقاء القبص على المتهم بتريخ 0/0/0، 7 وقى ذات اليوم تم عرضه على نيابة امن الدوله العليا والم التحقيق معه وقد خلت اوراق الدعوى مما يثبت ما نعي به دفاع المتهم من احتجازه لاكثر من خمسة وعشرون يوما وقد جاء عرض المتهم على النيابة في المواعيد القانونيا والم يتجاوز الارباء وعشرون يوما وقد جاء عرض المتهم على النيابة في المواعيد القانونيا والم يتجاوز الارباء وعشرون عليه وقو لما جاء بنص المادة 71 أج الامر الذي حدا بالمحكمة الي طرح هذا الدفع وعدم التعوين عليه.

وحيث بشن ما اثاره دفاع المتهم الثامن من دفع قوامه بطلان استجواب المتهم بتحقيقات النياسة العمه لعدم حضور محامي بالمخالفة للص ١٢٤ أج فمردودا عليه أن تلك الماده تنص على أنه في غير حالة التلبس وحالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الادلة لا يجوز للمحقق في الجناب ان يستجوب و يواجهه بعيرة من المتهمين أو الشهود (لا بعد دعوة محامية للحضور إن وجد و على المشهم أن يعلن اسم محامية بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة الي مأمور السجن كما يجوز لمحامية أن يتولى هذا الافرار أو الاعلان ومفاد ذلك أن المشرع استمد ضمانة تقاصه لكل متهم في جنابة هي وجوب دعوة محامية أن وجد لحضور الاستجواب أو المواجهة إلا أن ذلك بشروط بأن يكون الماشهم علم المدامية بالطريق الذي رسمة القانون وقد استثلى المشرع من قلم حالتي التنبس والسرعة غلا بجور مصادرتها في عقيدتها أو مجادلتها فيم إنتهت إلية ولما كان ذلك وكان الثابت من مطالعة غلا بجور مصادرتها في عقيدتها أو مجادلتها فيمه إنتهت إلية ولما كان ذلك وكان الثابت من مطالعة تحقيدات انتبابة العامة تحد أن المحقق قام بندب دفاع للحضور مع المتهم وهبو الاستاذ / ضاباء محمود عد الحواد بعد أن نفي المتهم وحود محامي معه لحضور التحقيق ومن ثم فيان استجواب المتهم هذا الشأن .

-وامه بشن ما اثرد دفع المتهم الثامن من دفع قوامه بطلان الوال المتهم بتحقيقات نيبه امن الدوله بوقوع كراد مادى ومعنوي على العتهم متمثل في التعذيب والاحتجاز الباطل فمردودا عليه ان المعتمه المعانت الى التحقيقات التي اجرتها النبابه العمه وانها تمت وفق صحيح الفانون وفد خلت المعتمه المنه دليل يشير وقوع ثمة إكراه مادى او معنوى على المتهم وانه تم عرض المتها النبابه العمه في المواعيد القانونيه وفي ذات يوم القبض عليه في ٥/٥،٥١٠ لامر السذى لحدا بالمحكمة الى طرحه وعدم التعويل عليه.

وسا بشان ما شرد دفاع المتهم الثامن من دفع قوامه بطلان كافة الإجراءات التي باشرتها نياب اس الدولة لعدم اختصاصها وال النوابة العسكرية هي المختصة بالشحقيق في هذه الوقائع طبقاً للمرسوم فيون رقم ١٣٦ لسنة ١٠٠٤ قمردودا عليه ان النيابة العامة هي صاحبه الولايا العامة في تحريسل الدعوى الجنسية واجرائها للتحقيقات جاء وفق صحبح القانون لا مخالفة فيه وان التعليمات العاملة للنبابات تنص بالله اذا رأت النوابة العامة ان الواقعة التي تحقق فيها تدخل في اختصاص السابسة العسكرية حررت عذكرة بذلك وتعرض على المحامي العام الإخذ الرآى فيها ولما كان ذلك والثابثة ان العسكرية حررت عذكرة بذلك وتعرض على المحامي العام الأخذ الرآى فيها ولما كان ذلك والثابثة ان المحكمة الرائي فيها ولما كان ذلك والثابثة ان المحتصدين فقد لم ذلك وفق صحيح القانون الامر الذي حددا بالمحكمة التي طيرح هذا البدقع وعدم التعويل عليه.

والما بندن ما اثاره دفاع المتهم الثامن من دفع قوامه بطلان قرار الاحالة لمخافتة نص المادتين الماد الماد

والما سنان ما الثراد دفاع المتهم القامن من دفع قوامه إنتفاء اركان كافة الاتهامات المسندة للمستهم عمراء عليه ال المحكمة اطمانت الى توافر اركان الاتهامات المستدة للمستهم بسامر الاحالية مسن

ید و در عملی

ششراكة مع باقى المتهمين في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب جرائم التغريب العمدى للمنشات والمدت ارادته معهم وحمل بعضهم السلاح بالذات وبالواسطة والمفرقعات ووضعوا النار عمدا فسي شريط السكك المديدية وكافه الاتصالات عن علم واراده وخربو المنشأت المعدد للنفع العسام بقصد الاضرار بالاقتصاد القومي للبلاد وإشاعه القوضي واتحدت ارادته مع باقى المتهمين على تحقيق النتيجة المترتبة على ذلك مم حدا بالعحكمة الي طرح هذا الدفع وعدم التعويل عليه.

و ما يشان ما أثاره دفع المتهم الثامن من دفع قوامه عدم دستوريه المادة ١٠٢ هـ. من قانون سعقوبات لمخالفتها نصوص المواده . ٩٤ . ٩٩ . ٩٩ ، ١٨٤ ، ١٨٦ من الدستور فمردودا عليه ان المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا تنص في الفقرة (ب) فيها على انه اذا دفع الحد الخصوم اثناء نظر الدعوى امام المحاكم او الهيئات ذات الاختصاص القصائي بعد دستورية نص في قائول او لاتحه ورأت المحكمه او الهيلة ان الدفع جدى اجلت نظر الدعوى وحددت لمن اثار الدفع المبدى أمام المحكمة في شان عدم دستورية نص تشريعي أو لاتحى مبعاد لا يجاوز ثلاثــة اشهدر الرقع الدعوى بذلك امام المحكمة الدستورية العليا واشترط لذلك اتت تقدر محكمة الموضوع جدية هذا الدفع لذا تطلب امرين أن يكون الفصل في المسألة الدستورية نتجا في الفصل في الدعوى الاصلية مع وجود شبهه خروج على نص تشريعي او لاتحى على احكام الدستور ولما كان ما اتارة دفاع المهاهم س عدم دستوري، المادة ١٠٢/هـ عقوبات لانها تلزم المحكمة بعدم النزول على العقوب، التاليات سياشرة لنعفوبة المقدرد للجريمه فان المحكمة ترى عدم جدية هذا الدفع وذلك لان المشسرع فيسى المادة ١٧ من فانور العقوبات اتاح القاضى النزول بالعقوبه اذا ما قدر ان ظروف الجريمة والعسائهم يحذه الى ستعمال الراقة في الحدود المسموح بها وهو ذات المشرع الذي رأى أن بعيض الجسرائم ومنها ما نصت عليه المادة ٢ ، ١ /هـ عقوبات والتي جعلت استخذام القاضي لصلاحيته في استعمال الرافه بعدم النزول عن العقولة التاليه مباشرة للعقوبة المنصوص عليها بتلك المادة فقد ترك المشرع بِذَلِكَ القَاصَى سلطة استخدام الراقة مع المتهم في حدود ماتص عليه في المادة ٢٠١ هـ وذلك نظهر ١ لنطورة الانهام ولا شبهة عدم دستورية في ذلك ولا قياس في المواد الجنائية كما نعى السدفاع في مذكرته ومما كانت الصحكمة قد قدرت عدم جدية ذلك الدفع الني الفصل فيه نيس منتجا في الفصل في م الدعوى الامر الذي حدا بالمحكمة الى طرح هذا الدفع وعدم التعويل عليه.

اما بشان ما الله دفع المسهم الثامن فهي من قبيل الدفوع الموضوعيه التي تاتف عنها المحكمة النها تدور جميعاً حول التشكيك في أدلة الإلبات التي ونقت فيها المحكمة وإطمانت اليها ذلك اله من المقرر ان المحكمة ليست منزمة بمتابعة دفاع الملهم الموضوعي والرد على كل شبه يثيرها الدفاع على استقلال إلى الرد مستقاد من ادلة الإثبات سالفة الذكر والتي إطمانت اليها المحكمة وعولت عليه في التدليل على ثبوت الإنهام.

وحبث بنان ما اثاره دفاع العنهم الثانى عشر من دفع قوامه بطلان القيد والوصف المقدم به المنهم من قبل النيابة فمردودا عليه ان المحكمة من واقع مطالعتها لماديات الدعوى وما جرته من تحقيق نهانى قيها وما قمت به من استخدام حقه المحول طبقا للمادة ٥٧ من قانون القضاء العسكرى والمددة ١٠٠٨ اج قامت بتعديل قيد ووصف الإتهام لإسباغ الوصف الصحيح دون المساس بعناصر الجرام المسئدة ودون تغيير قبها وه مطبقة لما لحالت به النيابة العسكرية المتهم وباقى المتهم ين الم المحكمة واطعانت الى صحة الاتهام وموادد الامر الذي حدا بالمحكمة السي طرح هدا السفع وعدم التعويل عليه.

ونما بشان ما اثاره دفع المتهم الثانى عشر من دفع قوامه بطبلان استجواب المستهم لمخالفته العندسين ٢٦، ١٢١ اج فمردودا عليه انه بمطالعه مادبات الدعوى نجد ان الاذن الصادر من النبابة العامه بصبط وتغتيش المتهم حدد بتساريخ ٢٠١٥/٤ وتسم تنفيذ الاذن وضبيط المستهم فيي ٣ ٥ ٢٠١٥ وتم تنفيذ الادن وضبيط المستهم فيي ٣ ٥ ٢٠١٥ وتم التحقيق معه واستجوابه وكان ذلك خلال المدة الفاتونيه كما تقضى به المادة ٢٦ أج قبل مرور اربع وعشرين ساعه وقد تسم وكان ذلك خلال المدة الفاتونيه كما تقضى به المادة ٢٦ أج قبل مرور اربع وعشرين ساعه وقد تسم

و مد بشن ما اثار د دفع المتهم الثانى عشر من دفع قوامه بطيان التحقيقات مع المستهم لمخالفه المادنين و من الدستور و ١٢٤ أج تعدم حضور محامى مع المتهم بالتحقيقات فعردودا عليه ان الماده تنص على انه في غير حالة التلبس وحالة السرعه بسبب الخوف من ضياع الادليه لا بهور المحقق في الجنايات ان يستجوب او يواجهه بغيرة من العتهمين او الشهود إلا بعد دعوة محاميه لمحتور إن وجد وعلى المتهم ان يعلن اسم محاميه بتقرير بكتب في قلم كتاب المحكمه السمور المستور كم يجوز لمحاميه ان يتولى هذا الاقرار او الاعلان ومفاد ذليك ان المشرع استعد صمانه خدمه لكل متهم في جنايه هي وجوب دعوة محاميه ان وجد لحضور الاستجواب او المواحهة صمانه خدمه لكل متهم في جنايه هي وجوب دعوة محاميه ان وجد لحضور الاستجواب او المواحهة

- بالحم ب المحكمة

إلا أن ذلك مشروط بن يكون المتهم علم اسم محامية بالطريق الذي رسمة القانون وقد اسبنتى المسرع من ذلم حالتي التنبس والسرعة بسبب الخوف عن ضياع الادلة وتقدير دلك متروك للمحقق تحت رقابة محكمة الموضوع فإذا افرته فلا يجوز مصادرتها في عقيدتها او مجادلتها فيما إنتهت إليه ولك كان ذلك وكان النبت عن مطالعة تحقيقات النيابة العامة نجد ان المحقق ارسال الى النقابة الفرعية لالنداب محامي للحضور مع المتهم ولم يتمكن عن ذلك لعدم اي من المحامين بقار النقابات وخشية منه بسبب الخوف من ضياع الادلة شرع في استجواب العتهم وقد تم ذلك وقدق صحيح القانون الامر الذي تلتقت معة المحكمة عما النارة الدفاع في هذا الشائل ،

والما بشان ما الدو دفاع المتهم الثانى عشر من دفع قوامه بطلان التغتيش لمخالفت سص المساده العالج ، ١٩ اج الخاص يتغتيش المغازل فمردودا عليه انه يمطالعه ماديات الدعوى نجد ان النيابة المعارب إذن بضبط وتغتيش شخصى للمتهم ومسكنه بناء على تحريات اطمأنت السي جمعيلها ولا سخص مجريها بتاريخ ٢٠ ٤ ١٠ ١٠ وتم تنفيد الاذن وضبط وتفتيش مسكن المستهم في ٢ د د ٢٠ ١٠ كلا أعدة القانونيه المحددة للاذن وهي شهر من تاريخ صمدوره وان المستهم بشم ضبطه مسكنه وحصر جميع اجراءات التفتيش وقد تم ذلك وفق صحيح القانون الامسر السذى حمد بالمحكمة الي طرح هذا الدفع وعدم التعويل عليه.

و ما بسس ما الثاراد دفاع المشهم الثانى عشر من دفع قوامه بطلان إذن النيابة الإبتنائه على تحريبات غير حديث وحرر بعد القبض على المشهم فمردودا عليه أن المحكمة إطمأنت الى جديه التحريات التى حرسا معرف الرائد محمد صلاح الصابط بقطاع الامن الوطنى وترتساح اليها كونهسا صسريحة ووضحة وحمدق من جرافا وان تقدير الدلائل على صلة المثنهم بالجريمة ومبلغ كفايتها بكون براء لمجرى السحريات تحت رقابه سلطة التحقيق والنيابة العامة إطمأنت الى جدياة التحريات المسخص محريها ومن ثم استصدرت الاذن المتعى عليه بتاريخ ٢٠١٤، ١٥٠ وتم تنفيذ الاذن والقبض عليه المعتهم من مسئنة بناريخ ٢ ٥٠٠ وعرض على النيابة في ذات اليوم وتم استجوابه وقد تصنيت المحكمة النيابة العامة فيم التخذية من اجراءات الامراءات المدينة بالمحكمة النيابة العامة فيم التخذية من اجراءات الامراءات امراءات الامراءات امراءات الامراءات امراءات الامراءات ام

واما يشان ما اثاره دفاع المتهم الثاني عشر من دفع قوامه بطلان القبض والتقتوش الانفاء حاللة التلبس ولمخافة المادة ٥٠ من الدستور فمردودا عليه بانه من المقدر ان التلبس حالسه تسلاله

لحريمة ذاته بصرف النظر عن شخص مرتكبها ومتى قامت الجريمة وصحت إجراءات القليض والتفتيش في حق كل من له صلة بها سواء اكان فعلا أو شريعاً وتقدير الدلائل على صلة المستهم بالجريمة المتلبس بها ومبلغ كفايتها يكون براء لرجل الضبط القضائي تحت رقابه سلطة التحقيس والشراف محكمة الموضوع ومن المقرر قانون أن حاله التلبس بالجنايسة تضول لرجل الضبطية الفضائية حق القبض والثفتيش لمن توحد امارات أو دلائل قويه على ارتكابه لتلك الجريمة ولما كان نشك وكان محرى التحريات قد الدرك وقوع الجريمة وضولع المتهم الثاني عشر فيها ثن استصدر أن من النبيه العمه بالقبض والتفتيش فقد أصاب صحيح القانون الامر الذي حدا بالمحكمة الى طرح من النبيه العمه بالقبض والتفتيش فقد أصاب صحيح القانون الامر الذي حدا بالمحكمة الى طرح

وما بشال ما اثاره دفاع المتهم الثانى عشو من دفع قوامه بطلان القحربات اونعسدامها البطلان شهادة محربها لعدم إفصاحه عن المصدر السرى فمردودا عليه ان المحكمة اطمائت الى صحة التحربات وجدبته واطمائت الى شخص مجربها الرائد / محمد صلاح انضابط بقطع الامن الوطنى و لى تمهادته المام المحكمة بهيئة مغايرة وانها جاءت مؤكدة ومسايره لماديات الدعوى وانفيراج محري التحريات البها المحكمة وقدرتها وعولت عليها في محري التحريات اليها المحكمة وقدرتها وعولت عليها في المسدد الاتهامات الى المتهم وعدم افصاح مجرى التحريات عن مصدره السري لا ينال من سلمة شعرياته اذا كال عدم الاقصاح عن المصدر حفاظاً على حياته خاصه وان المتهم ينتمى السي فلسة بوحد الكثيرين منهم خارج السجون وما زالو في تكون المجان المن الذي حدا بالمحكمة الى ظارح بوحد الكثيرين منهم خارج السجون وما زالو في تكون المجانة الامن الذي حدا بالمحكمة الى ظارح

و من بشان ما اثاره دفاع المسهم الثانى عشر من من قوامه النفاء الكان الاتهامات المسادة المسادة واستفاء العرش الرهبي فمردودا عليه ان المحكمة اطمانت الى توافر الركان الاتهامات المساندة المسهد سمر الاهاله من الله اشترك مع باقى العشهمين في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب جسرائم المخرب العمدي قصد الاضرار بالاقتصاد القومي واشاعه الفوضي واتحدت ارادتهام معهام وحمل بعضيد الاسلمة النارية والمفرقةات ووضعوا النار عمدا في المنشأت المحددة للنفع العام من ساك حديدية وخاليه الاتمانات وابراج الكهرباء وكان ذلك منه عن علم واراده ورغم علمه بان ذلك مهرم ومعافد عليه المحكمة الى احداث النتيجة المترتبة عليه واطمأنت المحكمة الى الائلة التهي والمؤتبة الموقة باوراق الدعوى والعثبت مناقتها الأوراق من تحربات وشهادة الشهود والصور الفوتوغرافية العرفقة باوراق الدعوى والعثبت

بها اثار اعمال التخريب ووضع الثيران عمداً في المنشأت سالفه البيان وما تم ضبطه بمنزل المستهم من خدفه البه وعدد اربعه بنادق خرطوش وذخيرة وعدد ٨ تايمر الامر الذي حدا بالمحكمة السي طرح ذلك الدفع وعدم التعويل عليه.

واس بشان ما اتاره دفاع المتهم الثاتى عشر من دفع قوامه القطاع صله المتهم بالوقائع والاحبراز فمردودا عليه ان المحكمه اطمانت الى ضبط المتهم وتفتيش مئزل المتهم وما ضبط بحورته وفسر ض سنطانه عليه من بندقيه اليه وبنادق خرطوش وذخيرة وتايعر يستخدم في المواد المفجرة وانه ضلع في الجرائم المسندة إليه من خلال ما جاء بالتحريات وشهادت شخص مجريه امام قضاء الحكم بهيئة مفايرة الامر الذي حدا بالمحكمة الى طرح ذلك الدفع وعدم التعويل عليه.

واحد بشس ما اثاره دفاع المتهم الثانى عشر من دفوع اخرى فهي من قبيل الدفوع الموضوعيه التى عنها المحكمة ال النها تدور جميعاً حول التشكيك في أدلة الإثباث التى ونقبت فيها المحكمة واطمئت البيا ذلك أنه من المقرر أن المحكمة ليست ملزمة بمتابعة دفاع المتهم الموضوعي والبرد على كل شبه يثيرها الدفاع على استقلال إذ أن الرد مستفاد من ادلة الإثبات سائفة السذكر والنسى الطمالت البها المحكمة وعولت عليها في التدليل على ثبوت الإنهام

والما يشان ما الثارد دفاع المستهمين المعادس عشر والسابع عشر من يقيع قوامسه بطالان اجراءات التحقيق مع المستهمين لعدم حصور محامى معهما الثناء التحقيق بالمخالفة السرعه بسبب الخوف مسن فمردود عليه ان تلك الماده تنص على انه فى غير حلة التلبس وتحالة السرعه بسبب الخوف مسن ضباع الالله لا يجور للمحقق فى الجنايات ان يستجوب او يواجهه بغيرة من المتهمين او الشهود الاستحداد دعود محمية للحضور إن وجد وعنى المتهم ان يعلن اسم محاميه بنقرير يكتب فى قلم كالمحتد الى مامور السجن كما يجوز لمحاميه ان يتولى هذا الافرار او الاعلن ومفاد فلك ان المشرع استعد ضمائه خاصه لكل متهم فى جنايه هى وجوب دعوة محاميه بالطريق الذى رسمه الاستجواب او المواحهة الا ان ذلك مشروط بأن يكون المتهم علم اسم محاميه بالطريق الذى رسمه المتحون وقد استثنى المشرع من ذلم حالتي التلبس والسرعه بسبب الخوف من ضياع الادله وتقدير تقدون وقد استثنى المشرع من ذلم حالتي التلبس والسرعه بسبب الخوف من ضياع الادله وتقدير و مجدد فيه أنه المحقق تحد رقابة محكمة الموضوع فإذا اقرته فلا يجدوز مصادرتها في عقيدتها المحقق عدد النابة العاملة نجد ان المحقق عد بند دفاع المحقور مع المتهم المعادس عشر وهو الاستاذ ريسرى سعيد عيد المقيد المحقق عد بند دفاع المحقق عد بند دفاع المحقور مع المتهم الممادس عشر وهو الاستاذ ريسرى سعيد عيد المقيد

ح بر السنامه

رقم ، ١٧٧٧ نقابة المحامين بعد ان نقى المتهم وجود محامى معه تحضور التحقيق وتعذر حصور محامى معه تحضور التحقيق وتعذر حصور محامى مع المتهم السابع عشر ومن ثم فإن استجواب المتهمين قد تم وفق صحيح القانون وتانف ت معه المحكمه عمد اثاره الدفاع في هذا الشأن ،

واسد بشان ما اثاره دفاع المتهمين السادس عشر والسابع عشر من دفع قوامه بطلان الاعتراف المسلوب لهد الآنه وليد إكراه مادى ومعنوى فمردودا عليه ان المحكمة اطمانيت الدعوى قد خلت المسهمين بتحقيقات النوابه العامه واله كان وليد إراده حره واعية وبمطالعة ماديات الدعوى قد خلت من ثمة دليل بشير ان هناك اكراد مادى او معنوى على المتهمين السادس عشر والسابع عشر وقد جاء هذا الدفع مجهل لا بحمل على الدفع الصريح الذي يجب إبدائه وبيسين مساهو طبيعه الاكتراه وشحص مرتكبه بل جاء في عبارات عامه لم نجد في اوراق الدعوى ما يؤسدد الامسر السذى طدا بالمحكمة الى طرح ذلك الدفع وعدم التعويل عليه.

والم يشأن ما الره دفع المتهمين السادس عشر والسابع عشر من دفع قوامله بطائن اجراءات القبص لاله تم دون اذن من النيابه العملة وفي غير حالات التلبيس وان تساريخ القبض هو ١٩٤٥ م والاتن صادر بثريخ ٢٠١٥/٤/٢ غيردودا عليه ان مجرى التحريات تقدم بطلب المحصول على اذن بالقبض على المتهمين وتفتيشهما وتفتيش منزلهم بسريخ ٢٠١٥/٤/٢ م واصدرت النيابة العامه الاذن بذلك التاريخ بعد تأكده من صحة التحريات وجديته واطمألت السي محصل مجريها وبمطلعته ماديات الدعوى نجد اتبه تسم فتنبط المستهم السادس عشر بشريح ٢٠١٥/٤/١ م بمعرفة الرائد / محمد مسريح ٢٠١٥ واله تم ضبط المتهم السابع عشر بتاريخ ٢٠١٥/٤/١ م بمعرفة الرائد / محمد صلاح الصبط بقطاع الامن الوطني وقد خلت اوراق الدعوى مما يثبت خلاف ذلك وقد تم تنفيذ الإذن ضلال المدة القانونية له وهو شهر من تاريخ صدورة وبعد صدور الاثن وقد تمت الاجراءات وفق محمد مجريمة ذاتها لصرف النظر عن شخص مرتبها ومتى قامت الجريمه صحت اجراءات وفق مجريمة ذاتها لصرف النظر عن شخص مرتبها ومتى قامت الجريمه صحت اجراءات القبض وانتفيش في حق كل من له صله بها سواء اكان فاعلا أو شريكاً وتقدير الدلائل على صلة المتهمين طريمة المتبسين بهما ومبلغ كفايتها براء لرجل الضبط القضائي تحد رقابه سلطة التحقيسة والمراث المحكمة الموضوع ومن المقرر قانوناً إن حاله التلبس بالجنايه تخول لرجل الضبط القضالي حدد ما المناس القضائي قي حق المناس والتفتيش لمن توجد المارات او دلاهل قويه على ارتكبه انتاب كورا الصبط القضائي قي حق المبط القضائي قي حق المبط القضائي قي حق القبط التحديد المارات الودلال قويه على ارتكبه انتاب كورا الصبط القضائي قي حق القبط القضائي قي حق المبط القضائي قي حق القبض والتفتيش لمن توجد المارات الودلال قويه على ارتكبه انتاب لا

حد ريتر السناية

الحريمة ولما كان ذلك ومجرى التحريات قد الدرك وقوع الجرائم السوارده بسامر الاحالسة وضيلوع المنهمين السادس عشر والسابع عشر فيها ثم استصدر اذن من النيابة العامة بالقيض والتفتيش فقد الصاب صحيح القانون الامر الذي حدا بالمحكمة الى طرح ذلك الدفع وعدم التعويل عليه.

واما بشأن ما الثاره دفاع المتهمين السادس عشر والسابع عشر من دفع قوامه بطلان التحريسات وعدم جدينها وعدم كفيتها واخفاء المصدر السرى فمردودا عليه ان المحكمه إطمأنات الللى جدية وصحة تحريات الرائد محمد صلاح الضبط بقطاع الامن الوطني وأنها جاءت مسايره ومؤكاة لماديات الدعوى و كفه تفصيلاتها ومتسانده لا يشوبها ثمة غملوض او تناقض يستعص على الموامه والني اثبتت ضلوع المتهمين السادس عشر والسابع عشر في الجرائم المسنده اليهم بالمرالحلة ومن المقرر ان لمجرى التحريات عدم البوح بمصدره السرى حفاظا على حياته لومسا كان تقدير التحريات من اطلاعات محكمة الموضوع واطمائت المحكمة إليها وعولت عليها في إساد الاتهم المتهمين الامر الذي حدا بالمحكمة الي طرح هذا الدفع وعدم التعويل عليه.

واما بشان ما اثاره دفاع المتهمين السادس عشر والسابع عشر من دفوع اخرى فهي مسن فبيسل الدفوع المنوضوعية الني تلتف عنها المحكمة إذ أنه تدور جميعاً حول التشكيك في أدلة الإثبات التبي ومفت فيها المحكمة وإطمأنت اليها ذلك أنه من المقرر أن المحكمة ليست ملزمة بمتابعة دفع المثهم السوضوعي والرد على كل شبه بثيره الدفاع على استقلال إذ أن الرد مستفاد من ادلة الإثبات سائفة الدكر والتي بطمأنت اليها المحكمة وعولت عليها في التدليل على تبوت الإنهام.

والما بقال ما أثر و دفاع المتهمين الرابع والعثرون والخامس والعشرون من دفع قوامه بطائل الأن نصدر داهبض والتقليش لإبتنائه على تحريات غير جدية الائن فمردودا عليه ان المحكمية الخنائت الى جديه التحريات التى أجريت وترتاح اليها كونها صريحه وتصدق من اجراها وان تقلير الدلاس على صله المنهم بالجريمة ومبلغ كفيته يكون براء لمجرى التحريات تحدث رقابه مساطة الشحقيق والديائة المعمه الممأنت الى جدية التحريات وصحتها واطمأنت الى شخص مجريه ثم اصدرت الدن المدعى عليه بتاريخ ۲۰۱۵ و وتم تنفيذ الاثن بالقبض على المستهم الرابع والعتسرون تاريخ ۵۰ و ۲۰۱۵ و وتم نظل خاط المنافق المنافق وقتم المنافق المنافق

سابرت المحكمة النيابة العامة فيما اتخذته من أجراءات بشأن أصدار أذن القبض والتفتيش وأطمانت الى صحة التحريات الامر الذي حدا بالمحكمة الى طرح هذ الدفع وعدم التعويل عليه.

وصيشن ما الناره دفاع المتهمين الرابع والعشرون والخامس والعشرون من دفع قوامه بطالان الاذن الصادر بانقبض والتفتيش لحصول القبض قبل صدور الاذن فمردودا عليه انه بمطالعه ماديات الدعوى نجد ان الاذن الصادر من النبابة العامه بضبط وتقتيش المتهمين الرابع والعشرون والخامس والعشرون قد صدر بتاريخ ٢٠١٤،٥١٠ وتم القاء القبض على المتهم الرابع والعشرون بتاريخ ٢٠١٥ وقد خلات بتاريخ ١٠١٥ وقد القاء القبض على الخامس والعشرون بتاريخ ١٠١٥ وقد خلات الامر الذي حدا بالمحكمة الى طرح هذ الدفع وعدم التعويل عليه.

وامد بشان ما اتاره دفاع المتهمين الرابع والعثرون والخامس والعثرون من دفع قوامه بطلان تحقيقات العامه لعدم حضور محامى مع المتهمين بالمخالفة لنص الماده ١٧٤ اج فمردودا عليه ان الماده تنص على الله في غير حالة التنبس وحالة السرعه بسبب الخوف مسن غيرع الادله لا بموز للمحقق في الجنبيات ان يستجوب او يواجهه بغيرة من المتهمين او الشهود الا بعد دعوة محمية للحضور إن وجد وعلى المتهم ان يعلن اسم محاميه بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة السمور السجن كما بجوز لمحاميه ان يتولى هذا الأفرار او الإعلان ومفاد ذلك ان المشرع است محامة خاصه لكل متهم في جنبيه هي وجوب دعوة محامية الأولى المنتبواب او المواجهة لا ان نظل مشروط بأن يكون المتهم علم اسم محامية بالطريق الذي رسمه القاتون وقد استثناء المشرع من نلم حائد التباس والسرعة بسبب الخواق من ضياع الالية وتقدير نئك متروك للمحقق المشرع من نشر وكن الثابت من مطالعة تحقيقات النباية العامه نجد ان المحقق قام بندب دفاع للحضور واما كال دنت وكن الثابت من مطالعة تحقيقات النباية العامه نجد ان المحقق قام بندب دفاع للحضور واما المتهمين فد تم وفق صحيح المقانون والتقد معه المحكمة المحكمة عما المدارة على هذا الشان .

و ما بندن ما اثاره دفع المنهمين الرابع والعشرون والخامس والعشرون من دفسع قوامسه خلو محقيقات النبيه العامه من الاسباب التي يخشي منها من ضياع الادله في استجواب المتهم الخسامس وشعشرون غمردودا عليه ان تقدير الخشية من ضياع الادله هو سلطة موكوله لجهه التحقيق فقد جعل المشرع نقدير ذلك للنيابة العامه في حاله عدم وجود محامى او عدم افصاح المتهم عن محامية وعدم امكانية انداب محامى له ان تشرع النيابه العامه في استجواب المتهم خشية الخوف من ضياع الادله وهو امر متروك تقديره للمحقق ويمطالعة ماديات الدعوى نجد ان المحقق اثبت في صور محضسر و نعر حضور محامى مع المتهم الخامس والعشرون ومن ثم شرع في استجوابه الامر الذي تم والله عند الفاتون مما حدا بالمحكمة التي طرح هذ الدفع وعدم التعويل عليه.

-واما بشأن ما أثاره دفع المتهمين الرابع والعشرون والخامس والعشرون من دفع قوامــه بطلدن وقصور تحقيقات النيابه للتعذيب وعدم وجود مواجهه بين المتهمين فمردودا عليه السه بمطالعه ماديات الدعوى نجد ان اوراقها قد خلت من ثمة دليل يشير ان هناك تعذيب قد وقع على العتهماين وان تحقيقات النيابه العامة وهي خصم شريف تم مع المتهمين وهما في حاله طبيعيه ولم يتلبت بالتدقيقات حال مناظرة المحقق للمتهمين وجود اثار تعذيب بهما اما عن مواجهه المتهمين ببعظهما اليعض فيو عمل من عمال التحقيق والمحقق له مطلق الحرية في إجراءه اذا ما راى فاندة من ذلك تساعده على اظهار الحقيقة فإن لم يقعل فلا تعليق على ذلك لان ذلك يتم وفق تقديره كمحقق أسي كيفيه سير التحقيق وصولا لمبتغاه الامر الذي حدا بالمحكمة الى طرح هذ الدفع وعدم التعويل علهه. واما بشأن ما أثاره دفاع المتهمين الرابع والعشرون والتفاتس والعشرون من دفع قوامه بطهان الاقرارات الصادرة من المتهمين الثالث والسادس عشر على المتهم الرائع العشرون كونها وليد إكراه مدى ومعنوى فمردود، عليه انه من المقرر قانونا أن قولية منهم على مبتهم اخر هي قريلة لا ترقيي الى مستوى الدليل وللمحكمة ان تأخذ من اعتراف المتهم على نفسه او على غيره متى اطعأنت السي صمة اعترافه وبمطالعه ماديات الدعوى فقد خلت الاوراق مما يثبت ما نعاء الدفع من وقوع اكلراه مادى ومعنوى على المنهمين الثالث والسادس عشر اثناء التحقيق معهما بالنيابة العامه وقد لجاء ذلك الدفع محهل لا يحمل على الدفع الصريح الذي يجب ابدائة حتى تلتزم بالرد عليه اذا جاء مجهلة لم يحدد كيفيه الاكراه المادى المعنوى الواقع على المتهمين والافصاح عن شخصية مرتكيها والسار ذلك على اقوال المنهمين الامر الذي حدا بالمحكمة الى طرح هذ الدفع وعدم التعويل عليه.

- والله بشأن ما اثاره دفاع المتهمين الرابع والعشرون والخامس والعشرون من دفع قوامله بطالان اعتراف المتهمين المامه فمردودا عليه انه بمطالعه ماديات الدعوى قد خلت اوراقها الى

ما يويد ما تعاد دفع المتهمين باعترافهم المام النبايه العامه جاء وليد إراده حرة واعية لم يشوبها شمة بطلان وقد اطمانت المحكمه الى اقرارهم بالتحقيقات الامر الذى حدا بالمحكمة الى طرح المنادفع وعدم التعويل عليه.

واما سنال ما اثاره دفاع المتهمين الرابع والعشرون والخامس والعشرون من دفع قوامله انتفاء جرائم الاتفق الجنئى وانتفاء صور الاشتراك بالتحريض والاتفق والمساعدة في حق المتهمين فمردود عليه ان المحكمة اطمانت الى اتحاد ارادة المتهمين الرابع والعشرون والخامس والعشرون مع باقى المتهمين على ارتكاب جرائم التخريب العمدي والاتلاف ووضع النيسران وحمل الاسائحة واستخدم القوة ضد المنشات العامه المخصصة للتفع العم بقصد الاضرار بالاقتصد القومي والناعه المؤوضي في البلاد وكان ذلك منهم عن علم واراده من خلال اعتراف المتهمين بتحقيقات النياسة العمة ونحريات الامن الوطني واقوال الشهود امام قضاء الحكمة وما اطلعت عليه النيابة من خلال المحكمة المعابية الاتصالات واشرطة المعابية التصالات واشرطة المعابية التصويرية لاعمال التخريب التي وقعت على ابراج الكهرباء وكابينة الاتصالات واشرطة المعابية الحديدية مما حدا بالمحكمة الي طرح هذ الدفع وعدم انتعويل عليه.

وما بشن سا اثاره دفاع المتهمون الرابع والعشرون والخامس والعشرون من دفوع اخرى فهى من فبيل الدفوع الموضوعية التى تلتف عنها المحكمة إذ أنها تدور جميعاً حول التشكيك في أدلة الإلبات التى وثفت فيها المحكمة وبطمأنت اليها ذلك أنه من العقرر أن المحكمة ليست منزمة بعتابعة دفع المتهم الموصوعي والرد على كل شبه بثيرها الدفع على الستهلال إذ أن الرد مستفاد من ادلة الإلبات سالفة الذكر والتى اطمأنت اليها المحكمة وعولت عليها في التدليل على ثبوت الاتهام.

واسابشان ما الدرد دفاع المتهد السادس والعشرون من دفع قوامه بطلان الاثان الصادر من النيابه العاسط طفيط ونفيش العنهم لعدم جدية التحريات فمردودا عليه من المستقر عليه في هذا الاطار ان تقدير جديسة التحريات وتقايتها لإصدار الاثن من النيابة العامة هو من المسائل الموضوعيه التي يوكل الامر فيها السي سلطة التحييق تحت الشراف محكمة الموضوع ولا كان ذلك وكانت المحكمة تطمئن لجديه التحريات التالي الجربة بمعرفة الرائد محمد صلاح الضابط بقطاع الامن الوطني واقه قد جد في اجراءاها وصولا التي حقيقة مسفاد و ستند في اجراء تحرياته التي السائيد وبجراءات صحيحة ومصادره خاصة على الوصلول السيفاد و ستند في اجراء تحرياته التي السائيد وبجراءات صحيحة ومصادره خاصة على الوصلول السيفاد و عند في المناب اليه من جرم خاصة وان التحريات شد ازرها واسائده وعزر السيفية المنتهمين بالتحقيقات بالاشتراك في الجرائم محل المحاكمة لذا فإن ما يثيره الدفاع من عهدم عقرات بعض المتهمين بالتحقيقات بالاشتراك في الجرائم محل المحاكمة لذا فإن ما يثيره الدفاع من عهدم

جدبة التحريات لا يعدوا أن يكون ذلك كله من قبيل الجدل الموضوعي في تقدير الاثله وفي سلطه محاسبه الموصوع في استنباط معتقدها منها وبات الدفع غير سديد متعينا رفضه.

والما بشار ما الأرد دفاع المتهم السادس والعشرون من دفع قوامه بطلان الانن الصادر من الليابة العامه بالقبض وتفتيش المتهم لمصدوره بعد إلقاء القبض على المتهم في ٢٠١٥/٤/٢ فمردودا عليه بانه بمطالعه ماديت الدعوى نجد أن النيابة العامه لصدرت الانن بضيط وتفتيش شخص ومسكن المتهم بعد انت تاكدت من جديسة التحريبات وشخص مجريها والصدرت الانن في ومسكن المتهم بعد الدن وضبط المتهم بمعرفه الرائد/ كامل مصطفى الضيابط بقطاع الابن الوطني في ٢٠١٥/٤/١٠ أي بعد صدور الانن بخمسة أيام وخلال المدة القانونية للانن وهي شهر من تاريخ صدوره الامر الذي حدا بالمحكمة الي طرح هذ الدفع وعدم التعويل عليه.

- واما بشأن ما أثاره دفاع المتهم السادس والعشرون من دفع قوامه بطلان اعتراف المتهم كونه وليد كر د مادى ومعنوى فمردود؛ عليه اله بمطالعه ماديات الدعوى لجد خلو الاوراق مما يثبت ما نماه دفاع المتهم وقد اطماعت المحكمه الى أن اعتراف المتهم امام النيابه العامه كان وليد اراده حسرة واعيه دون الاكراد المرعوم وقد جاء الدفع مجهلاً لم يبين مقصده ومرماه ولم يحدد وسائل الاكراه سنى وقعت على المتهم وشخص المكره خاصة وإن المتهم اعترف امام النيابه العامه وهدى خصسم شريف في الدعوى ولوان هناك ثمة اكراه وقع على المتهم اعترف المحقق ذلك في تحقيقه الما وقد حدد الاوراق مما يثبت ذلك الامر الذي حدا بالمحكمة الى طرح هذ الدفع وعدم التعويل عليه.

وامه بشر ما الثارة دفع المتهم السادس والعشرون من دفع قوام بطلان تحقيقت النياب العامسة لمعصور ها وعدم البات واقعه التعذيب والاحتجاز وعدم اجراع مواجهه بين المتهمين فمردودا عنبه ان المحكمة اطمالت الى حيرة النيابة العامه والها خصم شريف في الدعوى ولا يوجد في الاوراق سينت وقوع تعذيب على المتهم وكان اعتراقه وليد اراده حرد واعية واما عين الاحتجاز بمطالف مادبات الدعوى نجد الله تم ضبط المتهم في ١٠١٥/٤/٧٠ بمعرفة الرائد /كامل مصيطفي الضابط بقطع الامن الوطني وثم عرضه على ثيابة امن الدونه العليا بتاريخ ٢٠١٥/٤/١٠ وتهم استحوابه حمل المدد القانونية المحددة باربع وعشرون ساعه وتم ذلك وقق صحيح القانون واما عن مواجها المتهمين بساعدها المتهمين بساعدها

فى تحقيق مبتغاها من الوصول الى الحقيقه فهى سلطة تقديريه للمحقق الامر الذى تعين معه طرح هذ الدفع وعدم التعويل عليه.

والما بشان ما اثاره دفاع المتهم السادس والعشرون من دفع قوامه إنتفء جريمة الاشتراك المنصوص عليه بالمادة ٦٠ عقوبات وانتحريض بالمادة ٥٠ عقوبات فمردودا عئيمه ان المحكمة اطمست اللي توافر جريمة الاتفاق الجنائي المستدة للمتهم وأن ارادته اتحدت مع ارادة المتهمين أسى ارتكاب جرام التخريب العمدي والاتلاف المنشات المخصصه للنفع العام وارتكب الجرائم المستدة اليه عن عند واراده منه وقصد تحقيق النتيجه المترتبه على ذلك واطمأنت الي ضاوعه في الجرائم الواردة بامر الاحاله من خلال ما سيق سرده من ادله لها اصله الثابت في الاوراق وتحريات الامن الوطني وشهادة مجرى التحريات المام قضاء الحكم بهيئة مغايرة وانه كان ته دور من خلال مجموعه الرصد والمتراكه في جرائم التخريب وحيازة واحراز السلاح والمغرقعات والذخيرة مما أحين معه طرح هذ الدفع وعدم التعويل عليه.

وامه بشال ما اثاره دفاع المتهم السادس والعشرون من دفع قوامه عدم إنطباق القيد السوارد بسامر الاحالة تسردودا عليه ان المحكمه استخدمت حقها المخول لها بمقتضى المادة ٥٠ من قانون القضاء العسكرى والمادة ١٠٠٨م وقامت بتعديل القيد والوصف مع عدم الخروج عن العناصر الوارده بسامر الاحالة وجاءت مطابقة للجرالم المسئدة للمتهم وتناولها الدفاع في دفاعه الامر الذي حدا بالمحكمة الى طرح هذ الدفع وعدم التعويل عليه.

و ما بشال ما اثاره دفاع المتهم السادس والعشرون من دفع قويمه بطلان استجواب المتهم لعدم عرضيه على النبابه العسة خلال ٢٤ ساعه بالمخالفة لنصى المادة ٣٦ أج فمردودا عليه الله بمطالعيه ماديسات الدعوى نبد ان المتهم تم الفاء الفيض عليه بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢٧ وتم عرضه على نبابه امن الدولة في دات البود وتم استجوابه بمعرفه النبابة مع ندب محمى للحضور معه وقد تم ذلك وفق صبحيح القاون وخلال المدة العانوب للعرض على النبابة معا يتعين طرح هذ الدفع وعدم التعويل عليه.

وس بشن ما اثاره دفع المسهم السادس والعشرون من دفع قوامه انتفاع جريمة الحيازة والاحراز للاسلحة النارية للاسلحة والذخار واتنفاع صلة المنهم بها فمردودا عليه ان جريمة حيازة واحراز الاسلحة النارية ودحارها دون ترخيص يكفى لقيامها مجرد الحيازة او الاحراز المادي طالت ام غصرت عدته وليا كان الباعث عليه ولو كان لامر عارض كون تنك الجريمة لا تتطلب سوى القصد الجنائي العام و هو

- سيال المستيشدة

الحيارة و الاحراز عن علم واراده وانه يكفى ان يبسط الجانى سلطانه على الاسلحة والذخائر، ولو لم نكن في حيازته الماديه ولما كان ذلك فقد اطمانت المحكمة من مطالعتها لماديسات السدعوى ان المشهد كان صمن المشتركين في جرالم التخريب العمدي الوارده بامر الإحانه وانه كان عضو، فسي جنه التنفذ ومنهد من حمل السلاح والذخيرة والمفرقعات ويكفى ان يكون المتهم قد حاز السلاح بالواسطة وهذا ما اطمأنت اليه المحكمه وارتاح اليه ضميرها الامر الذي حدا بالمحكمه الى طهرح نلك الدفع وعدم التعويل عليه .

"والله بشال ما اثاره دفاع المتهمين السادس والعشرون من دفوع الحرى فهلى ملن قبيل السلطوع الموضوعية التي تلتف عنها المحكمة إذ أنها تدور جميعاً حول التشكيث في أدنة الإثبات التي ونظلت في المحكمة وبطمأنت اليه ذلك أنه من المقرر أن المحكمة ليست مئزملة بمتابعة الفلع الموضوعي والرد على كل شبه يثيرها الدفاع على إستقلال إذ أن الرد مستفاد من ادلة الإثبات سالفة الذكر والتي إطمأنت اليها المحكمة وعولت عليها في التدليل على ثبوت الإتهام .

وحيث النّيب ان الاتهامات المسدة الى المتهمين مرتبطين فيما بينهم ارتبطا لا يقبل النجزئة كونهم وليد نشاط إجراسي واحد لذا فقد اعملت المحكمه نص المادة ٣٢ عقوبات وقضت في حكمها بعقوله واحده هي عقوبة الجريمة ذات الوصف الاشد .

وحدث من المحكمة في مجال تقدير العقوبة قد اخذت المتهمين السابع والثامن والخامس والعشرون بقسط من الرافة في حدود ما تسمح به المادة ١٧ عقوبات. من علما

- وحيث س الاسلحة والذخاس والمبالغ الماليه واجهزة التايم والهواتف المحموله والاوت المحسوف والاوت المحسوطة والسيرة الهيونداي المملوكة للمتهم السابع حيارتها واستخدامها في الجرائم الوارده المرا الاحسة نشكل جريمة فقد اعملت المحكمة نص العادة ٣٠ عقويات وقضت بمصادرتها

والما بنس ما نسبته النيابة العسكرية الى كلا من المتهمين السادس المدعو المصطفى عبد الله محمد غابل والناسع المدعو ببركة محمود يوسف أبو صليحة والخامس عثر المدعو المحمد على عبد المجيد حفجي والحادي والثلاثون المدعو اسعد عبد الحكيم أحمد مطر والثاني والثلاثون المدعو والبد المحبد حفجي والحادي والثلاثون المدعو المحلة فإنه باستعراض وقانع وظروف وملابسات الدعوى فالن السد عبد العزيز عامر خضر الممالة فإنه باستعراض وقانع وظروف وملابسات الدعوى فالن المحكمة ثرى ان الاتهامات المستدة للمتهمين سالفي الذكر تحبط به من جوانبه جميعا ظللال كثيف ما المحكمة الى صحة الاتهامات المستدة اليهم وقد احاط الشك بالله الثهوت

المراس المراسة المحكمة

فى حق هولاء المتهمين بالإضافه الى خلو الاوراق من دليل يقينى على صحة الاتهامات المسندة للمتهم بن سالفى الذكر والمحكمه ترى ان الاتهامات قامت فى حق المتهمين على مجرد الظن ولما كان من المسانقر عليه ان المحكمة إذا اكتفت بعدم الاطمئنان دون ذكر الاسباب فلا معقب على قضائها.

- ولما كان ذلك وكان الدليل القالم في الأوراق قبل المتهمين سالغي الذكر ثم تطمئن اليه المحكمه بعد ان أحاط به الشك بما لا ينهض معه كدليل تطمئن إليه المحكمه على صحة الاتهامات وثبوتها في حق المتهمين الامر الذي يتعين معه عملاً بالمادة ٤٠١/٢ أج والقضاء بيراءتهم مما استد اليه بامر الاحالة.

فلعذه الأسهساب

<u>المكنم</u> باسم الشعب

بعد الإطلاع على مواد الإنهام والمادتين: - ٣٠٨، ٣٠٠ أج ، المواد ٣٢، ٣٠، ٣٢ من قاتون العقوبات ، والمادة والمدادة ٣٠ مسن القانون رقم ٣٣، لمستة ١٩٥٤ وتعديلاته بشان الاسلحة والمذائر . والمادتين ٧٠ من قاتون القضاء العسكرى . وبعد المداونة فانونا :-

- الثانى عشر/ عبد المقصود محمود حميدة عبد المقصود والمتهم الشالث/ صلاح محمد احمد بحيرى والمتهم الثانى عشر/ عبد المقصود محمود حميدة عبد المقصود والمتهم السادس عشر المدعو/انس احسد خليفى احمدى والمتهم السابع عشر المدعو/مصطفى سعد مصطفى القصاص والماتهم الرابع والعشرون المدعو/صهب والعشرون المدعو/صهب والعشرون المدعو/صهب العشرون المدعو/صهب العاطى محمد يوسف والمتهم المبادس والعشرون المدعو/صهب السيد عبد الغنى يونس بالسجن العقيد وتغريم كلا منهم مبلغ خمصة الافاع جنيها نظير ما اسند اللهم يقرار الإنهام.
- تأنيا حضوريا بمعاقبة كلا من المتهم السابع المدعو/ شريف محتار محمد شاهين والمتهم الثامن المدعو/ باسر قطب سيد ابراهيم الحنفى والمتهم الخامس والعشرون المدعو/ عمرو عبد السرحمن عبد الشافى خليل بالسجن المشدد لمدة خمسة عشر سنة وتغريم كلا منهم مبلغ خمسة الاف جنيها نظير ما اسند البهم بقرار الاتهام ،
- شَالْتُ عَانِيا بمعاقبة كلا من المتهم الاول المدعو/ على عبد القادر شندى عبد الغفار والمتهم الثاني المدعو/ احمد عبد الحليم احمد زين والمتهم الرابع المدعو/ إسامه محمد على حسانين سويلم والمنهم الخامس المدعو/هاني لبيب فرج حامد حشاد والمتهم العاشر المدعو/ محمد احمد عبد الغزيز خليفة والمتهم الحادى عشر المدعو/ عاطف عمرو عبد الغني الهوارى والمتهم الثالث عشر

المدعو/ احمد محمد عبد المعز سعفان والمتهم الرابع عشر المدعو/سامى صبرى عبد الحميد عبد الدايم والمتهم الثامن عشر المدعو/على احمد خليفى لحمدى والمتهم التاسع عشر المدعو/اسامة جمال ابراهيم سعد والمتهم العشرون المدعو/ عامر محسبن محمد احمدى والمستهم الحادى والعشرون المدعو/ انس سامى طه شرف والمتهم الثاني والعشرون المدعو/ انس فوزى السيد شحاته زغلول والمتهم السابع والعشرون المدعو/ احمد محمد على الشسريف والمستهم الثلاث ون المدعو/عبد الرحمن محمد عبد العاطى السفا بالسجن المؤبد وتغريم كلا منهم مبلغ عشسرون الاف جنيها نظير ما اسند البهم بقرار الاتهام .

- ر أبعاً غيابياً بمعاقبة كلا من المتهم الثالث والعشرون المدعو / مصطفى حازم محمود زناتى والمتهم انثامن والعشرون المدعو / بلال محمد عبد العاطى السفا والمتهم انتاسع والعشرون المدعو / السيد على محمد جلبان بالسجن المؤيد نظير ما استد اليه يقرار الاتهام.
 - خامساً مع الزام جميع المتهمين برد قيمة التلقيات حسب تقدير جهات الاختصاص
- سمادسما مصادرة الاسلحة والذخائر والمبالغ العاليه واجهزة التابعر والهواتف والادوات المضاوطة موضوع الدعوى وكذا مصادرة السيارة العطوكه للمتهم السابع،

عبد الله مدمد قابل والمنهم السادس المدعو / مصطفى عبد الله مدمد قابل والمنهم الناسع المدعو/ بركة محمود يوسف ابو صليحه والمنهم الخامس عُشر المدعو/ محمد على عبد المحبد خفاجي والمنهم الحادي والثلاثون المدعو/سعد عبد الحكم احمد مطر والمنهم الثاني والثلاثون المدعو/ وليد السيد عبد العزيز عامر خضر مما نسب اليهم بقرار الانهام

صدر هذا الحكم وتلى لنا بالجلسة المنعقدة بمقر المحكمه العسكرية بالجيل الاحمر اليوم الابعاء الدو التي الاول من شهر مارس لعام القين وسبعة عشر عشر ميلادية .

الشوقيع ، عسمسيد ، شافس رامسي مستشقة رفيسس المكمسة العسكرية للجنابات د ٤

التوميع المريك ا

النيابة العامة مكتب النانب العام نيابة أمن الدولة العليا

شهادة

بالإطلاع على دفتر حصر التحقيقات تبكن أن موضوع القضية رقم ١٩٠٨ لسنة ١٠٠٧ حصر أمن الدولة العليا هو الإفراج عن متهمين محبوسين محالين على ذمة القضية رقم القضية رقم ٢٠١٦ لسنة ٢٠١٦ حصر أمن الدولة العليا المقيدة برقم ٢٠١٦ لسنة ٢٠١٧ حصر أمن مركز شبين الكوم والمقيدة برقم ١٤١٢ لسنة ٢٠١٦ جنايات أمن الدولة العليا، والقضية لازالت قيد التحقيقات.

وهذه شهادة منا بذلك

تحريراً في ١٧ / ٨ / ٢٠١٧

ربيس القلم الجناني
النيابة أمن الدولة العليا
النيابة أمن الدولة العليا
المحمود فاروق الدسوقي"

وزارة الدفاع

إدارة المدعى العام العسكري

فرع أمن الدولة والتحقيقات الخاصة

القيد: ١٠١٠ م عمومي ١٨١٠ / ١٢ ٢

التاريخ: ١١/١/١/١٧

السبيد المستشار المحامي العام الأول لنباية أمن الدولة العليا

فين طبين ريعر ن

الماءً لكتابكم رقم ٢٠١٧،١١٤ و ٢٠١٨/١/١٤ بشأن قرار محكمة جنايات المتوفية د/١ في القضية رقم ٣٨٣لسنة ٢٠١٠ حصر أمن دولة عليا وطلب موافاتهم بصورة رسميسة من الحكم الصادر في القضية رقم ٢٠١٥/١٨٨ جنايات ع شمال القاهرة .

مرسل لكم طيه صورة رسمية من أسباب الحكم الصادر في القضية المشار إليها بعالية .

مع درافسر لالتعبيسية،،،،،

لسواء/ عبلاح متمد السرويتسي

المدعيي العام العسكري

بالتفويض التوقيع (١

عميد/ أشرف قريد عسك

مساعد المدعى العام العسكري

CINININ

- Pres